قال الإمام عبد القاهر، " ... هو باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف ... ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شئ وحول اللفظ عن مكان إلى مكان " . (دلائل الإعجاز ١٤٢) .

التقديم والتأخير
فى معمولات الفعل

إعداد

الدكتور

جمال مصطفى ناصف

المدرس بقسم اللغويات

١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

م	الموضوع	
١.	المقدمـــــــة .	٦٦٧
٢.	التمهيـــــــد .	٦٦٩
٣.	الفصل الأول : التقديم والتأخير فى مرفوعات الفاعل	٦٧٠
	أ – المبحث الأول : التقديم والتأخير فى الفاعل .	٦٧١
	ب – المبحث الثانى : التقديم والتأخير فى نائب الفاعل .	٦٩٣
٤	الفصل الثانى : التقديم والتأخير فى منصوبات الفعل .	٧٠٢
	أ – المبحث الأول : التقديم والتأخير فى المفاعيل .	٧٠٤
	(١) المطلب الأول : التقديم والتأخير فى المفعول به .	٧٠٥
	(٢) المطلب الثانى التقديم والتأخير فى المفاعيل الأخرى .	٧١٤
	ب – المبحث الثانى : التقديم والتأخير فيما يشبه المفاعيل	٧٢٢
	(١) المطلب الأول : التقديم والتأخير فى الحال .	٧٢٣
	(٢) المطلب الثانى : التقديم والتأخير فى التمييز .	٧٣٦
	(٣) المطلب الثالث : التقديم والتأخير فى المستثنى .	٧٤٥
٥.	الخاتمـــــــــــــــــــة .	٧٥٧
٦.	قائمة المصادر والمراجـــــــــــــــع .	٧٥٩

المقدمة

حمدا لله وصلاةً وسلاما على رُسُلِ الله

- وبعد -

فهذا بحث أقدمه حول جزئية من جزئيات قضية التقديم والتأخير فى النظم العربى وهى من قضايا النحو الطريفة اللطيفة المتسعة اتساع أبواب النحو ؛ إذ لا تكاد تجد بابا من أبواب النحو خاليا من تقديم وتأخير لبعض أجزاء النظم على بعض .

ولما كانت هذه القضية بهذا الاتساع ولا يسمح المقام بتناولها كلها رأيت الاكتفاء بدراسة جزئية منها فى هذا البحث وجعلته بعنوان :

" التقديم والتاخير فى معمولات الفعل " .

وقسمت هذا البحث إلى تمهيد وفصلين .

فالتمهيد تناولت فيه معنى الفعل وعمله وأصالته فى العملِ وتنوع معمولاته بين مرفوعات ومنصوبات .

والفصل الأول : عالجت فيه مسألة التقديم والتأخير فى مرفوعات الفعل ، وذلك فى مبحثين :

المبحث الأول : التقديم والتأخير فى الفاعل .

بينت فيه حكم تقديم الفاعل على فعله ، وأحوال تقديم الفاعل وتأخيره عن المفعول به .

المبحث الثانى : التقديم والتأخير فى نائب الفاعل .

بينت فيه حكم تقديم نائب الفاعل على الفعل ، والحكم إذا وجد شئ من المعمولات كالظرف والجار والمجرور والمصدر مع المفعول به ، والحكم إذا كان الفعل المبنى للمفعول متعديا لأكثر من مفعول ، فأى الأشياء ينوب عن الفاعل ؟ وتأثير ذلك على مسألة التقديم والتأخير .

وأما الفصل الثانى : فعالجت فيه مسألة التقديم والتأخير فى منصوبات الفعل وذلك فى مبحثين :

المبحث الأول : التقديم والتأخير فى المفاعيل .

وجعلته فى مطلبين :

المطلوب الأول : التقديم والتأخير فى المفعول به .

تناولت فيه حكم تقديم المفعول على الفعل وتأخيره عنه والحكم إذا كان الفعل متعديا لأكثر من مفعول فهل يقدم بعضها على بعض .

المطلب الثانى : التقديم والتأخير فى المفاعيل الأخرى .

تناولت فيه أحكام التقديم والتأخير فى المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

المبحث الثانى : التقديم والتأخير فيما يشبه المفاعيل .

وجعلته فى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التقديم والتأخير فى الحال .

وبينت فيه حكم تقديم الحال على عاملها وصاحبها وتأخيرها عنهما وأحوال ذلك .

المطلب الثانى : التقديم والتأخير فى التمييز

وبينت فيه حكم تقديم التمييز على عامله ، وحكم توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه أو بين الفعل ومنصوبه .

المطلب الثالث : التقديم والتأخير فى المستثنى .

بينت فيه صور تقديم المستثنى على المستثنى منه ، والعامل فيه ، وحكم العطف على المستثنى المتقدم ، وحكم تأخير صفة المستثنى منه عن المستثنى .

ثم بعد ذلك خاتمة البحث وأهم نتائجه .

وذيلت البحث بقائمة المصادر والمراجع .

والله اسأل أن يكون هو الموجه فى البداية والمعين فى الدراسة والمقوم فى النهاية .

الدكتور

جمال مصطفى ناصف

تمهيد

الفعل : كل كلمة تدل على معنى فى نفسها مقترنة بزمان معين [1] .

ويجب أن نعلم أن الفعل يعمل ويؤثر فيما بعده من الفاعل أو نائبه والمفعول وغيره من المعمولات التى تتأثر بالفعل ، وأن هذا العمل أصل فى الفعل ، ومعنى الأصالة أن يعمل العامل بنفسه لا بسبب غيره ؛ ولذلك لا يُسْأَلُ عن العلة الموجبة لعمله ، ولا يُشْتَرَطُ فيه شروط كى يعمل ذلك العمل ، لأن الشئ إذا جاء على أصله لا يسأل عن علة مجيئه على ذلك الأصل ولا يقيد بشرط كي يجئ على ذلك الأصل .

وبعد أن علمنا أصالة الفعل فى العمل ينبغى أن نعلم أن معمولات الفعل تتنوع ما بين مرفوع ومنصوب ، فالمرفوع منها اثنان فقط : الفاعل ، ونائبه ، ولابد من أحدهما مع الفعل ، ولا يجتمعان معها ، والفعل مبنىٌ لما لم يُسَمَّ فاعلُه ؛ لأن الفعل إذا كان مبنيا للفاعل فلا يستغنى عن الفاعل وإن كان مبينا لما لم يُسَمَّ فاعله،فلابد من إقامة شئ مقام الفاعل وإنابته منابه،ولا يجتمع النائب والمنوب عنه .

وأما منصوبات الفعل فمتعددة كثيرة الدوران قد تصل فى الجملة الواحدة إلى عشرة : المفعولات بأنواعها : المفعول به (الأول ، الثانى ، الثالث) والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمفعول فيه ، والحال ، والتمييز والمستثنى .

---

(1) شرح المفصل ٧ / ٢ بتصرف .

الفصل الأول

التقديم والتاخير فى مرفوعات الفعل

تمهيد : سبق أن ذكرنا أن مرفوعات الفعل التام اثنان فقط هما : الفاعل ، ونائبه . وأنه لابد من واحد منهما مع الفعل ، ولا يجتمعان معا ، وعلينا أن نعلم أن الفاعل فى جملته عمدة وكذلك نائبه يأخذ حكمه ويكون عمدة فى جملته لا يستغنى عنه ، ولذا قدمنا الحديث عن مرفوعى وغيرهما فضلة يستقل الكلام بدونها ، وحكم الفاعل ونائبه من حيث التقديم والتأخير على الفعل سواء - كما سيتبين بعد قليل إن شاء الله تعالى - ولكل منهما أحكام خاصة بالنسبة للتقديم والتأخير مع المعمولات الأخرى التى تنساق مع كل واحد منهما فى جملته . وذلك يتطلب مبحثين :

أحدهما : مخصوص بالفاعل ، والآخر : مخصوص بنائب الفاعل يبين فى كل واحد منهما ما يتصل بما خُصَّ به من أحكام فى التقديم والتأخير : [1]

---

(1) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٧٤ .

المبحث الأول

التقديم والتاخير فى الفاعل

الفاعل اسم صريح أو مؤول بالصريح أسند إليه فعل تام أو ما هو فى تأويل الفعل التام مقدم أصلىّ المحل والصيغة .

فالاسم : يخرج الفعل والحرف فكلاهما لا يصلح أن يكون فاعلا [1] . والصريح مثل : " تبارك الله " ، وقوله تعالى : " وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقصَى الْمَدِينةِ يَسْعَى " [2] ، والمؤول بالصريح : هو المصدر المنسبك من حرف مصدرى وفعل بعده نحو قوله تعالى : " أو لم يكفهم أنا أنزلنا " [3] ففاعل " يكفى " المصدر المؤول من " أنْ " ومعموليها ، والتقدير : أو لم يكفهم إنزالنا ، ومثله قوله تعالى : " أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ " [4] ففاعل " يأنِ " المصدر المؤول من " أن " والفعل بعدها ، والتقدير : ألم يأن للذين آمنوا خشوع قلوبهم ، ومنه قولك : " يسرنى أن تنجح " ففاعل " يسر " المصدر المنسبك من " أن " والفعل بعدها ، والتقدير : " يسرنى نجاحك " فالفاعل فى كل ما تقدم اسم مؤول بالصريح .

وأسند إليه فعل : يخرج ما أسند إليه غير فعل كالاسم الذى أسند إليه اسم أو جملة أو ما هو فى قوة الجملة ، مثال الأول : محمد أخوك ، ومثال الثانى : محمد قام أبوه ، ومثال الثالث : محمد كاتبٌ أخوه .

وقولنا : " تام " يخرج الاسم الذى أسند إليه فعل غير تام مثل كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها مثل " كان محمد ناجحا " ، " وكاد محمد ينجح " . فمحمد لا يصلح أن يكون فاعلا ؛ لأنه وإن كان اسما صريحا أسند إليه فعل إلا أن هذا الفعل ليس تاما ، فهو مبتدأ فى الأصل ثم صار اسما للفعل الناسخ .

ولا فرق بين أن يكون الفعل التام متصرفا أو جامدا ، مثال الأول : ذاكر محمدٌ دَرْسَه ، ومثال الثانى " نعم الفتى " .

---

(1) الفعل ، والحرف لا يكونان فاعلين إذا كان كل منهما باقيا على وضعه ، أما إذا قصد لفظهما صلحا للفاعلية كأن تسمى رجلا بقام أو بمن ، فيجوز أن تقول جاء قام ، وذهب من فتعرب الفعل " قام " والحرف : من " فاعلا .

(2) القصص : ٢٠ .

(3) العنكبوت : ٥١ .

(4) الحديد : ١٦ .

وقولنا : " أو ماهو فى تأويل الفعل التام " يراد به ما أشبه الفعل ، كاسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والجار والمجرور والظرف .

فلو وجد اسم أسند إليه شئ من ذلك أعرب فاعلا .

وقولنا " مقدم " أى يشترط فى الفعل الذى يسند إلى الفاعل أن يكون مقدما عليه فزيد فى قولنا " زيد قام " لا يعرب فاعلا لأنه وإن كان اسما صريحا أسند إليه فعل تام إلا أن هذا الفعل ليس مقدما عليه وإنما متأخر عنه ، وهذا الشرط أيضا جَارٍ فيما يشبه الفعل فمحمد فى قولنا " محمد ضارب " ليس فاعلا لأنه وإن كان اسما صريحا أسند إليه ما هو فى تأويل الفعل " اسم الفاعل " إلا أنه ليس مقدما عليه .

وقولنا " أصلى المحل " يخرج نحو " قائم زيد " وإن كان اسما صريحا أسند إليه ما هو فى تأويل الفعل " اسم الفاعل " مقدما عليه لا يعرب فاعلا لأن اسم الفاعل ليس أصلى ؛ المحل إذ أصله التأخير ؛ لأنه خبر .

وقولنا " الصيغة " أى يشترط فى الفعل الذى يسند إلى الفاعل أن يكون أصلى الصيغة ، وهذا يخرج الفعل المبنى للمجهول فالاسم بعده لا يعرب فاعلا وإنما يعرب نائبا عن الفاعل ، مثل " ضُرِبَ زيد " فالفعل المبنى للمجهول فرع عن المبنى للمعلوم .

قال ابن مالك فى تعريف الفاعل :

الْفَاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ أَتَى ... زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى [1]

وفيما يأتى سأقوم ببيان حكم تقديم الفاعل وتأخيره مع الفعل العامل فيه ، ومع المفعول المتسق معه فى جملته .

أولا ، حكم تقديم الفاعل على فعله والسر فى ذلك ؟

من المعلوم أن الفعل هو حركة الفاعل وأن الفاعل هو الذى يحدث الفعل فوجود الفاعل قبل وجود فعله ألا ترى أننا إذا قلنا نجح محمد ، فإن محمدا موجود قبل وجود نجاحه ، وبناء على ذلك كان القياس فى الفعل أن يكون بعد الفاعل لكنه عرض للفعل أن كان عاملا فى الفاعل وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل على الفاعل لذلك [2] ، مع أن فى مسألة تقديم الفاعل على فعله خلافا بين البصريين والكوفيين نبينه فيما يلى – إن شاء الله تعالى –

---

(1) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٧٤ .

(2) شرح المفصل ١ / ٧٥ بتصرف .

أ ـ رأى البصريين :

يرى البصريون أنه يمتنع تقدم الفاعل على الفعل لأن الفعل عامل فى الفاعل ورتبة العامل قبل رتبة المعمول ، فإذن رتبة الفعل يجب أن تكون قبل الفاعل ورتبة الفاعل أن يكون بعد الفعل [1] وإذا كان كذلك ، فإن لم يكن مظهرا بعد الفعل فهو مضمر فيه لا محالة ، تقول : " زيد قام " فزيد الفاعل مرفوع بالابتداء وفى قام ضمير يعود إلى زيد ، وهو فى محل رفع بالفعل [2] لأن الفاعل إذا تقدم ارتفع بالابتداء وزالت عنه الفاعلية ، فإذا أتيت بعده بالفعل ولم يكن فيه ضمير الفاعل بقى الفعل بلا فاعل [3] .

والسر فى وجوب تقدم الفعل وتاخر الفاعل عدة مور :

أحدها : أنك تقول : عبد الله قام ، " فقام " فعل وفيه ضمير الفاعل ولو كان عبد الله فاعلا ، فكيف يرفع الفعل عبد الله وضميره ، والفعل لا يرفع فاعلين إلا على جهة العطف والاشتراك فى الحكم نحو : قام عبد الله وزيد ، ويدلك على أن الاسم المتقدم ليس مرفوعا بالفعل المتأخر أنك إذا وضعت اسما ظاهرا فى موضع ضمير الاسم المتقدم ظهر لك أن الفعل رافع لذلك الاسم الظاهر الذى وضعته ولاشأن له فى العمل فى الاسم المتقدم تقول : عبد الله قام أخوه ، فالضمير كان فى موضع (أخوه) [4] .

الثانى :أنه يدخل على الاسم المتقدم ما يزيل حكمه الإعرابى ولو كان فاعلا لما تغير تقول : رأيت عبد الله قام ، فعبد الله زال عنه حكم الابتداء والرفع وبقى الضمير بعد الفعل على حاله [5] وتقول: إن زيدا ذهب ، فالاسم المقدم زال عنه حكم الرفع والابتداء ، ولو كان فاعلا ما فارق الرفع ،لأن الفاعل رفع أبدا [6] .

---

(1) السابق ١ / ٧٦ بتصرف .

(2) اللمع فى العربية لابن جنى ص ٧٩ ، ٨٠ تحقيق حامد المؤمن .

(3) ذلك ظاهر فيما إذا كان الاسم المقدم مثنى أو جمعا:إذا قلت: الزيدان قام، والزيدون قام لم يصح إلا أن تلحق بالفعلين ضمير التثنية والجمع حتى لا يبقى الفعل بلا فاعل (انظر شرح الجمل لابن هشام ص١٠٨ بتصرف) .

(4) المقتضب للمبرد ٤ / ١٢٨ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة .

(5) السابق نفسه .

(6) اللمع فى العربية ص ٧٩ هامش ٤ بتصرف .

الثالث : أنك تقول : عبد الله هل قام ، فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ومحـــال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله [1] فوجب أن يكون الاسم المقدم مبتـــدأ ، والفـــاعل ضمير مستكن فى الفعل .

الرابع : أن الفعل يلحقه ضمير المثنى والجمع إذا كان الاسم المقدم مثنى أو مجموعـــا فإذا تأخر ذلك الاسم المثنى أو المجموع عن الفعل سقطت علامتا التثنية والجمع من الفعـل ، لأن الفعل حينئذ يعمل فى الاسم بعده ، ولا يصح أن يعمل فيه وفى ضميره ، فيسقط الضمير ، ولـــو كان الفعل عاملا فى الاسم المقدم مثنى أو جمعا لوجب أن يوحد فيسقط منه ضمـــير التثنيـــة أو الجمع ، ألا ترى أنك تقول : ذهب أخواك ثم تقول: أخواك ذهبا [2] وتقول ذهب إخوتـك ، ثم تقول إخوتك ذهبوا ، بضمير الجمع،لأن الفاعلين إذا تقدموا على الفعل ارتفعوا بـالابتداء وزال عنهم اسم الفاعلين،فإذا أتيت بعدهم بالفعل ولم يكن فيه ضمير الفاعل بقى الفعل بلا فاعل[3] .

الخامس : أن تقديم الفاعل على الفعل يوقع فى اللبس بينه وبين المبتدأ وذلك أنـــك إذا قلت : زيد قام ـــ وكان تقديم الفعل جائزا ـــ لم يَدْرِ السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنـه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه [4] .

السادس : أن الفاعل كالجزء من الفعل فهما بمنـــزلة الشـــىء الواحـــد أو الكلمـــة الواحدة : الفعل بمنـــزلة صدرها والفاعل بمنـــزلة عجزها ، ولا يقدم عجـــز الكلمـــة علـــى صدرها ، فكذلك لا يقدم ما هو بمنـــزلة العجز على ما هو بمنـــزلة الصدر [5] .

---

(1) المقتضب ٤ / ١٢٨ .

(2) المقتضب ١٢٨/٤

(3) شرح الجمل ص ١٠٨.

(4) لاشك أن بين الحالين فرقا معنويا ، فعلى اعتبار زيد فاعلا مقدما تكون الجملة فعليه ، والجملة الفعليـــة تـــدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ـــ وعلى اعتبار زيد مبتدأ مخبرا عنه بجمله قام وفاعله المستتر تكون الجملـــة اسمية ، وهى تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه (انظر عدة الســـالك إلى أوضـــح المسالك لمحيى الدين عبد الحميد ٨٧/٢) .

(5) انظر شرح المفصل ١٤/٢ ، والإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٧٥ ، والإنصاف فى مســـائل الخـــلاف ٧٦/١ وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٩/٧ وشرح الأشمونى مع الصبان ٤٦/٢ ،
والدليل على أن الفعل والفاعل كالشىء الواحد أو كالكلمة الواحدة عدة أمور :

ويرى بعضهم أن الفعل إنما وجب تقدمه على الفاعل لكون الفعل خبرا عن الفـــاعل ذكر ذلك ابن يعيش فى شرح المفصل قال :"...قال بعضهم : فى وصفه (أى فى وصف الفاعل): هو الاسم الذى يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبراً [1] .

وقد رد ابن يعيش على هذا الرأى بقوله : " وهذا الكلام عندى ليس بمرضـــى ، لأن خبر الفاعل الذى هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرا ، إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقـــديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبد الله ذاهب ، فلما لم يجب ذلك فى كل خبر علم أنه إنما وجـــب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرا ، وهو كونه عاملا فيه ورتبة العامل أن يكـــون قبـــل المعمول ، وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه " [2] .

أحدها : أنه متى اتصل بالماضى ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وضربنا ، وذلك لئلا يجتمع فى كلمة أربـــع حركات لوازم لو قيل ضَرَبَتْ ، فلولا أن ضمير الفاعل مع الفعل كالكلمة الواحدة لما امتنع ذلك لأنهـــم إنمـــا يمنعونه فى الكلمة الواحدة ، ولا يلزم ذلك فى المفعول به نحو ضَرَبَنَا محمدٌ ، لأنه فضله فهو كالأجنبى من الفعـــل .(انظر الإيضاح ص ٧٥ وشرح المفصل ١٤/١ والإنصاف ٧٩/١) .

الثانى أن إعراب الأفعال الخمسة يقع بعد الفاعل نحو يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين يا امرأه ، وكذلـــك فى النصب والجزم لأنهما بحذف النون وهو بعد الفاعل ولولا أن الفاعل بمنـــزلة حرف من نفس الفعل لما جـــاز أن يقع إعرابه بعده ، لأنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل وإعرابه بكلمة أجنبية . (المراجع السابقة) .

الثالث : أنك تؤنث الفعل لتأنيث فاعله والقياس أن لا يلحق الكلمة علم التأنيث إلا لتأنيثها فى نفسها نحـــو قائمـــة وقاعدة ، وأما أن تلحق الكلمة العلامة والمراد تأنيث غيرها فلا ، فلولا أن الفعل والفاعل ككلمة واحـــدة لمـــا جاز ذلك ، لأن الفعل لا يؤنث وإنما يؤنث الاسم (انظر شرح المفصل ١٤/١ والإنصاف ٧٩/١).

الرابع : أنهم قالوا : " حبذا " فركبوا "حب" وهو فعل مع "ذا" وهو اسم فصارا بمنـــزلة شىء واحد ، وقـــالوا : لا تحبذه بما لا ينفق ، فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلا لاتحادهما ، فبان بما ذكر أن الفعل والفاعل كشـــىء واحـــد (شرح المفصل ١١/١ والإنصاف ٧٩/١) .

الخامس : أنهم قالوا فى النسب إلى كنت : كنتى ، قال الشاعر

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا .. وشر خصال المرء كنت وعاجن

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد لما جاز النسبة اليه إذ الجمل لا ينسب إليها (شرح المفصـــل ١٤/١ والإنصاف ٧٩/١ – ٨٠)

وهناك أمور أخرى لا حاجة لنا إلى الإطالة فيها (انظر الإنصاف ٧٩/١ ، ٨٠) .

(١) شرح المفصل ٧٤/١

(٢) البيت من الطويل وهو منسوب الى عمر بن أبى ربيعة ، وقيل : هو من شعر المرار الفقعسى ، والشاهد تقـــديم "وصال " وهو الفاعل على فعله (يدوم) وجعله بعضهم مبتدأ وما بعده الخبر وجعله بعضـــهم فـــاعلا لفعـــل محذوف قبله دل عليه المذكور بعده وهو الصواب . (ينظر البيت فى كتاب سيبويه ١ / ٣١ ، ومغنى اللبيـــب ٢ / ٥٨١ ، والتصريح ١ / ٢٦٩ ، وحاشيه الصبان ٢ / ٤٦) .

(تقديم الفاعل على الفعل فى الضرورة)

إذا كان البصريون يمنعون تقدم الفاعل على فعله ، فإن منهم من يقيد المنع بالاختيار ، ويجعل تقديمه سائغا فى الضرورة وهو صريح كلام سيبويه حيث قال : " ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه فى غير موضعه ؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقض فمن ذلك قوله :

صددت فأطولت الصدور وقلما .. و صال على طول الصدود يدوم [1]

وإنما الكلام وقل ما يدوم وصال [2] .

وكان سيبويه قد وضع هذا الكلام تحت عنوان : (هذا باب ما يحتمل فى الشعر)وقال أسفله : " اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام [3] – حتى انتهى إلى هذا الكلام .

([1])البيت من الطويل وهو منسوب الى عمر بن أبى ربيعة ، وقيل : هو من شعر المرار الفقعسى ، والشاهد تقديم "وصال " وهو الفاعل على فعله (يدوم) وجعله بعضهم مبتدأ وما بعده الخبر وجعله بعضهم فاعلا لفعل محذوف قبله دل عليه المذكور بعده وهو الصواب . (ينظر البيت فى كتاب سيبويه ١ / ٣١ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥٨١ ، والتصريح ١ / ٢٦٩ ، وحاشيه الصبان ٢ / ٤٦) .

([2]) الكتاب ١ / ٣١ .

([3]) الكتاب ١ / ٢٦ .

ب- رأى الكوفيين :

يرى الكوفيون أنه يجوز تقديم الفاعل على فعله مع بقاء فاعليته كما فى نحو قوله تعـــالى : " وإن امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً ، [1] وقوله سبحانه: وَإِنْ أحدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ " [2] وقوله عز وتقدم " إذا السماء انشقت " [3] فقد أجاز الكوفيون فى ذلك أن يكون الاسم المتقدم فاعلا للفعل المذكور بعده واستدلوا على جواز ذلك بقول الزباء : [4]

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا [5]

فى رواية رفع " مشيها " ووجه استدلالهم بـــهذه الرواية أن " مشيها " يتعين أن يكون فـــاعلاً مقدماً على عامله " وئيدا " وهو صفة مشبهة ، ولايجوز أن يكون المرفوع (مشيها) مبتدأ ، إذ لا خبر له فى اللفظ إلا " وئيدا" وهو منصوب على الحال . فالكوفيون يجيزون تقدم الفاعل علـــى عامله ولا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل فى نحو زيد قام [6] .

وقد رد البصريون هذا الرأى وخرجوا ما استدل به الكوفيون فأما الأسمـــاء المتقدمـــة على الأفعال فى الآيات الكريمة فكل منها فاعل لفعل محذوف مفسر بالفعل المذكور ، لأن هـــذه

---

(1) من الآية ١٢٨ من سورة النساء

(2) من الآية ٦ من سورة التوبة

(3) الآية ١ من سورة الانشقاق

(4) البيت للزباء وهى : بنت عمرو بن العزب من نسل العماليق ، وكان أبوها قد ملك الجزيرة وهى بلد قديم بـين دجلة والفرات ـــ وقتله أعداؤه بقيادة جذيمة الأبرش ، فملكت الزباء الحكم بعد أبيها وأخذت تحتال لأخذ ثـأر أبيها حتى قتلت جذيمة الأبرش .

(5) هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد روى البيت الأول منهما بثلاثة أوجه فى كلمة " مشـــيها " : الرفـــع ، والنصب على أنه مفعول مطلق أى تمشى مشيها ، والجر على أنها بدل اشتمال من الجمال – ولاشاهد فى هـاتين الروايتين لما نحن فيه ، والشاهد فى رواية الرفع وهى التى استدل بها الكوفيون . والتقدير عندهـــم : أى شـــئ ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيها – على أن مشيها فاعل لـــ (وئيدا) ، لأنه يجوز عندهم أن يجئ الفـــاعل قبل عامله ونلحظ أن العامل فى الفاعل هنا صفة مشبهة

(ينظر البيت فى جمهرة اللغة لابن دريد / ٧٤٢ ، ١٢٣٧ ، ولسان العرب ٤٤٣/٣ (أ د د) وأوضح المســـالك ٨٦/٢ ومغنى اللبيب ٥٨١ – ٥٨٢ ، والتصريح ٢٦٩/١ ، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٤٦/٢ ، وشـرح شواهد المغنى للسيوطى ٢/ ٩١٢) .

(6) حاشية الصبان ٤٦/٢.

الأسماء وقعت بعد أدوات لا تدخل إلا على الأفعال وإنما حذفت الأفعال لوجود ما يفسرها ولا يجمع بين المُفَسِّر والمُفَسَّر.

وأما بيت الزباء ، فقيل : مشيها مبتدأ حذف خبره وبقى معمول الخبر : أى مشيها يكون وئيدا ، وقيل : مشيها بدل من الضمير المستتر فى الجار والمجرور (للجمال) ورد هذا بأن الضمير فى الظرف عائد إلى ما الاستفهامية وإذا أبدل من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام ، فكذلك إذا أبدل من ضمير يعود إلى اسم استفهام ، فلو كان بدلا لقيل : أَمَشيُها وقيل البيت ضرورة [1].

وتظهر ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين عند التثنية والجمع فإذا قلنا : الزيدان قَامَ ، والزيدون قامَ فهذا جائز عند الكوفيين ، لأن الاسم المتقدم عندهم فاعل للفعل بعده ، فلا حاجة للفعل إلى ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يرفع الاسم وضميره ، فلذلك يسقط الضمير من الفعل ، وممتنع عند البصريين ، لأن الاسم المتقدم عندهم زالت عنه الفاعلية ، وأصبح مرفوعا بالابتداء ، وإذا كان كذلك ولم يتصل بالفعل ضمير الفاعل بقى الفعل بلا فاعل وهو لا يجوز ، كما فى المثالين المذكورين ، والصواب عند البصريين أن يقال : الزيدان قاما والزيدون قاموا "[2].

صور يوهم ظاهرها أن الفاعل تقدم على الفعل

إن وُجِدَ فى الكلام ما ظاهره أنه فاعل تقدم على فعله فذلك على ثلاث صور:

الصورة الأولى : أن يقع اسم مرفوع فى أول الكلام ليس قبله شئ وبعده فعل يحتاج إلى فاعل نحو : زيدٌ قامَ ، فعند ذلك يجب أن يجعل الاسم المتقدم مبتدأ ليس غير ، والجملة بعده من الفعل وفاعله المستتر فى محل رفع خبر المبتدأ .

الصورة الثانية : أن يقع اسم مرفوع بعد أداة تختص بالدخول على الفعل ، ويقع بعد ذلك الاسم فعل محتاج إلى فاعل ، نحو : قوله تعالى : " وإن امرأة " خَافَت "[3] ، " وإن أحدٌ مِنَ

---

(1) شرح الأشمونى ٤٦/٢ ، وأوضح المسالك ٨٦/٢ ، ومغنى اللبيب ٥٨٢.

(2) حاشية الصبان على الأشمونى ٤٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٧٨/٢

(3) من الآية ١٢٨ من سورة النساء .

المُشركين َ استجَارَكَ " [1] " إذَا السماء ُ انشَقَّت "[2] فيجب – هنا – أن يُجعَـــل الاســـم َ المقدم فاعلا لفعل محذوف مفسر بالفعل المذكور ، والتقدير : و إن خافت امرأة خـــافت ، وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ، وإذا انشقت السماء انشقت " والكلام حينئذ جملتان ، إلا أنه لايجمع بين المفسَّر والمفسِّر ، ومثل ذلك قول الشاعر :

إذن لَقَام بِنَصرِى مَعشَرٌ خَشَنٌ عِندَ الحَفِيظَةِ إن ذو لُوثَةٍ لانا [3]

الصورة الثالثة : أن يقع اسم مرفوع بعد أداة يجوز دخولها على الاسم وعلى الفعل ، كـــهمزة الاستفهام ، ويقع بعد ذلك الاسم فعل محتاج إلى فاعل نحو " أأنتُم تَخلُقُونَهُ "[4] وعندئذ يجـوز فى الاسم المتقدم وجهان :

أحدهما : أن يكون مبتدأ وخبره جملة تخلقونه .

الآخر : أن يكون فاعلا لفعل محذوف ، وأصل الكلام : أتخلقونه تخلقونه ، فلما حذف الفعـــل الأول انفصل الضمير فصار : أأنتم تخلقونه ، والفعل المحذوف مُفَسَّر بالمذكور ، وهذا الوجـــه أرجح من الوجه الأول [5] .

---

(1) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(2) الآية ١ من سورة الانشقاق .

(3) البيت من البسيط وهو منسوب لقريط بن أنيف فى لسان العرب ١٣/١٤٠ (خشن) وشرح شواهد المغـــنى ٦٨/١ ، وخزانة الأدب ٤٤١/٧ ، ومنسوب للحماس فى مغنى اللبيب ٢١/١ ، وبلا نسبة فى شرح المفصـــل ٨٢/١ ، ١٣/٩ ، ٩٦

اللغة : الخُشُن : جمع أخشن ، والأصل الخُشن – بسكون الشين – وحركت للضرورة

الحفيظة : الغضب ، واللوثة : الضعف والاسترخاء

أى أنهم يخشنون إذا لان الضعيف لعجز أو ذلة ، يفهم بالمنعة .والشاهد : أن ذو لوثة لانا " حيث وقع " ذو " بعـــد حرف خاص بالفعل ، فرفع بفعل محذوف ، والتقدير : إن لاَنَ ذو لوثة لان .

(4) من الأية ٥٩ من سورة الوافعة

(5) أوضح المسالك ٨٥/٢ بتصرف ، وإنما كان الأرجح فى هذه الصورة كون الاسم فاعلا لفعـــل محـــذوف لأن الاستفهام فى الحقيقة إنما هو عن الفعل ، لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهله ، وذلك فى الفعل ، أما الاســم فمعلوم لديك ، وإذا كان كذلك كان الاختيار أن يلى الفعل الاستفهام ، فإذا وقع الاسم بعد حرف الاســتفهام وكان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرفوعا بفعل مضمر دل عليه الظاهر ، وهو اختيار الأخفش ، وإن كـــان رفعه بالابتداء حسنا جيدا لا قبح فيه وأبو عمر الجرمى يختاره ، لأن الاستفهام يقع بعده المبتـــدأ والخـــبر ، ولا يفتقر إلى تكلف تقدير محذوف (شرح المفصل ٨١/١).

ثانياً : تقديم الفاعل وتاخيره عن المفعول به .

سبق أن علمنا أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقهما أن يتصلا ، فأصل الترتيب فى الجملة الفعلية أن يلى الفاعل فعله من غير أن يفصل بينهما فاصل ، ثم يجئ المفعول بعد ذلك منفصلاً عن الفعل ، لأنه فضلة ، يقول ابن مالك :

وَالأَصْلُ فِى الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فِى الْمَفْعُولَ أَنْ يَنْفَصِلاَ[1]

وقد يقدم المفعول للاهتمام والتوسع ، وهو مع ذلك فى نية التأخير [2] فقد ينعكس الأمر فيأتى المفعول قبل الفاعل فتقول : ضرب زيدا عمرو ، ولكن ذلك مشروط بكون الكلام خاليا من اللبس ، يقول المبرد : " إنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحا عن المعنى ... ، لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول " [3].

هذا ، والفاعل بالنسبة للتقديم والتأخير عن المفعول على ثلاث حالات :

إحداها : ما يجب فيها الأصل وهو تقدم الفاعل على المفعول .

الثانية : ما يجب فيها خلاف الأصل وهو تأخر الفاعل عن المفعول .

الثالثة : ما يصح فيها أن يجاء على الأصل ، وعلى خلافه ، أى : جواز التقديم والتأخير.

ولكل حالة من تلك الحالات مواضع نبينها فيما يلى – إن شاء الله تعالى :

الحالة الأولى : تقديم الفاعل على المفعول به وجوبا

يجب أن يجئ الترتيب الأصلى فى الجملة الفعلية من كون الفعل أولا ، ثم الفاعل ثانيا ، ثم المفعول بعد ذلك فى عدة مواضع :–

الموضع الأول : إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول ، بأن يكون الإعراب فيهما خافياً غير ظاهر ، وذلك إذا كان كل واحد منهما اسما مقصورا ، أو مضافا إلى ياء المتكلم ، أو كان اسم إشارة ، وليس فى الكلام قرينة أو دليل لفظى أو معنوى يدل على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ، نحو : ضرب موسى عيسى ، وأكرم والدى عمى ، ولقى هذا هؤلاء [4] فإنه يجب اعتبار المقدم فاعلا

---

(1) أوضح المسالك ١١٩/٢ ، شرح ابن عقيل ٤٨٤/١ ، شرح الألفية ٢٢٧ .

(2) شرح المفصل ١ / ٧٦ .

(3) المقتضب للمبرد ٩٥/٣ ، ٩٦ بتصرف يسير .

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى ١٩٩/٢ تحقيق أ.د مصطفى النماس .

والمؤخر مفعولا على أصل الترتيب ، لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما " وهى الإعراب " لمانع كأن يكون الفاعل والمفعول مما لا يقبل آخره الحركة ، وكذلك إذا انتفت القرائن اللفظية والمعنوية [1] التى قد توجد فى بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر ؛ فعندئذ يلزم كل من الفاعل والمفعول مركزه ، ليعرف كل واحد منهما بمكانه الأصلى ، وهذا مذهب الجمهور[2] ؛ وبه قال أبو بكر بن السراج [3] ، والمتأخرون كالجزولى[4] ، وابن عصفور[5] ، وابن مالك [6] ، وأجاز بعضهم تقديم المفعول فى مثل ذلك ، قال : لأن العرب لها غرض فى الالتباس كما لها غرض فى التبيين واحتج بأن العرب تجيز تصغير عَمْرو . وعُمَرَ على عُمَيْرٌ ، ويقصد بهذا الاحتجاج أنه مع الالتباس وعدم معرفة السامع لعمير ، هل هى تصغير لعَمْرٍو أو لعُمَر فإن العرب أجازوا تصغيرهما على عمير ، فإذا كان العرب يجيزون اللبس فى ذلك ، جاز لنا اللبس والإبهام فى هذا [7].

الموضع الثانى :

إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور ، سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو : ضربت زيداً ، أو ضميراً منفصلا نحو : ماضربت إلا إياك ، أو ضميرا متصلا نحو : ضربتك ، وإنما وجب أن

---

(1) المقصود بالقرائن : الأدلة التى تدل على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر وهذه القرائن نوعان معنوية ولفظية وسيجئ بيان ذلك بالتفصيل إن شاء الله

(2) شرح ابن عقيل ٤٨٧/١

(3) الأصول فى النحو ٢٤٥/٢

(4) التصريح ٢٨١/١

(5) شرح الجمل لابن عصفور ١٦٣/١

(6) ينظر متن الألفية لابن مالك ص ٢٣ حيث نص على ذلك بقوله :

* وأخر المفعول إن لبس حُذِرْ .....

(7) هذا الذى احتج به ليس بشئ ، لأنه لم يفرق بين اللبس والإجمال ، والإجمال غير اللبس ، فالإجمال : احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعانى إلى ذهن السامع ، كما فى كلمة عمير ، فإن السامع يتردد هل هى تصغير لعمرو أو لعمر ولا يسبق إلى ذهنه أحدهما ، والإجمال من أغراض المتكلم البليغ ، وأما اللبس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع سبق المعنى غير المقصود إلى ذهن السامع كما فى المثال ضرب موسى عيسى ، فإنه يسبق إلى الذهن أن موسى هو الفاعل لكونه فى مكان الفاعل ؛ ويكون مراد المتكلم جعله مفعولا ، ولا يمكن أن يكون هذا من أغراض البلغاء (انظر أوضح المسالك ١١٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٧/١ بتصرف) .

يقدم الفاعل ههنا لأنه لو تأخر لانفصل الضمير مع إمكان اتصاله وهذا لايجـــوز[1] . وهـــذا الموضع لم يذكره ابن هشام فى أوضح المسالك ولا فى شرح قطر الندى وقد ذكر الموضـــع الأول فيهما وذكر الثالث فى أوضح المسالك ولم يذكره فى قطر الندى [2].

وفى هذين الموضعين يقول ابن مالك :

وَآخِرِ المْفَعْوُلَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ أو أضْمِرَ الفاعلُ غيرَ منحصرْ[3]

الموضع الثالث :

إذا كان المفعول محصورا بإلا نحو ما ضرب زيد إلا عمرا ، أو ما فى معنى " إلا " وهو إنمـا نحو : إنما ضرب زيد عمرا ، فإن المشهور عند النجاة والأصوليين أن معنى إنما ضرب زيد عمرا : ما ضرب زيد إلا عمرا [4] فيكون ضرب زيد محصورا فى عمرو ، لافى غيره مع جواز أن يكـون عمرو مضروبا من غير زيد فضاربية زيد محصورة فى عمرو ، ومضروبية عمرو غير محصـــورة فى زيد ، بل محتملة لضرب زيد وغيره ، وإنما وجب تقديم الفاعل – هنا – وتأخير المفعـــول لأن المقصود من ذلك حصر فاعلية الفاعل فى المفعول وقصرها عليه مع احتمال مفعوليـــة المفعـــول لغير الفاعل ، فلو تأخر الفاعل لانعكس المقصود .

وفى هذا الموضع يقول ابن مالك : وما بإلا أو بإنما انحصر ... أخر [5].

وينبغى أن نعلم – هنا – أن النحويين متفقون على أنه لا يجوز أن يقدم المفعول المحصور علـــى الفاعل إذا كان الحصر بإنما ، إذ لا يظهر قصد الحصر فى المحصور مع إنما إلا بتأخيره ، أمـــا إذا كان المفعول محصورا بإلا فقد يجوز – على خلاف – أن يقدم على الفاعل ، لأن قصد الحصـــر فيه ظاهر بوقوعه بعد إلا ، إذ المحصور بها لابد أن يقع بعدها سواء تقدم أو تأخر ، وقد اختلـف النحاة فى تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل على مذهبين :

---

(1) قد يرد اعتراض فى المثال (ضربتك) وما أشبهه فيقال . أليس الكاف – وهو ضمير متصل – قد انفصل عـــن عامله بالتاء ؟ فيجاب عن ذلك بأن التاء فاعل وقد علمنا مما سبق أن الفاعل كجزء من الفعـــل ، ثم إن التـــاء ضمير متصل فكون التاء فاعلا وضميرا متصلا صيرها بمنزلة حرف من حروف الفعل ، فإذا جاء الكاف بعـــد ذلك فكأنه اتصل بالفعل ولم ينفصل عنه (انظر شرح الكافية ٧٣/١ بتصرف) .

(2) انظر أوضح المسالك ١١٩/٢ وشرح قطر الندى ١٨٥ ، ١٨٦ .

(3) متن الألفية ص ٢٣ وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٢٢٧ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٦/١ .

(4) شرح الكافية ٧٣/١ بتصرف .

(5) متن الألفية ص ٢٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٣٨ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٨/١ .

أحدهما : وهو مذهب أكثر البصريين ، والكسائي والفراء وابن الأنباري [1] أنه يجوز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل نحو ما ضرب إلا عمرا زيد ومن ذلك قول الشاعر :

وَلَمَّا أَبَىَ إِلاَّ جِمَاحًا فُؤَادُهُ ... وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَ أَهْلِ

تَسَلَّى بِأُخْرَىَ غيرِها فإذا التى ... تسلَّى بها تُغْرِى بليلى ولا تُسْلِى [2]

وقول الآخر (مجنون ليلى) :

تزوَّدْتُ من ليلَى بتكليم ساعةٍ ... فما زاد إلا ضِعْفَ مابى كلامُها [3]

الثانى : وهو مذهب بعض البصريين والجزولى والشلوبين [4] أنه لا يجوز أن يقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل .

وقد وافق ابن مالك المذهب الأول : وهو جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل فبعد ذكره الموضع الثالث مما يجب فيه تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، قال :

وما بإلا أو بإنما انحصر ... أَخِّرْ (وقد يسبقُ إن قَصْدٌ ظَهَرْ [5])

أى : قد يقدم المفعول المحصور إذا ظهر قصد الحصر وذلك إذا كان الحصر بإلا وهذا موافق للمذهب الأول .

---

(1) شرح ابن عقيل ١ / ٤٩١ ، والتصريح ١ / ٢٨٢ .

(2) البيتان من البحر الطويل وقيل هما : لدعبل الخزاعى ، وهما من قبيل التمثيل لا الاستشهاد ، لأن الشاعر من الطبقة التى لا يستشهد بكلامها على قواعد النحو والصرف .
والتمثيل فيهما بقوله : " ولما أبى إلا جماحا فؤاده " حيث قدم المفعول المحصور بإلا (جماحا) على الفاعل فؤاده) (انظر أوضح المسالك ١١٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٩ ، ٤٩١)

(3) البيت من الطويل وهو لقيس بن الملوح (مجنون ليلى) وهو فى ديوانه ص ١٩٤ ، وأوضح المسالك ١٢٢/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٨ ، والتصريح ٢٨٢/١ ، والدرر اللوامع للشنقيطى ٢٨٧/٢
والشاهد فى الشطر الثانى حيث تقدم المفعول المحصور بإلا (ضعف) على الفاعل (كلامها) .

(4) ابن عقيل ٤٩١/١ ، والتصريح ٢٨٢/١ .

(5) ابن عقيل ٤٨٨/١ ، وشرح الألفية ٢٢٨ .
وابن مالك فى هذا البيت جمع حكم المحصور بإلا أو بإنما سواء أكان المحصور فاعلا أم مفعولا ، وسيجئ بعد ذلك حكم الفاعل المحصور .

الحالة الثانية ، تاخر الفاعل عن المفعول به وجوبا

قد يعرض فى الجملة الفعلية ما يوجب مخالفة الترتيب الأصلى فيؤخر الفاعل عن المفعول ويمتنع تقدمه عليه ومجيئه فى أصل مكانه ، وذلك فى عدة مواضع :

الموضع الأول :

أن يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول به ، أى : يتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول به نحو : نصح زيدا أستاذه وإنما وجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول عليه – هنا – لأننا لو قدمنا الفاعل على المفعول فقلنا : نصح أستاذهُ زيداً ، لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة لأن (أستاذه) فاعل وأصل الفاعل أن يلى الفعل فهو مقدم على (زيدا) لفظاً وأصلاً ، وفيه ضمير يعود على زيد ، فيكون الضمير قبل ذكر ظاهره ، ولايجوز ذكر ضمير مفسره بعده [1] إلا فى مواضع مخصوصة ليس هذا منها عند معظم النحويين [2] .

ومن شواهد هذا الموضع قول الله تعالى : " وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ " [3] وقوله عز وجل : " يَوْمَ لاَ يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ " [4] .

واعلم أن النحويين اختلفوا فى هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

---

(1) شرح المفصل ٧٦/١ ، وشرح الكافية ٧١/١.

(2) هناك مواضع يجوز أن يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة من هذه المواضع :

الأول : أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا مفسر إلا التمييز نحو : نِعْمَ رجلا زيد.

الثانى : أن يكون مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين المعمل ثانيهما نحو : (جفونى ولم أجف الأخلاء) .

الثالث : أن يكون مبتدأ يفسره خبره نحو : " إن هى إلا حياتُنَا الدُّنيا " والأصل إن الحياة إلا حياتنا الدنيا

الرابع : أن يكون ضمير شأن وقصه نحو : " قل هو الله أحد " فإذا هى شاخصةٌ أبصارُ الذين كفروا " وذلك لغموض تفخيم الشأن بذكره مبهما ثم مفسرا ، ليكون أوقع فى النفس .

الخامس : أن يكون مجروراً برب ويفسره التمييز نحو : رُبَّهُ رجلا .

السادس : أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له نحو : ضربته زيدا .

السابع :أن يكون متصلاً بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر عند بعضهم نحو:ضرب غلامُه زيداً (انظر الأشباه والنظائر ٥١/٢

(3) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

(4) من الآية ٥٢ من سورة غافر .

أحدها : وهو مذهب جمهور النحويين [1] – أن الفاعل يجب تأخيره فى هذه المسألة ولا يجوز تقديمه على المفعول لا فى الشعر ولا فى النثر ، وما ورد من ذلك تأولوه بما هـــو خـــلاف ظاهره ، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

الثانى : وهو مذهب الأخفش من البصريين [2] وتابعه ابن جنى[3] فى ذلك والطـــوال من الكوفيين وابن مالك [4]– أنه يجوز أن يقدم الفاعل على المفعول فى هذه المسألة فى الشـــعر وغير الشعر وحجتهم أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرته كأنه أصل ، وكذلـــك لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل جعل المفعول لذلك كأن رتبته التقـــديم فجـــاز تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه : لأن الضمير حينئذ يكون كأنه عاد على مقـــدم فى الرتبة [5].

واستدل أصحاب هذا المذهب بالسماع وأنشدوا له أبياتا كثيرة منها قوله :

لما رأى طالبوه مصعباً ذُعِـــروا وكاد لو ساعد المقدورُ ينتصر[6]

وقوله :

كسا حلمُه ذا الحلم أثواب سودد ورَقَّى نداه ذا الندى فى ذُرَى المجد[7]

---

(1) مغنى اللبيب ٤٩٢/٢.

(2) ينظر ارتشاف الضرب ٤٨٣/١ .

(3) الخصائص ٢٩٤/١ .

(4) شرح الكافية ٧١/١ والأشمونى بحاشية الصبان ٥٨/٢–٥٩ .

(5) شرح الكافية ٧١/١،وابن عقيل٤٩٣/١والأشمونى مع حاشية الصبان٥٨/٢، ٥٩،وأوضح المسالك ١٢٥/٢.

(6) البيت من البسيط وهو لأحد أصحاب مصعب بن الزبير – رضى الله عنهما – وهو مـــن شـــواهد : شـــرح الكافية للرضى ٧١/١ ، وأوضح المسالك ١٢٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٩٣/١ ، وتذكرة النحاة لأبى حيـــان ص ٤٦٤ وشرح الأشمونى ٥٨/٢ ، والمقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعينى ٥٠٤/٢ .
والشاهد فى قوله : " لما رأى طالبوه مصعبا " حيث تقدم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على المفعول ، وفيـــه عـــاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

(7) البيت من الطويل ، ولم أهتد إلى نسبته ، وهو من شواهد : مغنى اللبيب ٤٩٢/٢ ، وابـــن عقيـــل ٤٩٣/١ ، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤ والمقاصد النحوية ٤٩٩/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٨٧٥/٢
والشاهد فيه كسابقه .

وقوله :

ولو أن مجداً أخلد الدهرَ واحداً من الناس أبقى مجدُه الدهر مُطْعِماً [1]

وقوله :

وما نفعت أعمالُه المرءَ راجيا جزاءً عليها مِن سِوَى مَنْ له الأمر [2]

وقوله :

جزى ربُّه عنى عَدِيَّ بْنَ حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فَعَلْ [3]

وقوله :

لما عصى أصحابُه مُصْعَباً أدى إليه الكيل صاعاً بصاع [4]

وقوله :

الاَ ليت شعرى هل يلومن قومُه زهيراً على ما جَرَّمن كل جانب [5]

وقوله :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كِبَرٍ وحُسْنِ فعل كما يُجْزَى سَنِمَّار [6]

---

(1) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت – رضى الله عنه – فى ديوانه ص ٢٤٣ ، وهو من شواهد جمهرة اللغة ص ٧٣٨ ، ٧٩٦ ، ومغنى اللبيب ٤٩٢/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤ . والمقاصد النحوية ٤٩٧/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٨٧٥/٢ والشاهد فى البيت كسابقيه.

(2) البيت من الطويل ، ولم أهتد إلى نسبته وهو من شواهد شرح الكافية ٧١/١ ، وأوضح المسالك ١٢٥/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤ والشاهد فيه تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول به على المفعول به .

(3) البيت من الطويل وقد اختلفت كلمة العلماء فى نسبته ، حيث نسب للنابغة الزبيانى فى الخصائص لابن جنى ٢٩٤/١ ، وفى خزانة الأدب ٢٧٧/١ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ . والدرر اللوامع ٢١٧/١ وهو فى ديوان النابغة ص ١٩١. ونسب لأبى " الأسود الدؤلى " فى خزانة الأدب والدرر اللوامع والتصريح ٢٨٣/١ والمقاصد النحوية ٤٨٧/٢ وهو فى ملحق ديوان أبى الأسود ص ٤٠١ ونسب لعبد الله بن عمارق فى التصريح والمقاصد النحوية .

(4) البيت من السريع وهو للسفاح بن بكير فى خزانة الأدب ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ ، ٩٧/٦

(5) البيت من الطويل ، وهو لأبى جندب الهذلى فى تذكرة النحاة ص ٣٦٤ ، وخزانة الأدب ٢٩١/١، ٢٩٣ ، وشرح أشعار الهذليين ١ / ٣٥١.

(6) البيت من البسيط وهو لسليط بن سعد وهو من شواهد الأغانى للأصفهانى ١١٩/٢ وتذكرة النحاة ص ٣٦٤ ، وهمع الهوامع ٦٦/١ والدرر اللوامع ٢١٩/١ ، وسنمار اسم رجل رومى يقال : إنه هو الذى بنى الخورنق وهو القصر الذى كان بظاهر الكوفة ، للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر لئلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتا ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأة ، يقولون : جزانى جزاء سنمار ، قال الشاعر :

جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب (انظر مجمع الأمثال ١٥٩/١)

وقد أيد الرضى أصحاب هذا المذهب قال : " والأولى تجويز ما ذهبا إليـــه (الأخفش وابن جنى) لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا " [1] .

وقد ذكر ابن جنى لجواز ذلك وجها من القياس حيث قاسه على المواضع التى يجـــوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

ورد هذا بأن تلك المواضع مخالفة للقياس فلا يقاس عليها . عليها [2] ...

وقد تأول الجمهور هذه الأبيات بأن الضمير فيها عائد إلى مصدر الفعل المذكور وصار ذكر الفعل كأن المصدر مقدم إذ الفعل دليل على المصدر وهو متقدم فيكون التقدير : لمـــا رأى طالبو الرؤية مصعباً ، وجزى رب الجزاء ، وهكذا ، ومثل ذلك كثير نحو قولهم : من كـــذب كان شراً له أى كان الكذب شراً له [3] .

الثالث : وهو مذهب بعض النحاة وأيده ابن هشام والأشمونى : أن ذلـــك جائز فى الشعر فقط وهو الصواب والجدير بالقبول ، لأن ذلك إنما ورد فى الشعر فقط وبناء على ذلـك يكون عود الضمير فى الأبيات السابقة إلى المفعول بعده جائزاً على سبيل الضرورة ، ولايجـــوز مثله فى الاختيار وسعة الكلام [4] .

وكذلك الحكم إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى ما اتصل بالمفعول نحـــو : ضـــرب صاحبَ هند زوجُها [5] .

الموضع الثانى : إذا اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته[6] ، نحو : ضرب زيدا الـــذى ضرب غلامه ، فالذى فاعل أخر عن المفعول " زيدا " وجوبا ، لأن فى صلة الفاعل ضميراً يعود إلى المفعول ، ولو قدم الفاعل وهو اسم موصول مع صلته ، وأخر المفعول لعاد الضمير علـــى متأخر لفظاً ورتبة ، ومثال ما اتصل ضمير المفعول بصفة الفاعل : أكرم هندا رجلٌ يحبها .

---

(1) شرح الكافية ٧١/١ ، حيث يريد الإشارة إلى رأى البصريين فى التنازع حيث يجيزون إعمال العـــامل الثـانى المتأخر فى لفظ المفعول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ، إذ فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

(2) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٥٩/٢ .

(3) انظر شرح المفصل ٧٦/١ بتصرف

(4) انظر شرح المفصل ٧٦/١ ، وأوضح المسالك ١٢٥/٢ ، وشرح الأشمونى ٥٩/٢ ، ٦٠ .

(5) شرح ابن عقيل ٤٩٨/١ .

(6) شرح الكافية ٧٥/١ بتصرف .

ويرى الرضى أنه يجوز الفصل بين الفاعل وصفته بالمفعول فيقال : أكرم رجل هنـــدا ضربها ، فيقدم الفاعل على المفعول وتبقى صفته و فيها ضمير المفعول مؤخرة ، ولا يجيز الفصل بين الفاعل وصلته بالمفعول وعلل لذلك بقوله : " لأن الفصل بين الوصف والموصوف بالأجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول ، إذ الاتصال بين الأولين (الصفة والموصوف) أقل مما بين الأخيرين "[1] (الموصول وصلته) .

الموضع الثالث : أن يكون المفعول ضميرا متصلا ، والفاعل اسم ظاهر نحو قولك : ضربنى زيد ، فيجب فى ذلك تأخير الفاعل وتقديم المفعول ، لأنه لو قدم الفاعل وأخر المفعول لانفصل الضمير مع إمكان اتصاله فيقال : ضرب زيد إياى وذلك لا يجوز [2].

الموضع الرابع : أن يكون الفاعل محصوراً بإلا نحو : ما ضرب عمرا إلا زيد ، أو بما هو فى معنى إلا وهو " إنما " نحو : إِنَّمَا ضرب عمرا زيد ، إذ معنى هذا ما ضرب عمـــراً وإلا زيد ، فتكون مضروبية عمرو ، محصورة فى زيد لا غير ، مع احتمال ضاربيه زيد لعمرو وغيره ، فمضروبية عمرو محصورة فى زيد وضاربية زيد غير محصورة فى عمرو ، ونحو قوله تعالى : " إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ " [3] وإنما وجب تقديم المفعول وتأخير الفاعل – هنا – لأن المقصود حصر مفعولية المفعول فى الفاعل وقصرها عليه ، مع احتمال فاعلية الفاعل لغير المفعول . ومن المعلوم أن الحصر يكون فى المتأخر منهما ، فإذا قدمنا الفاعل وأخرنا المفعول انعكس المقصود .

والنحويون متفقون على أن الفاعل المحصور بإنما واجب التأخير ولا يجوز تقديمه ، لأن قصد الحصر فى إنما لا يظهر إلا بتأخير المحصور عنها .

---

(1) شرح الكافية ١/٧٥.

(2) شرح قطر الندى ١٨٥ ، وشرح الكافية ١/٧٥ وبقى أن نعلم أنه هناك مسألتين يجوز فيهما انفصال الضمير مع إمكان اتصاله : *إحداهما* :
أن يكون العامل فيه عاملا فى ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه وليس مرفوعا نحو : " فسيكفيكهم الله " هذا مثال الاتصال ، ومثال الانفصال : إن الله ملككم إياها .
الثانية : أن يكون الضمير منصوبا بكان أو إحدى أخواتها نحو : الصديق كنته أو كانه زيد ، يجوز : كنت إياه أو كان إياه زيد.

(3) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

وأما الفاعل المحصور بإلا فقد يجوز – على خلاف – أن يقدم لأن قصد الحصر ظـــاهر فيه ، إذ هو معروف بوقوعه بعد إلا سواء تقدم أو تأخر ، وقد اختلف العلماء فى تقديم الفـــاعل المحصور بإلا على مذهبين :

الأول : وهو مذهب جميع العلماء إلا الكسائى[1] أنه يمتنع تقديم الفاعل المحصور بـــإلا ، فلا يجوز : ما ضرب إلا زيدٌ عمرا ، وما جاء من ذلك فى الشعر أولوه على غير ظاهره .

الثانى : وهو مذهب الكسائى – أنه يجوز تقديم الفاعل المحصور بإلا فيجوز عنده : ما ضرب إلا زيد عمرا ، واحتج بأبيات من الشعر منها : قول الشاعر :

ما عاب إلا لئيمٌ فِعْلَ ذى كرم و لاجفا قَطُّ إلا جبأٌ بطلاً [2]

وقول الآخر :

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّار جارَتَهم وهل يعذّب إلا اللهُ بالنار [3]

وقول ثالث :

فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ ما هيَّجَتْ لنا عشيةً آناءُ الديار وشامُها [4]

فإن الفاعل المحصور بإلا قد تقدم على المفعول فى الأبيات السابقة ، وقد تأول المـــانعون هذه الأبيات على غير ظاهرها فالبيت الأول أول على أن فعل ذى كرم " و " بطـــلاً " كـــل منهما مفعول بفعل محذوف والتقدير : عاب فعل ذى كرم ، وجفا بطلاً ، والبيت الثـــانى أول على أن " بالنار " فى موضع مفعول بفعل محذوف والتقدير : " يعذب بالنار ".

والبيت الثالث أول على أن " ما هيجت " مفعول بفعل محذوف والتقدير : درى مـــا هيجت لنا ، فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول فى الأبيات السابقة ، لأن هذه المفعـــولات ليست مفعولات للأفعال المذكورة [5].

---

(1) أوضح المسالك ١٢٩/٢ وشرح ابن عقيل ٤٩٢/١.

(2) البيت من البسيط ولم أهتد إلى قائله ، وهو من شواهد أوضح المسالك ١٢٩/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٥ ، والتصريح ٢٨٤/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٠/٢ ، وهمع لهوامع ١٦١/١ ، والدرر اللوامع ٢٩٠/٢ والشاهد فيه فى موضعـــين حيث قدم الفاعل المحصور بإلا " لئيم " و" جبأ " على المفعول " فعل ذى كرم " و" بطلا"

(3) البيت من البسيط وهو ليزيد الطثرية ، وهو من شواهد أوضـــح المســـالك ١٣٠/٢ ، وتذكـــرة النحـــاة ص ٣٣٥ ، والتصريح ٢٨٤/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٢/٢

والشاهد فيه تقدم الفاعل المحصور بإلا " الله " على ماهو بمنـــزلة المفعول به وهو الجار والمجرور " بالنار " .

(4) البيت من الطويل وهو لذى الرمة فى ديوان ص ٩٩٩ وهو من شواهد أوضح المسالك ١٣١/٢ ، والمقاصد النحويـــة ٤٩٣/٢ ، وهمع الهوامع ١١/١ ، والدرر اللوامع ٢٨٩/٢ والشاهد فيه كسابقيه.

(5) ابن عقيل ٤٩١/١.

الحالة الثالثة : تقدم الفاعل وتاخره عن المفعول جوازا :

وقفنا – فيما سبق – على المواضع التى يجب فيها أن تكون الجملة الفعلية على أصل ترتيبها من تقديم الفعل ثم مجئ الفاعل بعده والمفعول بعد ذلك ، والمواضع التى يجب أن يخالف فيها أصل الترتيب فيؤخر الفاعل عن المفعول ، وبقى أن نعلم هنا أنه إذا لم يوجد شئ مما يوجب الترتيب الأصلى ، ولا شئ مما يوجب مخالفة هذا الترتيب ، فإنه يصح أن ترتب الجملة على أصلها ، وأن يخالف ذلك الأصل على سبيل الجواز، ويمكن استنباط مواضع الجواز تلك التى نبينها فيما يلى :

الموضع الأول :

إذا كان الإعراب ظاهراً فى كل من الفاعل والمفعول ، أو فى أحدهما ، ولم يكن فى أحدهما حصر ، ولم يكن أحدهما ضميرا ، وكان الفاعل أو ما يتصل به خاليا من ضمير المفعول أو ما يتصل به – نحو قوله سبحانه : " وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ " [1] فلو قيل فى الكلام : " جاء النذر آل فرعون " لكان جائزاً [2] .

ونحو : ضرب موسى محمدٌ ، فالإعراب ظاهر فى كل منهما فى الآية الكريمة ، وفى أحدهما فى المثال ، وليس فى أحدهما قصر وليس أحدهما ضميراً ، والفاعل خال من ضمير المفعول ؛ لأن الكلام موضح عن المعنى ؛ لأننا نعرف بالإعرابِ الظاهر الفاعلَ من المفعول .

الموضع الثانى :

إذا كان الإعراب خافيا فى كل من الفاعل والمفعول ويوجد فى الكلام قرينة تدل على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ، والقرينة نوعان : أحدهما : القرينة المعنوية بأن يتعرف العقل من معنى الكلام على الفاعل و المفعول نحو : أكل الكمثرى موسى ، وأرضعت الصغرى الكبرى ، واستخلف المرتضى المصطفى – صلى الله عليه وسلم – ففى هذه الأمثلة يدرك العقل أن الفاعل هو المؤخر والمفعول هو المقدم ، إذ لا يجيز الفهم أن يكون الأكل قد حصل من الكمثرى لموسى والإرضاع من الصغرى للكبرى ، والاستخلاف من الصحابي للنبى – صلى الله عليه وسلم –

---

(1) الآية ٤١ من سورة القمر

(2) شرح قطر الندى ١٨٥ .

والآخر : القرينة اللفظية بأن يكون فى اللفظ ما يدل على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ، وذلك على ثلاثة أنواع :-

الأول: أن يكون لأحدهما أو كليهما تابع ظاهر الإعراب نحو : أكرم موسى عيسى الظريُف ، واستقبل موسى الأمينَ عيسى الكريمُ .

فمن الإعراب الظاهر فى تابع أحدهما أو كليهما يتبين الفاعل والمفعول فإن كان النعت منصوبا كان منعوته مفعولا قدم أو أخر ، وإن كان النعت مرفوعاً كان منعوته فاعلاً تقدم أو تأخر ، إذ لا يحدث - والحالة هذه - لَبْسٌ فى تقديم أحدهما وتأخير الآخر .

الثانى : أن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثاً وقد اتصلت تاء التأنيث بالفعل فعندئذ يكون المؤنث فاعلا تقدم أو تأخر ، لأن الفعل لا يؤنث إلا إذا كان الفاعل مؤنثا ، ولا يؤنث لتأنيث المفعول [1].

الثالث : أن يتصل بالمتقدم منهما ضمير يعود على المتأخر ، نحو : ضرب فتاه موسى ، فهنا يتعين أن يكون " فتاه " مفعولا و " موسى " فاعلا ؛ فإن الضمير وإن كان عائداً على متأخر فى اللفظ إلا أنه متقدم فى الرتبة ، لأنه فاعل ويصح هنا التقديم والتأخير فيقال : ضرب موسى فتاه ، وذلك هو الأصل ، لأن الضمير عائد إلى متقدم لفظاً ورتبة [2].

الموضع الثالث :

إذا كان المفعول مشتملاً على ضمير يعود إلى الفاعل نحو : خاف ربه عمر ، ونحو قول الشاعر :

جاءَ الخلافةَ أو كانتْ له قدَراً كما أتى رَبَّهُ موسى على قَدَر [3]

---

(1) شرح الكافية ٧٢/١ ، ٧٣ ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٨٨/١ ، وشرح قطر الندى ١٨٥ ، ١٨٦ بتصرف .

(2) شرح الكافية للرضى ٧٢/١-٧٣ ، وشرح قطر الندى ص ١٨٥-١٨٦ بتصرف ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٨٨/١.

(3) البيت من البسيط وهو لجرير فى ديوانه ص ٤١٦ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ١٢٤/٢ ، ومغنى اللبيب ٦٢/١ ، ٧٠ ، والجنى الدانى للمرادى ص ٢٣٠ ، وهمع الهوامع ١٣٤/٢ ، والدرر اللوامع ١١٨/٦ ، وخزانة الأدب ٦٩/١١ .

والشاهد قوله : " أتى ربه موسى " حيث قدم المفعول الملتبس بضمير الفاعل على الفاعل .

يقول ابن مالك : *وَشَاعَ نحوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ *

أى شاع فى لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر فربه مفعول ، وقد اشتمل على ضمير يعود إلى عمر وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك ، وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ، لأن الفاعل منوى التقديم على المفعول ، لأن الأصل فى الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظاً .

وإذا اشتمل المفعول على ضمير يعود إلى ما يتصل بالفاعل نحو ضرب غلامها جارُ هندٍ ، ففيه خلاف :

فبعضهم يمنع التأخير ، بعضهم يجيزه ، وهو الصحيح ، ووجه الجواز أن الضمير لما عاد على ما اتصل بما هو فى رتبة التقديم كان كعوده على ما هو فى رتبة التقديم ، لإن المتصل بالمتقدم متقدم [1] .

ففى هذه المواضع يصح تقديم الفاعل وتأخيره عن المفعول ، إذ الكلام موضح عن المعنى ، يقول سيبويه : " لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً .. فمن ثم كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما ، وهو عربى جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم " [2] .

ومن شواهد تأخير الفاعل عن المفعول جوازا قول الشاعر :

وَلاَيَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا [3]

---

(1) شرح ابن عقيل ٤٩٢/١ .

(2) كتاب سيبويه ٣٤/١.

(3) البيت من الطويل وهو للمرار بن سلامة العجلى وهو من شواهد كتاب سيبويه ٣١/١ ، ٤٠٨ ، والمقتضب ٣٥٠/٤ ، والإنصاف ٢٩٤/١ ، وخزانة الأدب ٤٣٨/٣

والشاعر يصف نادى قومٍ بالتوقير وتجنب الفحش من القول فى مجالسهم .

والشاهد قوله : " لا ينطق الفحشاء من كان منهم " حيث تأخر الفاعل " من " عن المفعول " الفحشاء " جوازاً لعدم المانع .

المبحث الثانى

التقديم والتاخير فى نائب الفاعل

تعريف نائب الفاعل :

هو ما تُغَيِّرُ صفة الفعل له ويقوم مقام الفاعل – إذا حذف – فى الإسناد والحكم الإعرابى ، ووجوب التأخير عن فعله ، واستحقاقه للاتصال به ، وتأنيث الفعل لتأنيثه ، من مفعول به أو مجرور ، أو مصدر أو ظرف بشرط الفائدة ، نحو قوله تعالى : " وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ " [1] ونحو مُرَّ بزيدٍ ، وسِير سيرٌ مُرْهِق و صِيمَ رمضانُ .

حكم نائب الفاعل :

أنه يقوم مقام الفاعل فى رفعه بعد أن لم يكن مرفوعا ، وعمدته بعد أن كان فضلة وتأخيره عن عامله وإلحاق علامة التأنيث بالفعل إذا كان مؤنثا [2] وأنه لايجتمع مع الفاعل إذا بنى الفعل له نحو : نِيلَ خيرٌ نائل ، والأصل : نال زيد خير نائل ، فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه ، فرفع وأصبح ركنا أساسيا ، لايجوز حذفه ، ولايجوز تقديمه على أن يكون نائب فاعل مقدما ، بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التى بعده ، وهو " نيل " ونائب الفاعل ضمير مستتر فى الفعل والتقدير: " خير نائل نيل هو ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

ينوبُ مفعول به عن فاعلِ فيما له كنِيلَ خيرٌ نَائِلِ [3]

فقوله : " فيما له " أى يتوب عن الفاعل فى كل ما له من الأحكام التى ذكرناها.

ما ينوب عن الفاعل :

حيث يحذف الفاعل فإن المفعول به يقوم مقامه ويأخذ أحكامه – كما ذكرنا – فإن لم يكن فى الكلام مفعول به ناب الظرف أو المصدر ، أو الجار والمجرور ، تقول : سير فرسخ ، وجلس جلوس الأمير ، ومر بزيد.

---

(1) من الآية ٤٤ من سورة هود .
(2) أوضح المسالك ١٣٦/٢ بتصرف وشرح قطر الندى ص ١٨٨
(3) شرح ابن عقيل ٤٠٠/١

فمثال نيابة المفعول قوله تعالى : " وَغِيضَ الماءُ وقُضِىَ الْأَمْرُ " [1] ومثال نيابة الجار المجرور قوله تعالى : " وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ " [2] وقال السهيلى وتلميذه الرندى : النائب ضمير المصدر لا المجرور ، لأنه لا يتبع على المحل بالرفع [3] والتقدير ولما سقط السقوط فى أيديهم ، ويشترط لنيابة المجرور أن يكون مفيداً فلا يصح جُلِسَ فى دارٍ [4] ، لأنه لا فائدة فى ذلك والصواب أن يقال : جلس فى الدار أو فى دار زيد.

وأما الظرف والمصدر فنيابتهما عن الفاعل مشروطة بشرطين :

أحدهما : أن يكون كل منهما مختصا أى محدداً مبيناً بوصف أو بإضافة فلا يجوز صيم زمن ، ولا اعتكف مكانٌ ، ولا ضُرِبَ ضَرْبٌ ، لعدم الاختصاص ، فإن قلنا : صيم زمن طويل ، واعتكف مكان حسن ، وضرب ضرب شديد ، أو قلنا : صيم زمن الإقامة ، واعتكف مكان الصلاة ، وضرب ضرب المذنب ، جاز ، لحصول الاختصاص بالوصف أو بالإضافة .

الثانى : أن يكون كل من الظرف والمصدر متصرفاً ، ومعنى التصرف فيهما ألا يلزم كل واحد منهما النصب على الظرفية أو المصدرية فلا يجوز يجاءُ إذا جاء زيد ، على أن " إذا " نائب فاعل لأنها لاتفارق الظرفية فليست متصرفة ، ولايجوز سبحان الله ، بالضم على أن يكون نائباً مناب فاعلِ فِعْلِه المقدر والتقدير يُسَبِّحُ سبحانُ الله ، لأن سبحانُ لايفارق النصب على المصدر ، وكذلك " معاذ الله " فهما لا يتصرفان [5] .

ومن شواهد ذلك قوله سبحانه " فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّور نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ " [6] قال ابن مالك:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى [7]

---

(1) من الآية ٤٤ من سورة هود.

(2) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(3) أوضح المسالك ١٣٨/٢ بتصرف يسير.

(4) أوضح المسالك ١٤٨/٢ وشرح قطر الندى ١٨٩ .

(5) أوضح المسالك ١٤٨/٢ ، وشرح قطر الندى ١٨٩.

(6) الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(7) شرح ابن عقيل ٥٠٧/١.

حكم تقديم نائب الفاعل على فعله :

سبق أن ذكرنا أن نائب الفاعل يحكم له بما يحكم للفاعل من تقديم وتأخير أو غير ذلك ، فيجوز – هنا – ما يجوز هناك ، ويمتنع – هنا – ما يمتنع هناك .

وكنا فى مبحث الفاعل قد ذكرنا أن الفاعل لايتقدم على عامله ، فنائبه كذلك لأنه فرع عليه ، إذ لايتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل [1] .

وكل شئ ينوب عن الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ ، نحو : الزيتُ كِيلَ ، ورمضانُ صِيمَ ، وضرْبٌ شديد ضُرِبَ ، كما أن الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ ، نحو زيد قام ، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه على الفعل مع بقائهما على حالهما [2] .

والكلام – هنا – كالكلام – هناك فى الفاعل – وقد سبق رد مذهب الكوفيين والاستدلال لمذهب البصريين على منع التقديم .

الحكم إذا وجد شئ من المعمولات مع المفعول به

حيث يوجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور فقد وقع الخلاف فى أيها ينوب وهل يقدم أو يؤخر على ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب البصريين – إلا الأخفش – أنه إذا وجد بعد الفعل المبنى لما لم يُسَمَّ فاعله مفعول به ، ومصدر ، وظرف وجار ومجرور – سواء تقدم المفعول أو تأخر – وجب إقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول : ضُرِبَ زيدٌ ضَرْباً شديدا يومَ الجمعة أمامَ الأميرِ فى دارِه ، ولا تجوز إقامة غير المفعول به – مع وجوده – مقام الفاعل لأن غير المفعول به إنما ينوب عن الفاعل بعد أن تقدره مفعولا به مجازا ، فإذا وجد المفعول به حقيقة ومعه شئ من مصدر أو ظرف أو مجرور ، وأقمنا أحدها مقام الفاعل كان ترتيبه التقدم لأن شأن نائب الفاعل الاتصال بفعله فإذا أقمنا غير المفعول به تقدم على المفعول ولايصح أن يقدم عليه ، لأنه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب ، وما ورد من إنابة غير المفعول مع وجوده شاذ أو مؤول ، وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله :

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ [3]

---

(1) التصريح ٢/٢٨٧ بتصرف.

(2) التصريح ١/٢٨٧ بتصرف.

(3) شرح ابن عقيل ١/٥٠٩ والتصريح ١/٢٩٠

الثانى : مذهب الكوفيين : أنه يجوز أن ينوب غير المفعول به مع وجوده عن الفـــاعل مطلقـــاً تأخر النائب عن المفعول أو تقدم عليه فنقول : ضُرِبَ ضَرْبٌ شديد زيداً ، وضرب زيداً ضربٌ شديدٌ ، وكذلك فى الباقى واستشهدوا لذلك بما يلى :

١- قراءة أبى جعفر [١] : (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ " [٢] فبنى يجـــزى للمفعـــول وأنيب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو " قوماً " مقدماً على نـــائب الفاعل .

٢- قول الشاعر : لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّداً

وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلاَّ ذُو هُدَى [٣]

فـــ " يُعْنَ " فعل مضارع مبنى للمفعول ، وبالعلياء نائب الفاعل ، وسيداً : مفعول به مؤخر .

٣- وقول الآخر : إِنَّمَا يُرْضِى الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَادَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهُ [٤]

فـــ " معنيا " اسم مفعول ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو " ذكر " مع وجود المفعول به مؤخراً وهو " قلبه " .

٤ - وقول الآخر : وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلاَبَا [٥]

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ٤٦٦/٢

(٢) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

(٣) هذان بيتان من الرجز المشطور وهما منسوبان إلى رؤبة بن العجاج فى ملحق ديوانه ص١٧٣،وهو من شـــواهد أوضح المسالك ٢ / ٥٠ والتصريح ٢٩١/١،والقاصد النحوية٥٢١/٢،وهمـــع الهوامـــع ١٦٢/١، والـــدرر اللوامع ٢٩٢/٢ ،

والشاهد فى أولهما حيث أنيب الجار والمجرور " بالعلياء " عن الفاعل مع وجود المفعول به " سيداً "

(٤) هذان – أيضاً – بيتان من الرجز المشطور وهما غير منسوبين إلى قائل معين وهما من شواهد أوضح المســـالك ١٤٩/٢ والتصريح ٢٩١/١ ، وشرح قطر الندى صـــ ١٨٩ وأصل " معنيا " " معنوى " قلبت الـــواو يـــاء وأدغمت فى الياء وقلبت الضمة كسرة ،

والشاهد فيه نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به .

(٥) هذا البيت من الوافر التام وهو لجرير يهجو به الفرزدق والشاهد فيه لسب بذلك الجرو والكلابا حيث أقـــام الجار والمجرور " بذلك الجرو " مقام الفاعل مع وجود المفعول " الكلابا " مؤخرا (انظر الخصـــائص ٣٩٧/١ وشرح المفصل ٧٥/٧ ، وهمع الهوامع ١٦٢/١ ، والدرر اللوامع ٢٩٢/٢ ، وخزانة الأدب ٣٣٧/١).

فـ " سُبَّ " فعل مبنى للمجهول ، والجار والمجرور هو بذلك " نائب الفاعل ، والمفعول " الكلابا " مؤخراً.

الثالث : مذهب الأخفش : أنه يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده مقام الفاعل بشرط أن يتقدم النائب على المفعول به ، ودليله البيتان السابقان : (لَمْ يُعْنَ بالعلياءِ إلا سيداً) و (ما دام معنيا بذكر قَلْبَهَ) وإن لم يتقدم غير المفعول به عليه تعين إنابة المفعول به نحو : ضُرِب زيدٌ فى الدار ، فلا يجوز : ضرب زيداً فى الدار [1]

واختار ابن مالك رأى الأخفش فى شرح التسهيل ، ولكنه قال فى الألفية :

ولاينوب بعضُ هَذِى إنْ وُجِدْ فى اللفظ مفعول به وقد يرد

حاكيا مذهب جمهور البصريين ، وظاهر قوله "وقد يرد "يشمل مذهب الكوفيين والأخفش [2].

وقد رد جمهور البصريين ما استدل به الكوفيون والأخفش ، فأجابوا عن القراءة بأنها شاذة ، قال ابن هشام : ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً فى الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى : " قل للذين آمنوا يغفروا [3]... " أى : ليجزى الغفران قوماً ، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثانى وذلك جائز [4] " .

وأجابوا عن الأبيات بأنها ضرورة .

هذا إذا كان المفعول به موجوداً فى الكلام مع غيره من المصدر والظرف والمجرور ، فإن لم يوجد المفعول به تساوت البقية فى النيابة عن الفاعل وهو قول الجزولى ، واختار ابن عصفور إنابة المصدر ، وأبو حيان إنابة ظرف المكان ، وابن معط إنابة المجرور [5].

---

(1) انظر أوضح المسالك ١٤٩/٢ ، ١٥٠ وشرح قطر الندى ١٨٩-١٩٠ والتصريح ٢٩٠/١ وشرح ابن عقيل ٥٠٩/١-٥١١.

(2) التصريح ٢٩١/١.

(3) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

(4) شرح قطر الندى ص ١٩٠.

(5) التصريح ٢٩٠/١.

الحكم إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول وبنى للمجهول

الفعل المتعدى لأكثر من مفعول إما أن يتعدى لمفعولين ، أو لثلاثة مفاعيل ، والمتعدى لمفعولين إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر كباب " ظن وأخواته " أو لا يكون أصلهما المبتدأ والخبر كباب " كسا وأخواته ".

والمتعدى لثلاثة هو باب " أعلم وأرى ".

وقد اتفق العلماء على أن نيابة المفعول الأول عن الفاعل جائزة فى الأبواب الثلاثة " باب ظن " ، و" باب كسا " و" باب أعلم " .

وأما المفعول الثانى ففيه تفصيل ، لأنه إما أن يكون من باب " كسا " أو من باب " ظن " أو من باب " أعلم " فإن كان من باب " كسا " أى ليس خبرا فى الأصل عن الأول ، فإنه يجوز إقامته مقام الفاعل إن لم يحصل بإقامته لبس فتقول : أُعْطِيَ عَمْرٌاً دِرْهَمٌ، وكُسِيَ زَيْدٌاً ثوبٌ .

وقد قال ابن مالك فى ذلك :

وبِاتِّفاقٍ قد ينوبُ الثانى مِنَ باب " كسا " فيما التباسه أُمِنْ [1]

وحيث جاز ذلك فالبصريون يقولون : إن إقامة الأول أولى ، لأنه فاعل فى المعنى " [2].

وعندئذ يصح التقديم والتأخير حيث أمن اللبس يقول سيبويه : وإن شئت قدمت وأخرت فقلت : كسى الثوب زيدٌ وأعطى المالَ عبدُ الله ، كما قلت : ضَرَبَ زيداً عبدُ الله ، فأمره فى هذا كأمر الفاعل " [3] وقال المبرد : " واعلم أن التقديم والتأخير ..... فى هذا الباب مثله فى الفاعل يجوز فيه ما جاز فى ذلك تقول : أعطى زيدٌ درهما ، وأعطى درهما زيدٌ ، ودرهما أعطى زيد ، فزيد أعطى درهما تجرى مجرى ذلك الباب " [4].

فإذا حصل اللبس وجب إنابة الأول ، وامتنع إنابة الثانى نحو : أعطيت زيدا عمرا ، فتتعين نيابة الأول فيقال : أعطى زيدٌ عمرا، لئلا يحصل لبس ..لأن كل واحد منهما يصلح أن

---

(1) شرح ابن عقيل ٥١١/١ -٥١٢ بتصرف.

(2) التصريح ٢٩٢/١ بتصرف.

(3) الكتاب ٤٢/١ عبد السلام هارون .

(4) المقتضب ٥٣/٤ د. عبد الخالق عضيمة . وانظر الإنصاف ٧٦/١

يكون آخذا ومأخوذا ، ويتبين الآخذ من المأخوذ بحفظ الترتيب الأصلى فيكون المقدم هو المسند إليه الفعل [1] فيكون هو الآخذ ، لأنه فاعل فى المعنى .

ويرى الكوفيون أنه إذا كان الأول معرفة والثانى نكرة تعين إقامة الأول فيقال أُعْطِىَ زيدٌ درهما – ولايجوز عندهم إقامة الثانى فى ذلك وإن أمن اللبس فلا يقال أعطى درهمٌ زيداً ، لأن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة " [2].

وقيل إن كان الثانى نكرة والأول معرفة فإقامة الثانى قبيحة وإن كانا معرفتين استويا فى حسن إقامة كل منهما [3] .

وقيل يمتنع إقامة الثانى مطلقاً أَلْبَسَ أَمْ لَمْ يُلْبِسْ كان نكرة والأول معرفة أَوْلاً طرداً للباب على نسق واحد [4] .

وإن كان المفعول الثانى من باب " ظن " أى كان خبرا فى الأصل عن الأول فقد وقع فيه خلاف أيضاً:

فذهب قوم إلى أنه يمتنع إقامته مقام الفاعل مطلقا سواء ألبس أم لم يلبس وسواء كان نكرة والأول معرفة أم لا ، لأنه يؤدى إلى اللبس إذا كانا نكرتين نحو : ظن أفضل منك أفضل من زيد ، إذا كان " أفضل من زيدٌ " هو الأول ، ولأنه يؤدى الى عود الضمير على المؤخر من المفعولين إن كان الثانى نكرة و الأول معرفة ؛ لأن الغالب فى الثانى كونه مشتقا وهو إذا ناب عن الفاعل شبه به لأنه مسند إليه الفعل المبنى للمفعول فرتبته التقديم نحو : ظُنَّ قائمٌ زيدا ففى قائم ضمير مستتر يعود على "زيد" وهو متأخر لفظا ورتبه ، لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل ، ولا يصح أن يعود الضمير من المرفوع على المنصوب إلا فى الشعر كما مر ، واختار هذا المذهب أبو موسى الجزولى وابن هشام الخضراوى [5] .

---

(1) التصريح ٢٩٢/١ وشرح ابن عقيل ٥١٢/١

(2) من المرجعين السابقين ٢٩٢/١ ، ٥١٣/١.

(3) أوضح المسالك ١٥٢/٢ بتصريف

(4) التصريح ٢٩٢/١.

(5) التصريح ٢٩٢/١ ، وابن عقيل ٥١٣/١، ٥١٤ ، وأوضح المسالك ١٥٢/٢–١٥٣

وذهب قوم منهم ابن طلحة والسيرافى وابن عصفور وابن مالك إلى أنه لا يتعين إنابة الأول ، ولكن يشترط فى إنابة الثانى ألا يحصل لبس ، وألا يكون الثانى جملة فيقال : ظُنَّ زيدا قائم ، فإن حصل لبس تعين إقامة الأول وامتنع إقامه الثانى ، فلا تقول : ظن زيدا عمرو ، على أن (عمرو) هو المفعول الثانى ، وكذلك إذا كان الثانى جملة اسمية أو فعليه امتنع إقامته وتعين إقامة الأول ، لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الأصح ، وقيل يشترط ألا يكون الثانى نكرة والأول معرفة فيمتنع نحو ظُنّ قائمٌ زيدا ، على أن " قائم " هو الثانى لأنه يؤدى الى الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، وذلك مرفوض فى الكثير .[1]

وإن كان الثانى من باب أعلم ففيه الخلاف الوارد فى الثانى من مفعولى ظن ، فعلى القول بالمنع يقال : أُعْلِمَ زيدٌ فَرَسَك مُسْرَجاً ــ بوجوب إقامة الأول [2] .

وعلى القول بالجواز عند أمن اللبس يقال : أعلم زيداً فَرَسُك مُسْرَجاً ، بإقامة الثانى ونصب الأول والثالث ، فلو حصل لبس تعين إقامة الأول وامتنع إقامه الثانى ، فلا يقال : أُعْلِمَ زيداً خالدٌ منطلقا [3] على أن "خالد " هو المفعول الثانى .

وقد قال ابن مالك فى بيان حكم المفعول الثانى فى باب ظن وأرى :

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنعُ اشْتَهَرْ .. وَلا أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ [4]

وقد نقل ابن أبى الربيع [5] وابن هشام الخضراوى وابن الناظم [6] أن إقامه الثالث مقام الفاعل ممتنعة اتفاقا [7] .

---

(1) أوضح المسالك ١٥٣/٢ ، والتصريح ٢٩٢/١

(2) والسر فى وجوب إقامة الأول فى هذا الباب أن الأول هو المفعول الصحيح أما الثانى والثالث فمبتدأ وخبر شبها بمفعول أعطى ، والمفعول الصحيح أولى بالنيابة عن الفاعل مما شبه بالمفعول ؛ ولأن السماع إنما جاء بإقامه الأول قال الفرزدق :

ونبئت عبد الله بالجو أصبحت .. كراما مواليها لئيما ضميمها

فالنائب تاء المتلكم ، وإنما هو المفعول الصحيح (انظر أوضح المسالك ١٥٣/٢) .

(3) شرح إبن عقل ٥١٣/١-٥١٤ .

(4) متن الألفية ص ٢٤ .

(5) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٩٧٣-٩٧٤ .

(6) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٣٦ .

(7) أوضح المسالك ١٥٢/٢ متوصف ، وابن عقيل ٥١١/١ ، والتصريح ٢٩١/١ -٢٩٢ .

والصواب أن فيه خلافا ، فقد أجاز بعضهم إقامة الثالث إن لم يحصل لبس نحو : أَعْلَمْتُ زَيْداً كَبْشَكَ سَمِيناً فنقول : أُعْلِمَ زَيْداً كَبْشَكَ سَمِينٌ ، فإن حصل لبس تعين إقامة الأول .

وقال الشاطبى : أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث لكن مع حذف الأول ويجرى فيه الخلاف الذى يجرى فى المفعول الثانى والله أعلم [1] .

---

(١) التصريح ١/٢٩١ .

الفصل الثانى

التقديم والتاخير فى منصوبات الفعل

تمهيد

قد تقدم أن منصوبات الفعل متعددة قد تصل الى عشرة أشياء ، والمنصوبات فضلة قد يستغنى عنها وعلامة الفضلة النصب ، وهو إما بالفتحة كما فى المفرد وجميع التكسير ، أو بالكسرة كما فى جمع المؤنث السالم ، أو بالياء كما فى المثنى وجمع المذكر السالم أو بالألف كما فى الأسماء الستة .

وقد قسم النحاة منصوبات الفعل الى قسمين :

الأول : قسم أصيل فى النصب ويعنون به المفعولات الخمسة (المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه) .

الثانى : قسم محمول على ذلك الأصيل وهو الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، فهذه الثلاثة ملحقات بالمفعولات فى النصب .

والحق أن النصب أصيل فى الفضلات كلها ، لأنهم إذا كانوا يجعلون المفعول معه والمفعول له أصلين فى النصب ويجعلون الحال والمستثنى محمولين ، وكانت الأصالة فى النصب بسبب كون الشىء من ضروريات معنى الفعل فالحال من ضروريات معنى الفعل بخلاف المفعول له والمفعول معه ؛ إذ ربما يقع فعل بلا علة ، ولا مصاحب [1] ، ألا ترى أن إنسانا قد يتكلم بكلام مفيد ، وربما فعل أفعالا منتظمة وهو نائم أو ساهٍ فلم يكن له فيها غرض ، فلم يكن فى فعله دلالة على مفعول له ، وكذلك قد يفعل فعلا لم يشاركه فيه غيره فلم يكن فيه مفعول معه ،[2] ولا يوجد فعل إلا وهو واقع على حالة وهيئة تكون فى الفاعل أو المفعول [3] فدل على أن الحال من ضروريات معنى الفعل فيحق لها الأصالة .

وينبغى أن تعلم أن المنصوبات الفضلات تنساق مع غيرها من الفعل والفاعل أو نائبه ، وهى فى الترتيب متأخرة عنهما ، فإذا تقدمت المنصوبات فى اللفظ فهى متأخرة فى النية

---

(1) شرح الكافية ١١٢/١ ، ١١٣ بتصرف .

(2) شرح المفصل ٦٩/٧

(3) شرح الكافية ١٦٣/١ بتصريف .

والتقدير ، لأن كل منصوب لا يخلو من أن يكون مفعولا أو مشبها بالمفعول، والمفعول لابد أن يتقدمه عامل لفظا أو تقديرا [1] وكذلك ما يشبه المفعول .

وفيما يلى دراسة لتقديم المنصوبات وتأخيرها نبدؤها بالحديث عن تقديم المفعولات على الفعل أو على بعضها ، ثم نعقب ذلك بالحديث عن التقديم والتأخير فيما يشبه المفعولات من الحال والتمييز والمستثنى ـــ وبالله الاستعانة ومنه الهداية والتوفيق .

---

(1) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٥٠ بتصرف يسير .

المبحث الأول

التقديم والتاخير فى المفاعيل

تمهيد :

تتنوع مفاعيل الفعل ما بين مفعول به ومفعول مطلق ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، ولكل واحد منها تعريف خاص به .

وعلينا أن نعلم ــ الآن ــ أن المفعول به ينصبه الفعل المتعدى فقط .وأن بقية المفاعيل ينصبها المتعدى واللازم سواء ، وكذلك ما يلحق بهذه المفاعيل من الحال والتمييز ، نقول فى الفعل اللازم : حضر زيد حضورا يوم الجمعة عندك رجاء لخير متلطفا ، فنرى اللازم قد نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأخرى وما يلحق بها وتقول فى المتعدى : أكرم زيد عمرا اليوم إكراما ابتغاء وجه الله مستبشرا ، فنرى المتعدى نصب تلك المفاعيل مع نصبه المفعول به ؛

وانما اشترك المتعدى والازم فى نصب ما عدا المفعول به لأن المتعدى إذا انتهى فى التعدى واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل صار بعدها بمنزلة اللازم فأشتركا فى نصب ما عدا المفعول به [1] .

---

(1) شرح المفصل ١ / ١٢٤ ، والتقديم ١ / ٣٠٩ .

المطلب الأول

التقديم والتاخير فى المفعول به

المفعول به : اسم منتصب فضلة دل على من وقع عليه فعل الفاعل وهو الفارق بين المتعدى من الأفعال وغير المتعدى [1] . ومن المعلوم أن المتعدى قد يتعدى إلى مفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة ولكل نوع أحكام من حيث التقديم والتأخير نبينها فيما يأتى . إن شاء الله :

أولا : الحكم إذا تعدى الفعل إلى مفعول واحد .

الأصل فى المفعول به أن يكون مؤخرا عن الفعل والفاعل ، وقد عرفنا فى مبحث الفاعل أنه قد يعرض ما يوجب تقديم المفعول على الفاعل وما يمنع ذلك ، وما يجعله جائز الوجهين ، وهنا أيضا – قد يعرض ما يوجب تقديم المفعول على الفعل العامل فيه ، أو ما يمنع ذلك أو ما يجعله جائز الوجهين : ولكلٍّ مواضع نبينها فيما يلى :-

أولاً، مواضع وجوب تقديم المفعول به على الفعل ،

يجب تقديم المفعول على الفعل فى عدة مواضع :

أحدهما : إذا كان المفعول اسم شرط نحو : من تكرِمْ أكرمه ، وأيًّا تضربْ أَضْرِبْ.

الثانى : إذا كان المفعول مضافا إلى اسم شرط نحو غلامَ مَنْ تضربْ أَضرِبْ ، وغلامَ من لقيت فأكرِمه [2] لأن اسم الشرط له حق الصدارة وكذلك ما أضيف إليه .

الثالث : إذا كان المفعول اسم استفهام نحو مَنْ رأيتَ ؟ وأيهُمْ لَقِيتَ ؟ سواء كان ذلك فى ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستثبات . هذا مذهب البصريين أما الكوفيون فوافقوهم إذا كان ذلك فى ابتداء الاستفهام ، وأما إذا قصد الاستثبات فإنهم يجيزون ألا يلزم الصدر لما حكوا من قولهم : ضرب منْ مَنًّا وتفعل ماذا ، وتصنع ماذا ، والبصريون حكموا بشذوذ ما ورد من ذلك [3] .

الرابع : إذا كان المفعول مضافا إلى اسم استفهام نحو : غلامَ مَنْ رأيتَ ؟ لأن اسم الاستفهام له حق الصدارة وكذلك ما أضيف إليه .

---

(1) شرح المفصل ١ / ١٢٤ .

(2) همع الهوامع ٦٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٥/١ وشرح الكافية ١٢٨/١ بتصرف

(3) همع الهوامع ١٦٦/١

الخامس : إذا كان المفعول كم الخبرية نحو كم غلام ملكتُ ، أى كثيرا من الغلمان ملكـــت ، وحكى الأخفش أنه يجوز تأخيره عن الفاعل فى لغة رديئة نحو ملكتُ كمْ غلامٍ .

السادس : إذا كان المفعول مضافا إلى كم الخبرية نحو : مالَ كَمْ رجلٍ غصبت . لأن كم لهـــا حق الصدارة وكذلك ما أضيف إليها .

السابع : أن يكون المفعول به ضميرا منفصلا فى غير باب سلنيه وخلتنيه الذى يجوز فيه الفصـل والوصل مع التأخر .[1] نحو سلنيه وسلنى إياه ، وخلتنيه وخلتنى إياه ، وذلك نحو قولـــه تعالى : "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ " فلو تأخر الضمير للزم وصله وقيل : (نعبدك و نستعينك) وفى ذلك إهدار للغرض الذى فصل من أجله الضمير وتقدم ، وهو الاختصاص .

الثامن : إذا كان المفعول معمولا لجواب أَمَّا ، وليس معنا من المعمولات ما يفصل بـــين أمـــا والفعل سوى هذا المفعول نحو قوله تعالى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ) [2] . فما جاز عمله بعد حذف أَمَّا والفاء أُعْمِلَ فيما قبل ، ومالا فلا ، ألا ترى أنك لو حذفت أمـــا والفاء فى الكلام وقلت : اليتيم لا تقهر ، لكان جائزا ، وإنما وجب تقديمه هنا لأنه لابـــد مـــن نائب ينوب عن الشرط المحذوف بعد أما ولو وجد منصوب آخر مع المفعول به جاز أن تقـــدم أيهما شئت وتخلى الآخر بعد عامله نحو : أما يومَ الجمعة فاضرب زيدا [3] ، وكذلك إن ســـد شرط آخر مسد شرط أما نحو : أما إن لقيت زيدا فاضرب خالدا ، لم يجب التقديم بل جـــاز أن تقدم وأن تؤخر ، والسر فى ذلك أن " أَمَّا " يجب الفصل بينها وبين الفاء بالمفرد فلا يجـــوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة [4] فلا يصح : أَمَّا تقهر اليتيم فلا .

التاسع : إذا كان المفعول به معمولا لفعل أمر دخلته الفاء ، نحو زيدا فاضرب وقوله تعـــال (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ) [5] .

---

(1) شرح ابن عقيل ٤٨٥/١ بتصرف .

(2) الآيتان ٩ ، ١٠ من سورة الأضحى

(3) شرح الكافية ١٢٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٦/١ .

(4) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٨٥/١ بتصرف .

(5) يبدو أن هذا الموضع داخل تحت الموضع السابق وهو كون العامل فى المفعول واقعا فى جواب أما ، غاية مـــا فى الأمر ، أن أما فى الموضع السابق مذكورة فى الكلام صراحة وهى – هنا – مقدرة فيكون التقدير (وأما ربـــك فكبر وأما زيدا فاضرب) والله أعلم .

ثانيا ، مواضع امتناع تقدم المفعول على الفعل

يمتنع تقدم المفعول به على الفعل ، أو بعبارة أخرى يجب تأخر المفعول به عن الفعل فى عدة مواضع نبينها فيما يلى :

الأول : إذا كان المفعول مصدرا مؤولا من أن المؤكدة ومعموليها ــ مخففة كانت أنّ أو مشددة نحو : عرفت أنّك منطلق ، ونحو قوله تعالى : " عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ " [1] هذا إذا لم تتقدم عليه أما فإن تقدمت عليه أما وجب تقديمه على فعله ــ كما مر ــ نحو : أما أَنّكَ فاضل فعرفت .

الثاني : إذا كان المفعول معمولا لفعل تعجب نحو : ما أكرم خالدا ونحو قولك : ما أحسن عبد الله ، قال سيبويه : "ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر "ما " ولا تزيل شيئا عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يحسن ولا شيئا مما يكون فى الأفعال سوى هذا [2] .

وذلك لأن فعل التعجب لا يتصرف والتقديم والتأخير فيه تصرف فينافى طبيعته لأنه لا يتصرف فى معموله .[3]

الثالث : إذا كان المفعول معمولا لفعل مؤكد بنون تأكيد فلا يقال : زيداً أضرَبنَّ ، بل يجب : اضربن زيدا ، بالتأخير ؛ والسر فى ذلك ــ كما ذكر الرضى ــ كون تقديم المنصوب على الفعل دليلا ــ فى ظاهر الأمر ــ على أن الفعل غير مهم ، وإلا لم يؤخر عن مرتبته ، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر [4] .

الرابع : إذا التبس المنصوب بغيره بسبب التقديم نحو : ضرب موسى عيسى ، إذ لو قلنا : عيسى ضرب موسى ، لظُنَّ أن المقدم مبتدأ [5] .

الخامس : إذا كان المفعول معمولا لفعل هو صلة لحرف مصدرى ناصب وهو أن ظاهرة كانت نحو : عجبت من أن تضرب زيدا ، أم مضمرة كما إذا جاءت بعد لام الجحود ولام (كى)

---

(1) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .
(2) كتاب سيبويه ٧٢/١ ، ٧٣
(3) شرح الكافية ١٢٨/١
(4) شرح الكافية ١٢٨/١
(5) شرح الكافية ١٢٨/١

عند البصريين ، والكوفيون لا يمنعون التقديم فى ذلك فيجيزون تقديم مفعـــول المضـــارع المنصوب بعد لام الجحود على اللام ، واحتجوا بقول الشاعر :

لَقَدْ عذلَتْنى أُمُّ عمرو ولم أكن مقالتَها ماكنت حيا لأسمعَا [1]

ومنع البصريون تقدمه وخرجوا البيت على أن مقالتها مفعول لفعل محـــذوف مفســـر بالمذكور وأصل الكلام لم أكن لأسمع مقالتها ، فحذف الفعل وفسر بالمذكور فى آخـــر البيـــت. والسر فى هذا الاختلاف أن الكوفيين ينصبون المضارع بلام الجحـــود نفســـها ، والبصريـــون ينصبوبه بأن مضمرة بعد اللام ، والمضارع صلة لأن المصدرية ومعمول الصلة لا يتقدم علـــى الموصول .

ومن ذلك كى نحو جئت كى أكرم زيدا ، لأنه لا يفصل بين الحروف الموصولة وصلتها ، فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب لم يجب التأخير بل جاز التقديم والتأخير ، نحو : وددت لو تكرم زيدا ، يجوز : وددت لو زيدا تكرم ، ونحو : يعجبنى ما تضرب زيدا ، يجوز يعجبنى مـــا زيدا تضرب [2] .

السادس : أن يكون المفعول معمولا لفعل منصوب بلن عند الجمهور وبإذن عند غير الكســـائى نحو : لن أضرب زيدا ، ونحو : إذن أكرم المجتهد ، فلا يجوز : لن زيدا أضرب ، كمـــا لا يجوز عند غير الكسائى إذن المجتهدَ أكرم ، ويجوز عند الكسائى أن تقـــول إذن المجـــتهد أكرم .[3] ويجوز عند الكسائى والفراء تقديم المفعول على إذن غير أن الفراء يبطل عمـــل إذن ، والكسائى يجيز الإبطال والإعمال والبصريون يمنعون التقديم [4] .

---

(1) البيت من الطويل ولم أهتد إلى قائله ، وهو من شواهد الإنصاف ٥٩٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٧ ، والتصريح ٢٣٦/٢ ، وخزانة الأدب ٥٧٨/٨ والشاهد فيه (لم أكن مقالتها ..لأسمعا) حيث تقدم المفعول المنصوب بالفعل المنصوب بعد لام الجحود عليه وهذا مذهب الكوفيين وخرج البصريون البيت على إضمار فعل ناصب لمقالتـــها مفسر بالمذكور .

(2) الأرتشاف ٢ / ٢٩٥ ، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٨٦/١ للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد .

(3) تحقيق شرح ابن عقيل ٤٨٦/١

(4) الارتشاف ٣٩٨/٢ بتصرف .

السابع : إذا كان المفعول معمولا لفعل مجزوم بجازم ما ، نحو لم تضرب زيدا فلا يقدم المفعول على الفعل حتى لا يفصل بينه وبين الجازم فلا يقال : لم زيدا تضرب فإن قدم المفعول على الجازم فقيل زيدا لم تضرب – جاز ذلك [1] .

الثامن : إذا كان المفعول معمولا لفعل موصول بلام الابتداء أو لام القسم [2] نحو : ليضرب زيد عمرا ، والله لأكرمن زيدا ، ولعل السر فى ذلك ما ذكر فيما اتصلت به نون التوكيد ، من كون تقديم المنصوب دليلا فى الظاهر ــ على عدم أهمية الفعل ، ودخول لام الإبتداء ولام القسم على الفعل يدل على أهميته فيتنافران .

التاسع : إذا كان المفعول معمولا لفعل موصول بقد أو سوف [3] نحو قد أكرمت زيدا ، وسوف أكرم عمرا ، ولعل السر فى ذلك أن قد وسوف لا يدخلان إلا على الفعل ، فلو تقدم المفعول وفصل بينهما وبين الفعل لدخلتا على اسم ــ وهما من علامات الأفعال ــ لا يدخلان على الأسماء ــ والله أعلم –

ثالثا ، مواضع جواز تقديم المفعول على الفعل وتاخره عنه ،

قد يتقدم المفعول على فعله جوازا وذلك إذا لم يوجد شئ مما يوجب التقديم ولاشئ مما يوجب التأخير مما ذكرنا فى الحالتين السابقتين (مواضع الوجوب وموضع الامتناع) ومن ذلك قول الله سبحانه : (فَرِيقاً هَدَى وفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةَ) [4] وقوله عز وجل : (فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وفَرِيقاً تَقْتُلُونَ)[5] .

فلا موجب لتقديمه ولا موجب لتأخيره فى الآيتين السابقتين .

---

(1) همع ١،١٦٦ .

(2) السابق نفسه .

(3) السابق نفسه .

(4) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

(5) من الآية ٨٧ من سورة البقرة .

ثانياً : الحكم إذا تعدى الفعل إلى مفعولين :

المفعولان اللذان يتعدى إليهما الفعل ، لأحدهما الأصالة فى التقدم على الآخر وهـــذه الأصالة تكون بعدة أشياء ، لأن المفعولين إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر وإمـــا أن يكـــون أصل أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً فى المعنى وإما أن يكون أحدهما مسرحاً أى غير مقيد بحـــرف جر ، والآخر مقيد به ، وأصالة تقديم أحدهما على الآخر : إما بكونه مبتدأ فى الأصل والآخـــر خبر ، كما فى باب ظن ، أو بكونه فاعلا فى المعنى والآخر مفعول معنى ، كما فى باب أعطـــى ، أو بكونه مسرحا والآخر مقيد بحرف جر لفظاً أو تقديرا كما فى باب " اختار " [1] كـــ " زيدا" فى الأمثلة الآتية :

(١) ظننت زيداً قائما ، فتقدم " زيدا " على " قائما " لأن زيداً مبتدأ فى الأصـــــــل و " قائما " خبره والمبتدأ مقدم على الخبر .

(٢) أعطيت زيداً درهما ، بتقديم " زيدا " على " درهما " لأن زيداً فاعل فى المعـــنى لأنـــه الآخذ للدرهم ، قال ابن مالك :

والأصلُ سَبْقُ فاعلٍ معنًى كمَنْ ... مِنْ ألْبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نسجَ اليَمَنْ[2]

(٣) اخترت زيداً القوم أومن القوم ، بتقديم زيداً على القوم لأنه مطلق غير مقيد ، والقـوم مقيد تقديرا ، ومن القوم مقيد لفظاً والتقديم فى ذلك كله جائز فيجوز أن تقدم ما هـو خبر فى الأصل على ما هو مبتدأ فتقول ظننت قائما زيدا وما هو مفعول فى المعنى علـى ما هو فاعل فتقول :

أعطيت درهما زيدا ، وماهو مقيد على ماهو مطلق فتقول اخترت القوم زيدا ، ومن ذلك قولـه سبحانه : " وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً " [3] بتقديم المقيد تقديراً على المسرح[4] وإن كـان ذلك جائزاً إلا أنه خلاف الأصل .

---

(١) أوضح المسالك ٨٣/٢ . والتصريح ٣١٣/١ -٣١٤

(٢) شرح ابن عقيل ١ ٥٤١

(٣) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف

(٤) التصريح ٣١٤/١ وابن عقيل ٥٤١/١

هذا وقد يطرأ فى الكلام ما يوجب الأصل ، أو ما يوجب خلاف الأصل أو يجوز الأمرين : (الأصل وخلافه) ولكلٍّ مواضع نبينها فيما يلى :-

أولاً ، مواضع وجوب الأصل .

يجب الأصل وهو تقديم المفعول الأول المبتدأ فى الأصل ، أو الفاعل فى المعنى أو المسرح إذا طرأ ما يوجب ذلك ، وذلك فى عدة مواضع :-

الأول : خوف اللبس نحو : ظننت زيدا عمرا ، وأعطيت زيدا عمرا ، واخترت الشجعان الجندَ . يتعين فى الأمثلة المذكورة أن يكون المقدم هو المفعول الأول ، لأن كل واحد من المفعولين يصح أن يكون مبتدأ فى الأصل فى المثال الأول ، وفاعلاً فى المعنى فى المثال الثانى ، ومسرحا فى المثال الثالث ، فلو جعلنا المقدم هو المفعول الثانى لالتبس الأمر ، فالتزم تقديم الأول لذلك .

الثانى : إذا كان المفعول الثانى محصورا نحو : ما ظننت زيدا إلا قائما وما أعطيت زيداً إلا درهماً ، وما أخذت زيداً إلا القوم .

فإنه لما كان المحصور واجب التأخر وكان القصد أن يكون المفعول الثانى هو المحصور وجب أن يلتزم الأصل فيكون الأول مقدما والثانى مؤخراً .

الثالث : أن يكون المفعول الأول ضميرا ، والمفعول الثانى اسما ظاهراً نحو : العالم ظننته مجتهداً ، وقوله تعالى : " إنا أعطيناك الكوثر " [1] والفرسانُ أخترقم القوم ، فإنه لما كان المفعول الأول ضميرا متصلا وكان الأصل أنه متى أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الإنفصال – إلا فى مسائل معدودة وليس هذا منها – وجب تقديم الأول لنأتى به متصلاً [2] قال ابن مالك فى ذلك : ويلزم الأصل لموجب عرى [3] .

ثانيا، مواضع وجوب مخالفة الأصل

(تقديم المفعول الثانى على الأول)

قال ابن مالك : وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى [4] .

---

(1) الآية ١ من سورة الكوثر

(2) التصريح ١/ ٣١٤ ، وأوضح المسالك ٢/١٨٣ ، وابن عقيل ١/ ٥٤٢

(3) ابن عقيل ١/ ٥٤٢ وفى هذه المواضع يرد الخلاف السابق تقدم فى مواضع وجوب تقدم الفاعل على المفعول.

(4) شرح ابن عقيل ١/٥٤٢ ، والتصريح ١/٣١٤.

قد يمتنع الأصل فيجب تأخير المفعول الأول وتقديم الثانى عليه وذلك فى عدة مواضع :-

الأول : إذا اتصل بالمفعول الأول ضمير الثانى نحو : ظننت زيدا غلامَه ، وأعطيت المال مالكـــه واخترت القوم سيدهم .

وإنما وجب فى تلك الأمثلة تقديم المفعول الثانى وتأخير الأول ، لأنك لو جئت بهمـــا على الأصل فقلت : ظننت غلامه زيداً ، وأعطيت مالكه المال ، واخترت سيدهم القوم - لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز .

الثانى : إذا كان المفعول الأول محصوراً نحو : ما ظننت قائما إلا زيداً وما أعطيت الدرهـــم إلا زيداً ، وما اخترت القوم إلا زيداً فإنه لما كان المحصور واجب التأخير، وكان الأول هـــو المقصود بالحصر وجب تأخيره وتقديم الثانى عليه .

الثالث : إذا كان المفعول الثانى ضميراً والأول اسماً ظاهراً نحو : الفاضل ظننته زيداً ، والدرهـــم أعطيته زيداً ، والقوم اخترهم زيداً فإنه لما كان الثانى ضميراً والأول ظاهراً ، ولو أخرنـــا الثانى لانفصل مع إمكان اتصاله وهو لا يجوز قدم لذلك [1] .

ثالثاً ، مواضع جواز الأصل وخلافه [2] .

يجوز أن يؤتى على الأصل وأن يخالف هذا الأصل فى غير ما ذكرنا من مواضع وجوب الأصل ومواضع امتناعه .

ومن ذلك إذا كان فى الثانى ضمير الأول نحو: أعطيت زيداً مالَه يجوز أعطيـــت مالـــه زيـــداً ، فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً فقد عاد على متقدم رتبة [3]، ومنه قول الشاعر :

فَدَعْ ذَا وَلَكِنْ مَا يَنَالُكَ نَفْعُهُ وَمَنْ كَانَ يُعْطِى حَقَّهُنَّ الْقَصَائِدَا [4]

---

(1) أوضح المسالك ١٨٤/٢ ، وابن عقيل ٥٤٢/١ ، و التصريح ٣١٤/١ .

(2) يرجع إلى مواضع جواز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه ففيها شبه من هذا

(3) منحة الجليل تحقيق شرح ابن عقيل ٥٤٢/١

(4) البيت من الطويل ولم أهتد إلى قائله ، وهو من شواهد المحتسب لابن جنى ٢٥٤/١ ، والارتشـــاف ٢٧٣/٢ والشاهد فى قوله : " يعطى حقهن القصائدا" حيث قدم المفعول الثانى المتصل بضمـــير المفعـــول الأول علـــى المفعول الأول ، لأن الضمير وإن كان عائداً إلى متأخر فى اللفظ فإنه مقدم فى الرتبة .

كما يجوز أن يقدم على عامله فيقال مالَه أعطيتُ زيداً ، لعود الضمير على متقـــدم فى الرتبة ، هذا مذهب أكثر البصريين .

ومنع هشام تقديم الثانى الملتبس بضمير الأول عليه وعلى العـــامل كمـــا فى المثـــالين السابقين ومنع بعض البصريين تقديمه على الأول فقط وأجاز تقديمه على فعله وحجة من منـــع تقديمه على الأول أن المفعولين فى رتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم فذلك مكانه وما بعـــده يكون مكانه بعده فيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إذا قلنا : أعطيت مالَه زيداً .

وحجتهم فى جواز تقديمه على الفعل أنه إذا قدم على الفعل فالنية به التأخير وحينئـــذ ينوى مؤخراً بعد المفعول الذى يعود عليه الضمير حتى لا يعود على مؤخر لفظاً ورتبة [1].

ثالثاً : الحكم إذا تعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل (باب أرى وأعلم)

إذا تعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل كما فى باب (أرى وأعلم) فـــإن المفعـــول الثـــانى والثالث يكون حكمهما من حيث التقديم والتأخير على بعضهما كحكم مفعـــولى (ظـــن) ، لأنهما مثلهما فى أن أصل أحدهما المبتدأ والآخر الخبر .

والأول من هذه المفاعيل الثلاثة مع مضمون الثانى والثالث حكمهما – مـــن حيـــث التقديم والتأخير كحكم مفعولى " أعطى " لأنهما مثلهما فى أنه ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولكـــن أحدهما فاعل فى المعنى والآخر مفعول فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعلمت زيـــدا عمـــرا منطلقا ، كان الثانى والثالث فى الأصل مبتدأ وخبرا : إذ الأصل فيهما : عمرو منطلق . وكـــان أول هذه المفاعيل فاعلاً فى المعنى ، ومضمون الثانى والثالث مفعولا فى المعنى إذ المعنى أعلمـــت زيداً انطلاق عمرو ، فيكون (زيداً) فاعلا معنىً ، وانطلاق عمرو مفعولٌ معنىً .

---

(1) همع الهوامع ١٦٧/١ بتصرف .

المطلب الثانى

التقديم والتاخير فى المفاعيل الأخرى

(المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، المفعول له ، والمفعول معه)

ينبغى أن نعلم أن المفعول المطلق أول هذه المفاعيل فى القوة ثم المفعول فيه ، ثم المفعول له ، ثم المفعول معه ، وإنما كان كذلك لأن المفعول المطلق تدل عليه صيغة الفعل ، وما يدل عليه صيغة الفعل أقوى مما لا يدل عليه الصيغة ، ولأنه المفعول الحقيقى الذى أوجده فاعل الفعل وأحدثه ، بخلاف غيره من المفاعيل وكذلك لا فعل إلا وله مفعول مطلق ذكر أولم يذكر .

ثم كان المفعول فيه (زمانا ومكانا) أقوى من المفعول له والمفعول معه ومقدماً عليهما ، لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان ضرورى بخلاف العلة والمصاحب .

ثم كان المفعول له أقوى من المفعول معه ، لأن الفعل أدل ، عليه ، إذ الغالب من العاقل أن لا يفعل فعلا إلا لغرض ، ما لم يكن ساهياً أو ناسياً وهذا قليلا ما يحدث ، وليس كذلك المفعول معه ، لأنه ليس من الغالب أن يكون للفاعل مشارك ومصاحب فى الفعل ، ولكون المفعول له أقوى من المفعول معه ، يتعدى إليه الفعل تارة بغير حرف الجر وتارة بحرف الجر ، ولا يتعدى إلى المفعول معه إلا بواسطة حرف هو الواو ولهذا كان المفعول معه فى مؤخرة المفاعيل من حيث القوة والارتباط بالفعل ، لأن الفعل لا يصل إليه إلا بوسطة الواو وبخلاف سائر المفاعيل الأخرى [1] .

ونذكر – ها هنا – تعريف هذه المفعولات ثم نبين حكمها من حيث التقديم والتأخير على عواملها :

---

(١) انظر هذه الدراسة فى شرح المفصل ٦٩/٧ وشرح الكافية ١١٣/١ .

أولاً : المفعول المطلق :-

تعريفه : هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله ، أو بياناً لنوعه أو عدده ، وليس خبرا ولا حالاً ، نحو ضربت ضرباً ، وضربت ضرب الأمير ، وضربت ضربتين بخلاف قولك : ضربك ضرب أليم ، ونحو قوله سبحانه : (وَلَّى مُدبِراً)[1] . وسمى مفعولاً مطلقاً لصدق المفعولية عليه غير مقيد بحرف جر أو نحوه ، ولأنه المفعول الحقيقى الذى أحدثه الفاعل ، بخلاف غيره من المفعولات فإن المفعولية لا تصدق عليها إلا مقيدة بحرف جر أو نحوه كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له والمفعول معه [2].

العامل فى المفعول المطلق :

يعمل فى المفعول المطلق إما مصدر مثله نحو " فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً "[3] أو ما اشتق منه من فعل نحو : " وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً "[4] أو وصف نحو : والصَّافَّات صَفًّا " [5] .

قال ابن مالك :

* بِمِثْلِهِ ، أَوْ فِعْلٍ ، أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ *

والمفعول المطلق ثلاثة أنواع :

أحدها : المؤكد لعامله نحو " وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً " [6] .

الثانى : المبين لنوعه ، نحو : سرت سير الجندى الشجاع وسيرَ ذى رشد .

الثالث : المبين لعدده نحو : ضربت عمراً ضربتين .

---

(1) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(2) شرح ابن عقيل ٥٥٧/١ ، وأوضح المسالك ٢٠٥/١ ، ٢٠٧ وشرح الكافية ١١٣/١.

(3) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء .

(4) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

(5) الآية رقم ١ من سورة الصافات .

(6) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

حكم تقديم المفعول المطلق :

عرفنا أن المفعول المطلق ثلاثة أنواع : مؤكد لعامله ، ومبين لنوعه ومبين لعـدده ، ويجوز فى المبين لنوع عامله ولعدده التقدم على عامله فتقول : سير ذى رشد سـرت ، وضربتين ضربت زيداً ، بتأخير العامل فى المفعول المطلق فى النوعين ، بخـلاف المؤكـد لعامله فيمتنع تقديمه وتأخير عامله عنه ، وذلك لأن المؤكد لشئ يجب أن يكـون بعـد المؤكَّد ، إذ رتبة المؤكَّد بالفتح قبل رتبة المؤكِّد بالكسر ، فيجب تأخير المفعول المطلـق المؤكِّد لعامله [1] فتقول : أكرمت زيداً إكراماً ولايصح إكراماً أكرمت زيداً ، لما ذكرنا .

ويجرى فيما جاز تقديمه من المفعول المطلق الحكم العام فى تقديم وتأخير المفعـول به ، من وجوب وامتناع وجواز ، كل بمواضعه [2].

---

(1) حاشية الصبان ٢/١٠٠.

(2) فمثال وجوب التقديم : أىّ سير سرت ، وكم ضربةً ضربت عليا ، ومثال امتناع التقديم : ما سـرت إلا سيرَ ذى رشد ، وما ضربت محمداً إلا ضربتين ، وسبق التمثيل للجواز فى الصلب.

ثانياً : المفعول فيه

تعريفه : هو ظرف منتصب ضُمِّن معنى " فى " باطراد من اسم زمان أو اسم مكان نحو : امكث هنا أزمنا : " فهنا " ظرف مكان ، وأزمنا ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى " فى " لأن المعنى : امكث فى هذا الموضع فى أزمن ، ويخرج هذا القيد (ضمن معنى " فى ") ما لم يتضمن معناها من أسماء الزمان والمكان كما إذا جعل مبتدأ أو خبرا نحو : يومُ الجمعة يومٌ مبارك ، والدار لزيد.

العامل في المفعول فيه

الناصب للمفعول فيه ما وقع فيه من مصدر ، نحو : عجبت من ضربك زيداً يوم الجمعة عند الأمير ، أو فعل ، نحو : أكرمت زيداً يوم الجمعة أمام المعلم ، أو وصف ، نحو : أنا مكرمٌ زيداً اليوم عندك .

قال ابن مالك :

فانصبْه بالواقع فيه مُظْهَرَا كَانَ وإلاَّ فانْوِهِ مُقَدَّرَا [1]

واسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو : سرت لحظة ، أو مختصا بإضافة أو وصف أو عدد نحو : سرت يومَ الجمعة ، سرت يوماً طويلاً ، سرت يومين .

واسم المكان لايقبل النصبَ منه إلا نوعان :

أحدهما : المبهم [2] ، كالجهات الست : فوق وتحت – يمين –شمال – وأمام وخلف .

والثانى : ما صيغ من المصدر بشرط أن يكون عامله من لفظه نحو : جلست مجلس زيدٍ ، وقعدت مَقْعَدَه ، فإن كان عامله من غير لفظه تعين جره بفى نحو : جلست فى مرمى زيد ، ولا تقول جلست مرمى زيد ، إلا شذوذاً ، بل تقول : رميت مرمى زيد.

وقد قال ابن مالك :

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٍ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ المْكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا

---

(1) شرح ابن عقيل ٥٧٩/١ – ٥٨٠ وأوضح المسالك ٢٣١/٢ وشرح الأشمونى ٣٧٧/١ .

(2) المبهم : ما افتقر إلى غيره ليوضح صورة مسماة كأسماء الجهات وناحية ومكان وجانب ، وأسماء المقادير كمَيْل وفَرْسَخ .

نَحْوَ الجِهَاتِ والمقاديرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى[1]

حكم تقديم المفعول فيه على عامله :

يصح تقديم المفعول فيه (الظرف) على عامله وذلك نحو قوله تعالى : " الْيَوْمَ يئس الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينكُمْ [2] " وقوله سبحانه : " اليوم أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ " [3] فاليوم الأول ظرف ليئس وهو مقدم عليه واليوم الثانى ظرف لأكملت وقد قدم عليه جوازاً ومن تقديم المفعول فيه قوله سبحانه : (إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ..... يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)[4] العامل فى " إذا " جوابها وهو قوله " تحدث " أو " يصدر " ، ويومئذ بدل من إذا [5] .

---

(1) انظر شرح ابن عقيل ١/٥٨٣ وأوضح المسالك ٢ ٢٣٢.

(2) من الآية ٣ من سورة المائدة

(3) من الآية ٣ من سورة المائدة

(4) الآيتان ١ ، ٤ من سورة لزلزلة .

(5) العكبرى ٢/٢٩٢.

ثالثاً : المفعول له ، ويسمى المفعول لأجله .

تعريفه : هو المصدر القلبى المفهم علة عامله المذكور المشارك له فى الوقت والفاعل نحو : جُدْ شكراً ، فشكراً مصدر قلبى وهو مفهم للتعليل، لأن المعنى جد لأجل الشكر ، وعامله مذكور (جد) ومشارك لعامله (جد) فى الوقت ، لأن زمن الشكر هو زمن الجود ، وفى الفاعل ، لأن فاعل الجود والشكر هو المخاطب ، ولابد أن يكون عامله مذكوراً فإذا شاهدت ضرباً لأجل التأديب وقلت : أعجبنى التأديب ، فإن التأديب فُعلَ الضربُ من أجله إلا أنك لم تذكر الضرب – فى قولك – عاملاً فيه [1].

العامل فى المفعول له :

يعمل فى المفعول له الفعل المذكور قبله ، ولا يكون العامل فيه من لفظه نحو قولك : زرتك طمعاً فى برك ، وقصدتك رجاءَ خيرك ، فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ، ولا تقول : قصدتك لقصد ، ولا زرتك للزيارة ، وإنما كان الأمر كذلك ، لأن المفعول له علة لوجود الفعل العامل فيه والشئ لايكون علة لنفسه ، إنما يتوصل به إلى غيره ، والدليل على أن المفعول له علة لوقوع الفعل أنه يقع فى جواب : لِمَ فَعَلْتَ ؟ [2].

حكم تقديم المفعول له على عامله :

عرفنا أن المفعول له يكون منصوباً نحو جئت إكراماً لك ، وقنعت زهداً ، وقد يكون مجروراً باللام نحو جئت لإكرامك وقنعت لزهدٍ .

ويجوز تقديم المفعول له على عامله منصوبا كان نحو : زهدا ذا قَنَعَ أو مجروراً نحو : لزهدٍ ذاَ قَنَع ، ومنه قوله تعالى : " لإِيلاَفِ قُرَيْشٍ ..... فليعبدوا رَبَّ هذا البيت " أى : فليعبدوا رب هذا البيت لإيلافهم رحلة الشتاء والصيف .

---

(1) شرح الكافية ١٩١/١-١٩٢ وشرح ابن عقيل ٥٧٤/١ بتصرف.

(2) شرح المفصل ٥٢/٢ ، ٥٣ بتصرف يسير .

رابعا: المفعول معه :

تعريفه : هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى " مع " .

قال ابن مالك :

يُنْصَبُ تَالِى الْواو مَفْعُولاً مَعَهْ فِى نحو ، سَيْرِى والطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ [1]

العامل فيه : ينصب المفعول معه بما تقدم عليه من فعل ظاهر ، نحو : " استوى الماء والخشبةَ ، أو مقدر نحو : كيف أنت وزيداً ، والتقدير كيف تكون ، أو اسم مشبه للفعل نحو : حَسْبُك وزيداً درهم ، أى : كافيك ، ومثله قول الشاعر :

فَقَدْنِى وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السنام المُسَرْهَدِ [2]

قال ابن مالك :

ينصب تالى الواو مفعولاً معه فى نحو ، سيرى والطريقَ مسرعه

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ لاَ بِالْواو فى الْقَوْلِ الأَحَقْ [3]

حكم تقديم المفعول معه :

المفعول معه لايتقدم على عامله بلا خلاف ، وذلك لمراعاة أصل الواو ، إذ هى فى الأصل للعطف فوضعها أثناء الكلام ، والمعطوف لايتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً ولذلك قيد ابن مالك العامل فى المفعول معه بالسبق ، حيث قال : (بما من الفعل أو شبهه سبق)[4] .

---

(1) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧٩ .

(2) البيت من الطويل وهو لسيد بن أبى إياس الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٦٢٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٨٤/٣ .
اللغة : قدنى . يكفينى والمسرهد : السمين
والشاهد نصب " إياهم " بما يشبه الفعل " قدنى "

(3) قوله : (لا بالواو فى القول الأحق) رد لما ذهب إليه عبد القاهر الجرجانى من أن الناصب للمفعول معه هو الواو ، ومذهب عبد القاهر مردود بانفصال الضمير بعد الواو نحو : جلست وإياك ، فلو كانت الواو عاملة لوجب اتصال الضمير بها فقيل : جلستْ وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو : إنك ، وبك (شرح الألفية ٢٨١ وقد رأى الكوفيون أنه منصوب على الخلاف)

(4) شرح الكافية ١٢٨/١ ، وشرح الألفية ٢٧٩-٢٨٠ ، وهمع الهوامع ٢٢٠/١ .

أما تقديم المفعول معه على مصحوبه أى على الاسم الذى قبل الواو ، فقد منعه الجمهور لمراعاة أصل الواو ، وأجازه ابن جنى [1] مستدلاً بنحو قول الشاعر :

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيمةً ثَلاَثَ خِصَالٍ لَسْتَ مِنْهَا بِمُرْعَوِى [2]

حيث قدم المفعول معه (فحشا) على مصاحبه (غيبة ونميمة)

وبقول الأخر : أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأكرمه ولا أُلقبه والسوءة اللَّقَبَا [3] .

حث قدم المفعول معه (السوءة) على مصاحبه (اللقبا) على ما ذهب إليه ابن جنى واحتج أيضاً بورود التقديم فى العطف نحو : عليك ورحمةُ الله السلامُ ، وباب المفعولية فى التقديم أوسع مجالاً من باب التبعية [4] .

ولاحجة لابن جنى فى البيتين ، لاحتمال جعل الوار فيهما عاطفة قدمت هى و معطوفها على المعطوف عليه .

والأصل فى البيت الأول : (جمعت غيبة ونميمة وفحشا) .

والأصل فى البيت الثانى : ولا ألقبه اللقب وأسوءه السوْءَة ثم حذف ناصب السوءة على حد قول الشاعر :

* وزججن الحواجب والعيونا *

حيث حذف عامل العيون إذ التقدير : (وكحلن العيونا) ثم قدم العاطف (الواو) ومعمول الفعل المحذوف (السوءة)

والصحيح المذهب الأول وهو المنع لما ذكرنا من مراعاة أصل الواو[5] . والله أعلم.

---

(1) الخصائص ٢ / ٣٨٣ .

(2) البيت من الطويل وهو ليزيد بن الحكم الثقفى وهو من شواهد الخصائص ٣٨٣/٢ ، والتصريح ٣٤٤/١ ، ١٣٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٨٦/٣ ، ٢٦٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٠/١ ، والدرر اللوامع ١٥٦/٣ .
والشاهد فى قوله: (جمعت وفحشا غيبة ونميمة) حيث قدم المفعول معه على مصاحبه – على مذهب ابن جنى

(3) البيت من البسيط وهو لقرارى من شعراء الحماسة وهو فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١١٤٦ والمقاصد النحوية ٤١١/٢ ، ٨٩/٣ ، وخزانة الأدب ١٤١/٩ .
والشاهد فيه تقديم المفعول معه على مصاحبه – على مذهب ابن جنى .

(4) شرح الألفية ص ٢٨٠ ، وهمع الهوامع ٢٢٠/١ .

(5) شرح الأشمونى ٣٨٤/١ ،٣٨٥ وشرح الألفية ٢٨٠ ، ٢٨١ بتصرف .

المبحث الثانى

التقديم والتأخير فيما يشبه المفاعيل

الأشياء التى تشبه المفاعيل ثلاثة : الحال ، والتمييز والمستثنى ، ولكـــل منـــها أحكام من حيث التقديم والتأخير نبينها فى المطالب الآتية :

المطلب الأول

التقديم والتاخير فى الحال

تعريف الحال : هو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة ، نحو : جاء زيد راكباً .

قال ابن مالك : الحالُ وصف فضلة منتصبُ مفهمٌ فى حالٍ كفرداً أذهبُ[1]

وعرفه ابن يعيش بأنه وصف لهيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو : جاء زيد ضاحكاً ، ولقيت الأميرَ عادلاً ، والمعنى جاء فى هذه الحال ولقيت الأمير فى هذه الحال ، وعلامته أن يقع فى جواب كيف ، فإذا قلت : أقبل عبدالله ضاحكاً ، فكأن سائلا سأل : كيف أقبل عبد الله ؟ فقلت : أقبل ضاحكاً [2] .

الحال تشبه المفعول :

تشبه الحال المفعول من حيث إنها تجئ بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأن فى الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليل على المفعول ، فإذا قلت : قمت فلا بد أن تكون قد قمت فى حال من الأحوال ، فأشبه قولك جاء عبد الله راكبا قولك : ضرب عبد الله رجلاً ، ولأجل هذا الشبه استحقت الحال أن تكون منصوبة .

وإذا كانت الحال تشبه المفعول على سبيل العموم ، فإن لها شبها خاصاً بالمفعول فيه وخاصة ظرف الزمان ، وذلك لأنها تقدر بفى كما يقدر الظرف بفى فإذا قلت : جاء زيد راكباً ، كان تقديره فى حال الركوب ، كما إذا قلت : جاء زيد اليوم كان تقديره : جاء زيد فى اليوم ، وإنما خص الشبه بظرف الزمان دون المكان ، لأن الحال لا تلزم بل تنتقل إلى حال أخرى ، كما أن الزمان منقض لا يبقى ويخلفه زمان غيره [3] .

---

(1) شرح ابن عقيل ١/٦٢٥ .

(2) شرح المفصل ٢/٥٥ بتصرف يسير .

(3) شرح المفصل ٢/٥٥ بتصرف يسير .

العامل في الحال :

لابد للحال من عامل يعمل فيها ، لأنها معربة ، والمعرب لابد له من عـــامل ، ولا يكون العامل فى الحال إلا فعلاً أو ما هو جار مجرى الفعل من الأسماء أو ما هـــو فى معنى الفعل والمقصود بما يجرى مجرى الفعل ما يعمل عمله وهو مصوغ من صيغته كاسـم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، والمصدر .

والمقصود بما هو فى معنى الفعل : ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكـــون مـــن صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التشبية واسم الإشارة وحرف النداء [1] .

فمثال الفعل : جاء زيد ضاحكاً ، فجاء عامل فى زيد الرفع ، وفى ضاحكـــا النصـــب ، ومثال ما كان جاريا مجرى الفعل من الأسماء قولك زيد ضاربٌ عمرا قائما ، فقائما حـال من عمرو ، والعامل فيه اسم الفاعل ، وتقول : زيد مضروب قائما فقائماً حـــال مـــن الضمير نائب الفاعل المستكن فى مضروب ، ومضروب هو العامل ، وتقول : زيد حسن قائما ، فقائما حال من الضمير المستكن فى الصفة المشبهة (حسن) وهـــى العاملـــة فى الحال ، لأنها مشبهة باسم الفاعل ، وتقول ضَرْبُ زيدٍ عمرا قائما أشد منـــه قـــاعداً ، فقائما حال من عمرو ، والعامل المصدر (ضَرْب) .

ومثال ما هو فى معنى الفعل قولك : عندك زيد قائما ،وفى الدار عمرو جالسـا، فقائما وجالسا حالان من الضمير فى الظرف ، والجار والمجـــرور ، والظـــرف والجـــار والمجرور عاملان فى الحال لنيابتهما عن الاستقرار فهذا عامل فى المعنى إذ لفظ الفعل ليس موجوداً ، وقولك : ها أنا زيد قائما ، وقولك : ذا عمرو ضاحكاً ، وقولك : يـــا ربنـــا منعما ، فهذه عوامل فى الحال وهى فى معنى الفعل إذ لفظ الفعل غير موجود [2] .

---

(1) شرح الكافية ٢٠١/١.

(2) شرح الكافية ٢٠١/١ . وشرح المفصل ٥٦/٢-٥٧ بتصرف.

تقديم الحال على عاملها :

للحال مع عاملها من حيث التقديم والتأخير – ثلاث حالات – لأنها إمـــا أن تقدم عليه وتؤخر عنه جوازاً ، وإما أن تتقدم عليه وجوباً ، وإما أن تتأخر عنه وجوبـاً – وبيانها كما يلى :–

الحالة الأولى : تقدم الحال وتأخرها عن عاملها جوازاً

وإنما يكون ذلك فى موضعين :

أحدهما : إذا كان العامل فعلاً متصرفاً نحو : جاء زيد راكباً، جاز : راكبا جـاء زيد ، وجاء عمرو ضاحكاً ، وضاحكاً جاء عمرو ، كل ذلك جائز لتصـرف الفعـل ، ومنه قوله سبحانه " خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ "[1] .

الثانى : إذا كان العامل صفة تشبه الفعل من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشـبهة تقول : زيد ضاربٌ عمراً قائماً ، وقائماً زيد ضاربٌ عمرا ، وزيد مُكْرَمٌ جالسـا ، وجالسا مُكْرَم زيد ، وعمرو حسنٌ ضاحكا ، وضاحكا عمرو حسن حكم الجميـع شئ واحد [2] ومن ذلك قول الشاعر :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمارَةٌ ... أمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ [3]

قال ابن مالك :

والحـــالُ إن ينصبْ بفعل صُرّفا ... أو صفةٍ اشبهت المُصَرَّفَا

فجائزٌ تقديمُهُ ، كـ مُسْـــرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ ومُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا [4]

---

(1) من الآية ٧ من سورة القمر .

(2) شرح المفصل ٥٧/٢ وأوضح المسالك ٣٢٦/٢ ، ٣٢٧.

(3) البيت من الطويل وهو ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى فى ديوانه ص ١٧٠ وهو مـن شـواهد الإنصـاف ٧١٧/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٢٠ وجمهرة اللغة ٦٤٥ وأوضح المسالك ١٦٢/١ ، ٣٢٨/٢ – وعدس : اسم رجز للدابة لتسرع –

والشاهد (وهذا تحملين طليق) حيث قدمت الحال وهى جملة (تحملين) على العامل فيها وهو صفة مشـبهة (طليق) وصاحب الحال الضمير المستتر فى (طليق) وفى العبارة شاهد آخر عند الكوفيين وهو أن (ذا) اسـم موصول و (تحملين) : صلته و (طليق) خبر المبتدأ وتقديره عندهم : والذى تحمليه طليق – وهو مـردود ، لإتصال حرف التنبية به ، ولعدم تقدم " ما " أو " من " الاستفهاميتين عليه .

(4) شرح ابن عقيل ٦٤٧/١.

الحالة الثانية : تقدم الحال على عاملها وجوبا

وإنما يكون ذلك إذا كانت الحال لها صدر الكلام نحو : كيف جاء زيد ، لأن كيف اسم استفهام وهو له حق الصدارة [1] ومنه قوله سبحانه : (كيف تَكْفُرُونَ بالله)[2] .

الحالة الثالثة : تأخر الحال عن عاملها وجوبا

وذلك فى سبعة مواضع :

أحدها : أن يكون العامل فعلاً جامداً نحو : ما أحسن زيداً ضاحكـــاً ، فــلا تقــول : ضاحكاً ما أحسن زيداً ، لأن فعل التعجب غير متصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله .

الثانى : أن يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد ــ وهو اسم التفضيل ــ نحو : هـــذا أفصح الناس خطيبا ، فلا يصح : خطيبا هذا أفصح الناس ، ونحو : زيد أحســن من عمرو ضاحكا ، فلا يصح : زيد ضاحكا أحسن مــن عمــرو ، لأن أفعــل التفضيل لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله [3] .

الثالث : أن يكون العامل مصدرا نحو : أعجبنى اعتكاف أخيك صائما . فــلا يصــح : أعجبنى صائما اعتكاف أخيك ، وذلك لأن المصــدر مضمــن معــنى الحــرف المصدرى والفعل ، والحرف المصدرى موصول والفعل صلته ولا يتقدم معمــول الصلة على الموصول فكذلك ما فى معناهما .

الرابع : إذا كان العامل اسم فعل ، نحو : نزال مُسْرِعاً ، فلا يصح مسرعا نزالِ وذلــك لضعف اسم الفعل فى العمل فلا يقوى على العمل فى متقدم عليه .

الخامس : أن يكون العامل فى معنى الفعل وليس فى لفظه وصيغته كما عرفنا ، وذلــك نحو " فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً " [4] وقول الشاعر :-

---

(1) أوضح المسالك ٣٢٨/٢ .

(2) من الآية ٢٨ من سورة البقرة

(3) أوضح المسالك ٣٢٨/٢ وشرح ابن عقيل ٦٤٧/١-٦٤٨ .

(4) من الآية ٥٢ من سورة النحل .

كَأَنَّ قلوبَ الطيرِ رَطْباً ويابساً لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ الْبَالِى [1]

قال سيبويه " واعلم أنه لا يقال : قائما فيها رجل ، فإن قال قائل أجعله بمنزلة راكبا مر زيد ، وراكبا مر الرجل ، قيل له : فإنه مثله فى القياس ، لأن فيها بمنزلة "مر " [2] ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن فيها وأخواتها [3] لا يتصرفن تصرف الفعل وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل فأجره كمنا أجرته العرب واستحسنت " [4] .

وقد جاء تقديم الحال على عاملها المعنوى إذ كان ظرفا أو جاراً ومجرورا ولكنه على قلة وندرة ، وذلك نحو : زيد قائما عندك ، وسعيد مستقرا فى هجر ومنه قوله تعالى : والسَّمَوَاتُ مطويات بِيَمِينِهِ [5] فى قراءة كسر التاء من (مطويات) [6] على أن مطويات حال ، وبيمينه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ (السموات) وقد تقدمت الحال على عاملها الجار والمجرور (بيمينه) ويتبين من عبارة سيبويه أنه لا يجيز أصلا تقدم الحال على عاملها ، الظرف أو الجار والمجرور ، نظرا لضعفهما فى العمل وحجة سيبويه على ضعفهما فى العمل أنهم إذا أدخلوا على الظرف أو الجار والمجرور إن وأخواتها وغيرها من نواسخ الابتداء ، وكان بعد الظرف أو الجار والمجرور اسم ، فإن هذا الاسم ينتصب بتلك العوامل ، كقولك : إن عندك زيدا ، وإن فى الدار عمرا ، فلو كان (عندك) و (فى الدار) عاملين الرفع فى (زيد) و(عمرو) قبل دخول (إن) لما صح أن

---

(1) البيت من الطويل وهو لامرىء القيس فى ديوانه ص ٣٨ ، و مغنى اللبيب ٢١٨/١ ، ٣٩٢/٢ ، ٤٣٩ وأوضح المسالك ٣٢٩/٢ ، والتصريح ٣٨٢/١ ، وشرح شواهد المغنى ٣٤٢/١ ، ٥٩٥/٢ ، ٨١٩

والشاهد : رطبا ويابسا ، فإنهما حالان لقلوب الطير والعامل فى الحالين وصاحبهما هو قوله " كأن " هو حرف متضمن معنى الفعل دون لفظه فإن معناه أشبه ولا يجوز أن تقدم الحال على عاملها المعنوى . بقصد أن الجار والمجرور فى معنى الفعل ، إذ معناه استقر

(2) يقصد الجار والمجرور عامه .

(3) الكتاب ١٢٤/٢ .

(4) من الآية ٦٧ من سورة الزمر .

(5) القراءة لعيسى بن عمر ، والجحدرى (البحر المحيط ٤٤٠/٧ .

فى الدار) عاملين الرفع فى (زيد) و(عمرو) قبل دخول (إن) لما صح أن تغـــيره "إن " عن العمل [1] .

وقد أجاز الأخفش تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجـــرور قياســـا بشرط تقدم المبتدأ على الحال ، نحو : زيد قائما فى الدار ، وذلك لأن الظرف قَـــوِىَ فى مذهبه حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد نحو : فى الدار زيد ، فأما إذا تأخر المبتدأ فـإن الأخفش يوافق سيبويه فى المنع ، فلا يجوز : قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيـــد اتفاقا [2] .

وإليك قول ابن مالك فى هذه المسألة :

وعامِلٌ ضُمِّنَ معنى الفعل لاَ حَرْوفَه مؤخَّراً لن يَعْـــمَلاَ
وكَتِلْك ليت وكان ونـــــدرْ نحوُ ، سعيدٌ مُستقراً فى هَجَرْ [3]

السادس : إذا كان العامل مقترنا بلام ابتداء أولام قســـم نحـــو : لأصـــبر محتســـبا ، ولأعتكفنَّ صائما ، وذلك لأن ما فى حيز لام الابتداء ، ولام القســـم لا يتقـــدم عليهما ، لأن لهما حق الصدارة [4] .

وقد يصح تقديم الحال على عاملها فى هذه المسألة إذا أخرناها عن اللام فنقـــول : إن زيدا لراكبا يجىء ، والله لراكباً أسافرُ [5] .

السابع : إذا كانت الحال جملة مصدرة بالواو نحو : جاء زيد والشمسُ طالعةٌ ، فلا يجوز : والشمس طالعةً جاء زيد ، مراعاة لأصل الواو وهو العطف [6] .

---

(1) شرح المفصل ٢/٥٧-٥٨ .
(2) شرح الكافية ١/٢٠٤ .
(3) شرح ابن عقيل ١/٦٩٨ .
(4) أوضح المسالك ٢/٣٣٠ ، وشرح الكافية ١/٢٠٥ .
(5) شرح الكافية ١/٢٠٥ .
(6) شرح الكافية ١/٢٠٥

تقديم الحال على صاحبها :

للحال مع صاحبها ــ من حيث التقديم والتأخير ــ ثلاث حالات ، لأنها إمـــا أن تقدم عليه وجوبا وإما أن تؤخر عنه وجوبا ، وإما أن تقدم عليه وتتأخر عنه جـوازا ، وبيانها كما يلى :

الحالة الأولى : تقديم الحال وجوبا :

يجب أن تقدم الحال على صاحبها فى موضعين :

الأول : أن يكون صاحب الحال محصورا ، لأننا قد عرفنا أن المحصور واجب التأخير نحو : ما جاء راكبا إلا زيدٌ .

والثانى : أن يكون صاحب الحال نكرة ، نحو : فى الدار جالساً رجلٌ

ومثله قول الشاعر :

لِمَيَّـــةَ مُوحِشاً طَلَـــــلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ [1]

وقول الأخر :

وَتَحْتَ الْعَوَالِى فِى الْقَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الجآذِرُ [2]

---

(1) هذا بيت من الوافر المجزوء وهو لكثير عزة فى ديوانه ص ٥٠٦ ، ومـــن شـــواهد الكتـــاب ١٢٣/٢ وأوضح المسالك ٣١٠/٢ والتصريح ٣٧٥/١

والشاهد فيه نصب موحشا على الحال وهو متقدم على صاحبه طلل وهذا مسوغ لمجىء صاحب الحـال نكرة .

(2) البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة فى ديوانه ص ١٠٢٤ ، ومن شواهد الكتاب ١٣٢/٢ ، وشـرح المفصل ٦٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٠٢/١

اللغة : عوالى القنا : صدورها ، والجآذر : جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشية

والمعنى : يصف نسوة وقعن فى السبى ، وصرق تحت صدور الرماح

والشاهد فيه نصب (مستظلة) على الحال وهو متقدم على صاحبة (ظباء) .

وقول الآخر :

وَبِالْجِسْمِ مِنّى بينا لو عَلِمْتِهِ شحوب وإن تستشهدى العين تشهد [1]

الثالث : أن يكون صاحب الحال مضافا إلى ضمير يعود إلى ملابسٍ للحال نحو : جـــاء زائرَ هندٍ أخوها ، إذ لو تأخر الحال وملابسه فقلنا : جاء أخوها زائرَ هند ، لعـــاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة [2] .

الحالة الثانية : تأخر الحال عن صاحبها وجوبا :

يجب أن تتأخر الحال عن صاحبها فى عدة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون الحال محصورة [3] نحو قوله تعالى :"وما نرســـل المرســـلين إلا مبشرين ومنذرين "[4] .

الموضع الثانى : أن يكون صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلى نحو : مـــررت بهنـــد جالسة " وقد ذهب العلماء فى هذا مذاهب :

الأول : مذهب جمهور البصريين ، أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحـــرف أصلى فلا تقول (مررت جالسة بهند) إذ لا يجوز تقديم صاحب الحال المجـــرور على حرف الجر فكذلك لا يجوز تقديم الحال عليه [5] .

الثانى : مذهب الفارسى وابن كيسان وابن بَرْهان جواز تقديم الحـــال علـــى صاحبـــها المجرور بحرف أصلى ، واستدلوا على ذلك بالسماع والقيـــاس أمـــا الســـماع

---

(1) البيت من الطويل وهو من الخمسين بيتا التى لم ينسبها سيبويه الى قائل وهو مـــن شـــواهد الكتـــاب ١٢٣/٢ والمقاصد النحوية ١٤٧/٣ .
والشاهد فيه نصب "بينا " على الحال وهو متقدم على صاحبه (شحوب) وهذا مسوغ لمجيء صـــاحب الحال نكرة ، وينبغى أن تعلم أن الحال هنا كان فى الأصل صفة لصاحبه فلما تقدم انتصب على الحال

(2) الأرتشاف ٣٢٧/٢

(3) الكتاب ١٢٣/٢ وأوضح المسالك ٣٢٠/٢

(4) من الآية ٤٨ من سورة الأنعام .

(5) شرح المفصل ٥٩/٢ بتصرف . وأوضح المسالك ٣١٩/٢ - ٣٢٠ وابن عقيل ١ ٦٤١.

فلوروده فى القرآن الكريم فى نحو قوله تعالى : " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ "[1] وقوله سبحانه : " وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ "[2] فكافة حال من النـــاس وقد قدم عليه ، و" على قميصه " خال من " دم " وقدم عليه أيضـــا ، وأمـا الشعر فمنه قوله :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ[3]

وقول الآخر :

فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُخِذْنَ ونسوةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ[4]

وقول الآخر :

تَسَلَّيْتُ طُرَّاً عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي[5]

---

(1) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

(2) من الآية ١٨ من سورة يوسف .

(3) البيت من الطويل ، وقد اختلف فى نسبته فنسب لمجنون ليلى فى سمط اللآلى ص ٤٠٠ وهو فى ديوانـه ص ٤٩ ، ونسب لعروة بن حزام العذرى فى خزانة الأدب ٣/٢١٢ ، ٢١٨ ، والشعر والشعراء ص ٦٢٧ ، ونسب لكثير عزة فى سمط اللآلى ص ٤٠٠ ، والمقاصد النحوية ٣/١٥٦ ، وهو فى ديوانـــه ص ٥٢٢

اللغة : هيمان – مأخوذ من الهيام – وهو أشد العطش ، وصاديا : من الصدى وهو العطش .

والشاهد : " هيمان صاديا إلى " حيث قدم الحال " هيمان " على صاحبه المجرور وهو الياء فى إلى .

(4) البيت من الطويل وهو لطلحة بن خويلد الأسدى المتنبى أى المدعى النبوة وهو فى إصلاح المنطـــق ص ١٩ ، والمقاصد النحوية ٣/١٥٤ .

اللغة : أذواد :جمع ذود وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر ، فرغا : أى هَدَراً ، وحِبَال : اسم ابـن الشاعر وقد قتله المسلمون فى حروب الردة .

الشاهد فيه قوله : " فرغا " حيث جاء حالا من قوله " قَتْل " المجرور بالباء وقد تقـــدم الحـــال علـــى صاحبه المجرور.

(5) البيت من الطويل وهو غير منسوب لقائل ، وهو من شواهد أوضح المســـالك ٢/٣٢١ والتصريـــح ١/٣٧٩ ، والمقاصد النحوية ٣/١٦٠

والشاهد قوله : " طرا عنكم " حيث قدم الحال (طرا) على صاحبه وهو الكاف المجرور محـــــلا فى (عنكم) .

وقول الآخر :

إذا المرءُ أعيَتْهُ المروءةُ ناشِئاً فمَطْلَبُها كَهْلاً عَلَيهِ شَدِيدُ [1]

وقول الآخر :

غَافِلاً تُعرِضُ المُنَيَّةُ للمَرْءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إبَاءِ [2]

وقد وافق ابن مالك هذا المذهب فى ألفيته حيث قال :

وسَبْقَ حالٍ مَا بحرفٍ جُرَّ قَدْ أبَوا وَلاَ أمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ [3]

وأما القياس فإنهم يقولون : إن المجرور بالحرف مفعول فى المعنى وقد جوز العلماء كلهم أجمعون تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولا به فوجب أيضاً أن ينطبق الحكم كذلك إذا كان صاحب الحال مفعولاً معنى إذ لا يخرج عن كونه مفعولاً [4].

وقد التزم الجمهور رد أدلة القائلين بالجواز .

فأما الأبيات فإنها شعر وما كان دليله الشعر وحده وليس فى كلام العرب المنثور مثله فإنه لا يثبت لأن ما فى الشعر وحده يعتبر ضرورة .

وأما الآيات فإنها تحتمل وجوها من الإعراب غير الوجه الذى استدل به المجيزون " فكافة " فى الآية تحتمل أن تكون حالاً من الكاف فى " أرسلناك " ، والتاء للمبالغة ، وتحتمل أن تكون صفة لموصوف محذوف ، والتقدير وما أرسلناك إلا رسالة كافة .

" وعلى قميصه " يحتمل أن يكون فى محل نصب على الظرفية ، وكأنه قيل : وجاءوا فوق قميصه بدم كذب .

---

(1) البيت من الطويل ، وهو للمخبل السعدى فى ملحق ديوانه ص ٣٢٤ ، وهو فى خزانة الأدب ٣/٢١٩، ٢١٢ .

والشاهد فى قوله : " كهلا عليه " حيث قدم الحال " كهلا " على صاحبه المجرور وهو الهاء فى " عليه" .

(2) البيت من الخفيف ، وهو غير منسوب لقائل وهو من شواهد شرح قطر الندى ص ٢٥ ، والمقاصد النحوية ٣/١٦١ .

والشاهد قوله : " غافلاً " فإنه حال من المجرور باللام فى قوله " للمرء " وقد قدم على صاحبه .

(3) شرح ابن عقيل ١/٦٤٠ .

(4) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٢/٣١٩.

والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأما الرد على قياس المجرور على المفعول ، فهناك فارق بينهما ، وحاصله اختلاف العاملين فى القـــوة ، لأن الفعـــل المتعدى بحرف جر ضعيف والعامل الضعيف ، لا يقوى على العمل مع تغيـــير ترتيـــب معمولاته [1] .

الثالث : مذهب الكوفيين ، حيث فصلوا فأجازوا التقديم فى ثلاث مسائل:

إحداها : أن يكون المجرور ضميراً نحو : مر زيدٌ بكِ ضاحكةً ، يجوز : مر زيدٌ ضاحكـــةً بِكِ .

الثانية : أن يكون صاحب الحال اسمين مجرورين عطف ثانيهما على الأول نحو : مـــررت بزيد وعمرو قائمين ، " يجوز : مررت قائمين بزيدٍ وعمرٍو .

الثالثة : أن يكون الحال جملة فعلية نحو : مررت بهند تضحك ، يجوز : مررت تضحـــك بهندٍ .

وفيما عدا هذه المسائل الثلاث منع الكوفيون تقديم الحال على صاحبـــها المجـــرور بحرف أصلى .

وأما إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر زائد فالجميع متفق على جـــواز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه نحو : ما جاء من أحد راكباً وما رأيت من أحد مستبشرا ، ويصح : ما جاء راكبا من أحدٍ ، وما رأيت مستبشراً من أحدٍ .

وإنما جاز فى المجرور بالحرف الزائد ، لأنه فى الحقيقة فاعل أو مفعـــول إذ لـــو سقط حرف الجر لقلنا : ما جاء أحد راكبٌ . وما رأيت أحدا مستبشرا .

وكذلك إذا كان صاحب الحال مرفوعاً أو منصوبا جاز التقديم والتأخير نحـــو : جاء ضاحكاً زيد ، وضربت مجردة هنداً .

---

(1) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣١٩/٢ - ٣٢٠ بتصرف.

الموضع الثالث : أن يكون صاحب الحال مجروراً بالإضافة [1] على شـــرط أن تكـــون الإضافة محضة [2] نحو : أعجبنى وجه هند مسفرةً ، ونحو قوله تعالى : " وَنَزَعْنَـا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً ". [3] وقوله عز وجل : " أَيُحِبُّ أَحَدُكُـــمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً " [4]

وإنما لم يجز أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة فى نحو : أعجبنى وجه هند مسفرة ، لأن الحال إذا تقدمت على صاحبها فإما أن تتقدم عليه وحده فتقع بـــين المضاف والمضاف إليه فكنا نقول أعجبنى وجه مسفرةً هنـــدٍ ، وهـــذا لا يجـــوز ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة فلا يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وإمـا أن تقدم الحال على المضاف أيضا فكنا نقول : أعجبنى مسفرةً وجه هند ، وهذا لا يجـوز ، لأن منـــزلة المضاف من المضاف إليه بمنـــزلة الموصول من الصلة ، فالموصول يتعـــرف بالصلة ، والمضاف يتعرف بالمضاف إليه فأخذ المضاف والمضاف إليه حكـــم الموصـــول وصلته ، وصلة الموصول لا يتقدم معمولها على الموصول فكذلك لا يتقدم مـــا يتعلـــق بالمضاف إليه على المضاف [5] .

هذا الحكم جارٍ إذا كانت الإضافة محضة وأما إذا كانت الإضافة غير محضـة [6] فإنه يجوز أن تقدم الحال على صاحبها المضاف إليه نحو : هذا شاربُ السويق ، ملتوتـــاً

---

(1) إنما يصح أن تجئ الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضا من المضـــاف إليـــه كمـــا فى الأمثلـــة المذكورة ، أو كان كبعض من المضاف إليه نحو قوله تعالى : ملة إبراهيم حنيفا " أو كان المضاف عـــاملاً فى الحال نحو قوله عز وجل : " إليه مرجعكم جميعاً " .

(2) الإضافة المحضة هى التى تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا ، ولا يكون المضاف اسما مشتقا صالحا للعمـــل فى المضاف إليه كما فى الأمثلة المذكورة .

(3) من الآية ١٧ من سورة الحجر .

(4) من الآية ١٢ من سورة الحجرات .

(5) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣٢٥/٢ .

(6) الإضافة غير المحضة هى الإضافة اللفظية التى لا تفيد تعريفا ولا تخصيصـــاً للمضـــاف ، وإنمـــا تفيـــد التخفيف أو رفع القبح ، ويكون المضاف اسما مشتقا صالحا للعمل فى المضاف إليه .

الآن أو غداً " يصح أن تقول : هذا شاربُ ملتوتاً السويقِ ، بجر السويق بالإضافة مع فصل الحال بين المضاف والمضاف إليه ، والسر فى جواز ذلك فى الإضافة اللفظية أنها على نية الانفصال فلا يعتد بها [1] .

الموضع الرابع : أن يكون العامل فى الحال معنويا نحو : كأن زيدا أسد غاضبا ، لايجوز : كأن غاضبا زيدا أسد .

الموضع الخامس : أن يكون العامل فعل تعجب نحو : ما أحسن هندا مسفرةً فلايجوز : ما أحسن مسفرةً هندا ، لما علمنا من عدم تصرف فعل التعجب والتقديم والتأخير فى معمولاته تصرف فيتنافيان .

الموضع السادس : أن يكون صاحب الحال متصلا بصلة " أل " نحو : القاصدك معطيا زيد ، فمعطيا حال من الكاف المتصلة بصلة أل ، لايجوز معطيا القاصدُك زيد .

الموضع السابع : أن يكون صاحب الحال معمولا لعامل هو من صلة حرف مصدرى نحو : يعجبنى أن ضربت هند مؤدِباً " فمؤدِبا " حال من التاء فى ضربت الواقع صلة لأن فلا يجوز : يعجبنى مؤدبا أن ضربت هندا .

الموضع الثامن : أن تكون الحال جملة مصدرة بالواو نحو : جاء محمد والشمس طالعةٌ ، لا يجوز جاء والشمس طالعةٌ محمد ، لما ذكرنا من مراعاة أصل الواو وهو العطف [2] .

الحالة الثالثة :- تقديم الحال وتأخيرها عن صاحبها جوازاً .

الأصل فى الحال أنها يجوز أن تتقدم على صاحبها وتتأخر عنه نحو : جاء زيد ضاحكاً ، وضربت اللص مكتوفاً ، يجوز : جاء ضاحكاً زيد . وضربت مكتوفاً اللص .

وإنما يجوز ذلك إذا لم يكن فى الكلام ما يوجب التقديم ولا ما يوجب التأخير من المواضع التى ذكرناها آنفا فى وجوب التقديم ووجوب التأخير

---

(1) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٢/٣٢٤ ، ٣٢٥ بتصرف .

(2) هذه المواضع الخمسة من الرابع إلى الثامن هى بعض من مواضع تأخر الحال عن عاملها وجوباً .

المطلب الثانى
التقديم والتأخير فى التمييز

تعريف التمييز : التمييز يسمى مبينا وتبيينا ومفسرا وتفسيرا ومميزا وتمييزا وهو كل اسم نكرة متضمن معنى " مِن " لبيان ما قبله من إجمال وإبهام سواء كان الإجمال أو الإبهام فى ذات أو نسبة ، نحو : عندى قيراطٌ أرضاً وطاب زيدٌ نفسا "[1] .

وقد عرفه الزمخشرى فى المفصل بقوله : " هو رفع الإبهام فى جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته " [2] .

وهذا الإبهام يكون فى جملة وفى مفرد ، فمثال الجملة قوله تعالى : " وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً " [3] وقولك : طاب زيد نفسا ، وتصبب عرقاً وتفقأ شحما " ، وهذا النوع يسمى تمييز النسبة أى يوضح الإبهام فى نسبة الحكم وإسناده بأن يحدد أحد محتملاته فقولك : طاب زيد ، والمراد شئ من أشياء زيد ، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك فإذا ما جئنا بواحد من هذه المحتملات زال الإبهام وتحددت نسبة الحكم .

وأما المفرد فنحو قولك : عندى رطلٌ زيتاً ، وعشرون درهماً ، فالتمييز " زيتا " و " درهما " لم يأت لإزالة الإبهام فى الإسناد أو نسبة الحكم ، وإنما جاء ليبين نوع الرطل هل هو ماء أو زيت أو خل ، أو خمر ، أو عسل أو غير ذلك مما يوزن ونوع المعدود بالعشرين هل هو دراهم أو رجال أو غير ذلك مما يعد فإذا ما جئنا بواحد من هذه المحتملات زال الإبهام وحددت الذات ، وهذا النوع من التمييز يسمى تمييز الذات لأنه ميز ذات الموزون أو المعدود أو الممسوح (المقيس) أو المكيل [4] .

---

(1) أوضح المسالك ٣٦٠/٢ شرح ابن عقيل ٦٦٣/١.

(2) شرح المفصل ٧٠/٢.

(3) من الآية ٤ من سورة مريم .

(4) شرح المفصل ٧٠/٢ بتصرف.

قال ابن مالك :

اسْمٌ بمعنى " مِنْ " مبينٌ ، نكِرهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

كَشِبْرٍ أَرْضاً وقَفِيزٍ بُرًّا ومَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرًا [1]

العامل في التمييز :

سبق أن ذكرنا أن التمييز نوعان :

الأول : تمييز نسبة وهو المبين لما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول نحو : طاب زيد نفسا و " واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً" [2] وغرست الأرض شجراً "و "وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً " [3] فنفسا فى المثال الأول تمييز منقول من الفاعل والأصل : طابت نفس زيد ، وكذلك اشتعل الرأس شيبا الأصل : اشتعل شيبُ الرأس .

و " شجرا " فى المثال الثالث " غرست الأرض شجراً " منقول عن المفعول ، والأصل غرست شجر الأرض وكذلك " فجرنا الأرض عيونا " ، الأصل : فجرنا عيون الأرض " وعامل النصب فى هذا النوع من التمييز هو الفعل قبله [4] كما مثلنا ، أوشبهه كما فى قولك : هو طيب أُبُوَّةً ، وهو كريمٌ خلقاً ، وهو مذهب سيبويه والمازنى والمبرد .

وذهب قوم إلى أن الناصب له هو الجملة التى انتصب التمييز بعد تمامها وليس الفعل أو شبهه ، واختار هذا المذهب ابن عصفور ونسبه إلى المحققين وحجتهم فى ذلك أنه قد لا يكون فى الجملة المميَّزة فعل ولا ما يشبهه كما لو قلت : هذا أخوك إخلاصا ، وهذا أبوك عطفا ، فالقول بأن ناصبه الفعل قبله أو ما يشبه الفعل لا ينطبق على مثل هذين المثالين ، ولكن القول بأن ناصبه الجملة مطرد فى جميع الأمثلة سواء أكان فيها فعل أو ما يشبهه ، أم لا [5] .

---

(1) شرح ابن عقيل ٦٦٣/١ ، والشبر لقياس المساحة وقفيز معيار كيل ، والمنوان مفرد " من " وهو معيار وزن.

(2) من الآية ٤ من سورة مريم .

(3) من الآية ١٢ من سورة القمر .

(4) شرح ابن عقيل ٦٦٥/١ .

(5) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣٦٤/٢.

النوع الثانى : تمييز الذات وهو الواقع بعد المقادير ، وهى الممسوحات (المقيسات) نحو : له شبرٌ أرضاً ، والمكيلات ، نحو له قفيز بُرّاً ، والموزونات نحو : له منوان عسلاً ، أو الواقع بعد الأعداد نحو : عندى عشرون درهماً ، والعامل فى هذا النوع من التمييز هو الاسم المبهم الذى فسره التمييز وهو شبر وقفيز ، ومنوان ، وعشرون [1] .

حكم تقديم التمييز على عامله :

سبق أن ذكرنا أن عامل التمييز هو الفعل أو شبهه إذا كان تمييز نسبة ، والاسم المبهم قبله المفسر بالتمييز إذا كان تمييز ذات .

ومن المعلوم أن الفعل العامل فى تمييز النسبة متصرف وغير متصرف ، وما يشبه الفعل مثله فى ذلك والاسم العامل فى تمييز الذات اسم جامد ، والنحاة متفقون على أن تمييز الذات لايتقدم على عامله مطلقا ، لأن عامله غير متصرف فهو اسم جامد نحو : عندى رطل زيتا ، وعشرون درهما ، لا يجوز : عندى زيتا رطل ، ولا عندى درهماً عشرون .[2] لأن الأسم الجامد ضعيف فى العمل فلا يتصرف فيه بتقديم معموله عليه ، وقد يتقدم التمييز على عامله وهو اسم جامد وذلك فى ضرورة الشعر اتفاقا كقوله :

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا قَدْ عَلِمتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا [3] .

فقدم تمييز الذات (نارا) على عامله (مثلها) والذى ألجأ إلى ذلك ضرورة الشعر محافظة على قافية الرجز (اللامية) .

وكذلك اتفق النحاة على عدم جواز تقدم تمييز النسبة على عامله إذا كان غير متصرف نحو : ما أحسن زيداً رجلاً ، ولا يجوز رجلاً ما أحسن زيداً ، لعدم تصرف أفعل التعجب ، ونحو : هو أحسنهم وجهاً ، ولا يجوز هو وجهاً أحسنهم ، لأن أفعل التفضيل مشبه لفعل التعجب فى عدم التصرف ؛ والتقديم والتأخير تصرف فينافى طبيعته .

---

(1) شرح ابن عقيل ٦٦٤/١ .

(2) أوضح المسالك ٣٧١/١ بتصرف .

(3) البيت من الرجز وهو بلا نسبة (ينظر المقاصد النحوية ٢٣٩/٣) والشاهد فيه قوله : (نارا) فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد (مثلها) .

وقد يكون العامل متصرفا لكنه فى معنى الجامد فيمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو : كفى بزيد رجلاً " فكفى " متصرف فى نفسه ولكنه بمعنى فعل التعجب إذ معنى العبارة : ما أكفاه رجلاً [1]، وفعل التعجب لا يتقدم عليه معموله لأنه جامد فكذلك ما هو فى معناه .

أما إذا كان عامل تمييز النسبة فعلاً متصرفاً فقد وقع فى تقديم التمييز عليه خلاف بين النحويين على مذهبين :-

أحدهما : مذهب سيبويه والفراء ، وأكثر البصريين والكوفيين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله المتصرف - أيضا - كما لم يجر ذلك إذا كان عامله غير متصرف[2] وبه قال أبو على وأكثر المتأخرين [3] .

وحجة هذا المذهب أن العامل وإن كان متصرفاً - ومقتضى التصرف جواز التقديم - إلا أنه منع من ذلك مانع ، وهو كون أكثر تمييز النسبة فاعلاً فى المعنى ، من حيث كان الفعل مسندا إليه فى المعنى والحقيقة ، ألا ترى أننا إذا قلنا تصبَّبَ زيد عرقاً ، وتفقأ الكبش شحماً ، فإن المتصبب هو العرق ، والمتفقىء هو الشحم ، فالفعل فى الحقيقة إنما للتمييز فالتمييز هو فاعله ويبين هذا أنك إذا قلت حسن زيد غلامها ، أو حسن محمدٌ دابة ، لم يكن لزيد ولا لمحمد نصيب من الحسن فى المعنى ، وإنما الحسن للغلام وللدابة ، والتقدير فى ذلك كله نصبَّبَ عرق زيد ، وتفقأ شحم الكبش ، وحسن غلام زيد ، وحسنت دابة محمد ، فلو قدمنا التمييز وهو فاعل فى المعنى - لأوقعناه موقعاً لايقع فيه الفاعل [4] ، وقد عرفنا أن الفاعل إذا قدمناه على الفعل خرج عن كونه فاعلاً ، فلا يجوز تقديم الفاعل على فعله مع بقاء فاعليته ، وكذلك ما كان أصله الفاعل جدير بأن يأخذ حكمه وإليك نص سيبويه فى ذلك ، قال : " وقد جاء من

---

(1) شرح ابن عقيل ٦٧٢/١ بتصرف .

(2) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣٧١/٢

(3) الإرتشاف ٣٨٥/٢.

(4) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٨٣٠/٢ وشرح المفصل ٥٠ /٦ بتصرف.

الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يَقْوَ قوة غيره مما قد يتعدى إلى مفعول ، وذلك قولك . امتلأت ماء ، وتفقأت شحما ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ، ولايعمل فى غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأتُ ، كما لايتقدم المفعول فيه فى الصفة المشبهة ، ولا فى هذه الأسماء أنها ليست كالفاعل وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول وإنما هو بمنزلة الانفعال ، وإنما أصله امتلأت من الماء وتفقأت من الشحم "[1] .

وليس الأمر – ههنا – كالأمر فى الحال فإنك إذا قلت : جاء زيد راكبا ، جاز لك أن تقدم الحال فتقول : راكباً جاء زيد ، مع أن المنصوب هنا هو المرفوع فى المعنى فالذى جاء هو الراكب كما أن فى التمييز المنصوب هو المرفوع فى المعنى ، وقد جاز التقديم فى الحال ولم يجز فى التمييز ولكن بنيهما فرقا ، وذلك أننا إذا قلنا جاء زيد راكبا ، فزيد فاعل لفظا ومعنى فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقى المنصوب فضلة فجاز تقديمه ، وأما إذا قلنا : طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً فقط ولم يستوفه من جهة المعنى ، لأن الطيب إنما هو للنفس ، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب لأنه المكمل لمعنى الفاعل ، كما لم يجز تقديم المرفوع وهو الفاعل [2] .

وأصحاب هذا المذهب لم يمنعوا تقديم التمييز على عامله المتصرف فى الشعر للضرورة وجعلوه نادراً .

المذهب الثانى : وهو مذهب المبرد والمازنى والكسائى والجرمى[3] – أنه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف وقد استدلوا على ذلك بالسماع والقياس .

أما السماع فلوروده فى الشعر ، ومن ذلك قول الشاعر .

---

(1) الكتاب ١/٢٠٤ – ٢٠٥.

(2) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢/٨٣٠ ، ٨٣١ وشرح المفصل ٢/٧٤ .

(3) المقتصب ٣/٣٦، ٣٧ ، و الإنصاف ٢/٨٢٨ ، وشرح المفصل ٢/٧٤ وشرح ابن عقيل ١/٦٧٠.

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [1]

وقول الآخر :

ضَيعتُ حَزْمِى فِى إِبْعَادِى الأَمَلاَ وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِىَ اشْتَعَلاَ [2]

وغير ذلك من الأبيات التى ورد فيها تقديم التمييز على عامله المتصرف[3] .

وأما القياس : فإنهم قاسوا التمييز على سائر المنصوبات ، فالتمييز وهو منصوب كالمفعول به وسائر الفضلات،وهى يجوز تقديمها على عاملها إذا كان فعلا متصرفا .

---

(1) البيت من الطويل وهو للمخبل السعدى فى ديوانه ص ٢٩٠ والخصائص ٣٨٤/٢ ، ولسان العرب ٢٩٠/١ (ح ب ب) والدرر اللوامع ٣٦/٤ ، والمقاصد النحوية ٢٣٥/٣ .

وقيل : هو لأعشى همدان كما فى الدرر اللوامع ٣٦/٤ والمقاصد النحوية ٢٣٥/٣ .

والشاهد فيه تقديم التمييز " نفسا " على عامله المتصرف " تطيب " وقد روى البيت : ولم تك نفسى بالفراق تطيب " ولا شاهد على هذه الرواية .

(2) البيت من البسيط ، وهو غير منسوب لقائل ، كما فى مغنى اللبيب ٤٦٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ٢٤/٣ ، وشرح شواهد المغنى ٨٦١/٢ .

اللغة : الحزم : ضبط النفس ، ارعويت : رجعت إلى ما ينبغى أن أكون عليه فالارعواء : الرجوع الحسن.

والشاهد فى قوله : " وشيبا رأسى اشتعلا " حيث تقدم التمييز " شيبا " على عامله المتصرف " اشتعل "

(3) من ذلك قول الشاعر : أنفساً تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا

وقول غيره : ولست إذا ذرعا أضيق بصارع ولا يائس عند التعسر من يسر

وقول غيرهما : رددت بمثل السدر نهد مقلص كميش إذا عطفاه ماءً تحلبا

وجعل بعض النحاة من ذلك قول الشاعر :

إذا المرء عينا قر بالعيش مثرياً ولم يعن بالإحسان كان مذمما

والاستشهاد بهذا البيت على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون " المرء " مبتدأ وجملة " قر عينا " خبرا ، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون المرء فاعلا لفعل محذوف مفسره ما بعده فلا شاهد فيه ، لأن التقدير على هذا المذهب إذا قر المرء عينا بالعيش ، فالعامل فى التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر (منحة الجليل) بتحقيق شرح ابن عقيل ٦٧٢/١) .

قال أبو العباس المبرد : " واعلم أن التبيين [1] إذا كان العامل فيه فعلا متصرفاً جاز تقديمه ، لتصرف الفعل ، فقلت تفقأت شحماً ، وتصببت عرقا ، فإن شئت قدمت فقلت : شحما تفقأت ، وعرقاً تصببت "[2].

وواضح من كلام المبرد أنه مخالف لما نص عليه سيبويه فى العبارة التى ذكرناها قريبا ، وقد صرح المبرد بذلك فقال : " وهذا لا يجيزه سيبويه ، لأنه يراه كقولك عشرون درهما ، وهذا أفرههم عبدا ، وليس هذا بمنزلة ذلك ، لأن عشرين درهماً ، إنما عمل فى الدرهم ما لم يوخذ من الفعل "[3] وذكر علة جواز التقديم وهى الحمل على الحال فقال : " ألا ترى أنك تقول : هذا زيد قائما ، ولا يجيز (سيبويه) قائما هذا زيد ، لأن العامل غير فعل ، وتقول : راكبا جاء زيد ، لأن العامل فعل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً [4] .

وساق بيت الشعر : (أقهجر ليلى ... السابق ذكره .

---

(1) يقصد بالتبيين : التمييز وقد سبق ذكرنا أنه يسمى مبينا وتبيينا ومفسرا وتفسيرا و مُيز وتمييزا.

(2) المقتضب ٣/٣٦.

(3) المقتضب ٣/٣٦.

(4) السابق وقد نقد المبرد سيبويه فى مسألة تقديم التمييز على عامله فيما تناوله من نقد لكتاب سيبويه ، قال : زعم (أى سيبويه) أنه لايقول : شحما تفقأت ، ولا عرقا تصببت ، وأنه لايجئ التقديم فى شئ من التمييز ألبتة ،وقد أجاز فى الحال التقديم إذا كان العامل فعلا ، وإنما الحال عنده وعند غيره بمنزلة التمييز ، فيلزمه هذا أن يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا وإلا ترك قوله فى الحال (أى لا يجيز تقديمها على عاملها) .
ويمكن الرد على نقد المبرد بما ذكرنا من علة عدم جواز تقديم التمييز على عامله من كون التمييز فاعلاً فى المعنى والفاعل لا يقدم على عامله وأما اعتراضه على سيبويه فى أنه شبه الحال بالتمييز وأنه كان ينبغى أن يجيز تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلا متصرفاً كما يجيز ذلك فى الحال – فيرد عليه بأن الحال ليست مشبهة للتمييز فى كل شئ ، وإنما شبهها به فى أن كلا منهما لايكون إلا نكرة ، ويفترقان فى معان كثيرة منها : أن العامل فى الحال هو لفاعله لا لها ، بخلاف التمييز فالفعل له مع كونه لفاعله اللفظى وعمل الفعل فى الحال النصب أقوى من عمله النصب فى التمييز إذ قد عرفنا أنه فاعل فى المعنى والعامل إذا قوى عمله فى معموله تصرف فيه فقدم عليه معموله ، ومن أوجه الافتراق – أيضا – أن الحال تكون مفردة وجملة وشبه جملة والتمييز لا يكون إلا مفرداً ومن هذه الفروق أن الحال تتقدم على عاملها المتصرف والتمييز لا يتقدم عليه (انظر الأشباه والنظائر ٢/٢٣٩) .

وأما الرد على ما احتج به المبرد وأصحابه من السماع فأما البيت :

أتهجُر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

فإن الرواية الصحيحة : وما كان نفسي بالفراق تطيب.

وذلك لا حجة فيه ، ولو سلمت لهم روايتهم فيمكن نصب " نفسا " بفعل مقدر كأنه قال : أعنى نفسا ، فيكون مفعولا به وليس تمييزا هذا بالإضافة إلى أن ذلك إنما ورد فى الشعر قليلاً على طريق الشذوذ ، واستدلال هؤلاء بالشعر ليس حجة على المذهب الأول لأن أصحابه لا يمنعون التقديم فى الشعر على سبيل الضرورة والشذوذ.

وأما الرد على قياسهم وهو حمل التمييز على سائر المنصوبات فنقول إن ذلك مع الفارق فإن التمييز – كما سبق ذكره – فاعل فى المعنى فلا يصح تقديمه ؛ لأن الفاعل لا يقدم على فعله ، وأما غيره من المنصوبات فليس كذلك فيجوز تقديمه ، فإن احتجوا بأن الحال فى مثل : جاء زيد راكبا ، فاعل فى المعنى – فقد سبق الرد عليه ، بأنه إذا قلنا جاء زيد راكبا ، فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقى المنصوب فضلة فجاز تقديمه ، وأما إذا قلنا : طاب زيد نفسا ، فالفعل قد استوفى فاعله لفظاً فقط ولم يستوفه من جهة المعنى : إذ " نفسا " من مكملات معنى الفاعل ، لأن الفعل إنما هو للنفس إذ الأصل : " طابت نفس زيد " فلم يصح تقديم " نفسا " لذلك ، لأن الفاعل لا يتقدم على فعله .

كما أن التمييز مفسر للمميز ، ومرتبة المفسَّر قبل المفسِّر والحال ليس بمفسِّر فلا يمتنع تقديمه ولما كان التمييز مفسراً لذات التمييز أشبه النعت ، والنعت لا يتقدم على منعوته والحال لبيان الهيئة لا لبيان الذات ففارقت النعت فلا يمتنع تقديمها ، كما أنها خبر فى المعنى ولأنها تقدر بفى فتشبه الظرف ، والظرف يتوسع فيه بالتقديم والتأخير فكذلك ما أشبهه [1] .

---

(1) الأشباة والنظائر ٣٠٢/٢ .

وعلى ذلك فالصحيح هو المذهب الأول وعليه تعميم الحكم بـــأن التميـــيز لا يقدم على عامله مطلقا سواء أكان فعلاً متصرفاً أم جامداً كما فى تمييز النسبة ، أم اسمـــا مبهما كما فى تمييز الذات .

حكم توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه وبين الفعل ومنصوبه :

يجوز توسط التمييز بين الفعل أو ما يعمل عمله وبين المسند إليه الحكـــم بـــلا خلاف ، نحو : طاب نفساً زيدٌ ، وكما جاء مع الفعل يجوز – أيضاً – إذا كان العـــامل فى التمييز وصفا ، نحو : طَيِّبٌ نفساً زيد ، وما أَحْسَنُ وجهاً منك أحدٌ ، قال أبو حيـــان " لا نعلم خلافاً فى جواز ذلك ،وكذلك ما أحسن وجها منك أحدٌ " [1] .

وكذلك يجوز توسط التمييز بين الفعل ومنصوبه نحو : غرست شـــجراً الأرضَ وفجرت عيوناً الأرضَ ، وذلك إذا كان التمييز منقولاً عن المفعول ، أما إذا كان التمييـز من تمام الكلام نحو : دارى خلف دارك فرسخاً ، فلا يجوز التوسط ، فلا يقـــال : دارى فرسخا خلف دارك [2] بتوسط التمييز بين الحكم الذى هو الخبر (متعلق الظرف) وبين المسند إليه الحكم الذى هو المبتدأ [3] .

---

(1) الارتشاف ٢ / ٣٨٤ وهمع الهوامع ٢٥٢/١ .

(2) الارتشاف ٣٨٥/٢ .

(3) وتقدير الكلام : دارى استقرت خلف دارك فرسخا ، لا يصح : دارى فرسخا استقرت خلـــف دارك

المطلب الثالث
التقديم والتأخير فى المستثنى

تعريف المستثنى : [1]

وهو المخرج تحقيقاً أو تقديرا من مذكور أو متروك بإلاّ أو ما فى معناها بشـــرط حصول الفائدة "[2]

فالمقصود بالمخرج تحقيقاً الاستثناء المتصل وهو أن يكون المستثنى مـــن جنـــس المستثنى منه نحو : جاء القوم إلا زيداً فيكون قد أخرج منه حقيقة ، وبـــالمخرج تقديـــرا الاستثناء المنقطع وهو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو جاء القـــوم إلا حماراً ، فيكون المستثنى قد أخرج من الحكم الثابت للمستثنى منـــه تقديـــرا والمقصـــود بالمذكور الاستثناء التام الذى يذكر فيه المستثنى منه كما فى المثالين السابقين والمقصـــود بالمتروك الاستثناء المفرغ الذى لم يذكر فيه المستثنى منه نحو : ما جاء إلا محمدٌ .

أركان الاستثناء :

لابد فى الاستثناء من مستثنى منه ومستثنى وأداة :

فالمستثنى منه هو المحكوم عليه بحكمٍ نفيا أو إثباتا ، والمستثنى هو المخـــرج مـــن ذلك الحكم ، والأداة هى المُخْرِج الذى يخرج المستثنى من الحكم الثابت للمستثنى منـــه ، أو المنفى عنه .

أدوات الاستثناء :

للاستثناء أدوات ثمان منها ما هو حرف ، وما هو فعل ومـــاهو مـــتردد بـــين الحرفية والفعلية وما هو اسم ، وكل نوع من ذلك اثنان :

([1]) الاستثناء هو استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه فالاستثناء صرف اللفظ عـــن عمومـــه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الحكم الثابت للمستثنى منه وحقيقة الاستثناء تخصيـــص صفـــة عامـــة (انظر – شرح المفصل ٢/٧٥ –٧٦ بتصرف يسير)

([2]) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٢/٢٤٩.

فالحرفان : هما " إلا " بالاتفاق و " حاشا " عند سيبويه [1] .

والفعلان هما : " ليس " ، و " لا يكون " .

والمترددان بين الحرفية والفعلية هما : " خلا " بالاتفاق ، و " عدا " عند غير سيبويه .

والاسمان هما – " غير " و " سوى " [2] .

العامل في المستثنى :

اختلف علماء النحو فى العامل فى المستثنى على عدة أقوال :

أحدها – قول سيبويه – وهو أن العامل فيه الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة " إلا " قال : " وعَمِل فيه ما قبله كما عمل العشرون فى الدرهم إذا قلت : عشرون درهما " [3] .

فإن قيل : إذا كان الفعل المتقدم لازما فكيف ينصب المستثنى ؟ قيل : لما دخلت عليه إلا قوته ، وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء ، كما يُقَوَّى الفعل بحرف الجر فى نحو : مررت بزيد ، فإن قيل : فلِمَ لَمْ تعمل إلا فيما بعدها كما تعمل حروف الجر ؟ قيل : لأن إلا غير مختصة بالأسماء بل تدخل عليها وعلى الأفعال والحروف ألا

---

(1) اختلف النحاة فى " حاشا " على ثلاثة مذاهب .

الأول : مذهب سيبويه وبعض البصريين أنها حرف جر دائما ولاتكون فعلاً، لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها .

الثانى : مذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش ، وأبى زيد والفراء وأبى عمرو الشيبانى ، واختاره المتأخرون ، أن حاشا يغلب عليها أن تستعمل حرف جر ، وتستعمل قليلا فعلا متعديا جامدا ، فإذا استعملت حرف جر قيل : " حاشاى " بدون نون الوقاية . وإذا استعملت فعلا قيل " حاشانى " بنون الوقاية .

والثالث : مذهب جمهور الكوفيين – أنها فعل دائما تنصب ما بعدها ولا تكون حرف جر ، وحجتهم أن العرب تتصرف فيها فتقول أحياناً : حاشا ، وأحيانا حشا وأحيانا حاش ، والحروف لا تصرف فيها بالإجماع ، وإذا جاء ما بعدها مجرورا فهو مجرور بحرف محذوف مع بقاء عمله (عدة السالك ٢/٢٥٠ – ٢٥٢ بتصرف) .

(2) فى " سِوى " أربع لغات : إحداها السابقة ووزنها كرضى ، وسوى كهدى وسواء كسماء ، وسواء كبناء (أوضح المسالك ٢/٢٥٢) .

(3) الكتاب : ٢/٣١٩ .

تراك تقول : ما جاء زيد قط إلا يقرأ ، ولا لقيت محمداً إلا فى المسجد ، وغير المختص لا يعمل .

الثانى : قول المبرد والزجاج وطائفة من الكوفيين – وهو أن الناصب للمستثنى " إلا " نيابة عن أستَثْنى ، فإذا قلت : أتانى القوم إلا زيدا ، فكأنك قلت أتانى القوم أستثنى زيدا .

وهو قول ضعيف ، لأنك تقول : أتانى القوم غير زيد ، فتنصب " غير " ولايجوز أن تقدر نصبها بأستثنى إذ لايجوز أن تقول : أستثنى غير زيد ، لما يؤدى إليه من فساد المعنى وتناقضه .

الثالث : قول الفراء، وهو المشهور من مذهب الكوفيين – أن " إلا " مركبة من حرفين : " إنَ " الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، و " لا " العاطفة خففت نون " إن " وأدغمت فى اللام ، فأعملوها فيما بعدها باعتبارين نصبوا بها فى الإيجاب اعتبارا بإن ، وعطفوا بها فى النفى اعتبارا " بلا " .

فإذا نصبوا بها فى الإيجاب اعتبارا بإنَ فقالوا : أتانى القوم إلا زيدا " فإن زيدا اسم إن وأغنت لا عن الخبر والتقدير إن زيداً لم يأت . وإذا رفعوا بها فى النفى اعتبارا بلا فقالوا ما جاء القوم إلا زيدٌ حعلوها عاطفة .

وهو قول فاسد ألا ترى أنك تقول : ما أتانى إلا زيد فترفع " زيد " وليس قبله مرفوع يعطف عليه ، ولا يجوز نصب " زيد " فى مثل هذا المثال فيبطل تأثير الحرفين معاً " إن و " لا " .

الرابع : حكى عن الكسائى أنه قال : إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله قام القوم إلا أن زيداً لم يقم .

وقد رد بأنه لو كان النصب بأنه لم يفعل لانتصب مع " لا " فى قولك قام زيد لا عمرو ، فكنت تقول : لا عمرا .

وقيل : قول الكسائى هذا إنما هو لتقرير معنى الاستثناء وليس لتحقيق نفس العامل [1] .

---

(1) شرح المفصل ٢/٧٦ – ٧٧.

الخامس : قول ابن الحاجب : وهو أن العامل فى المستثنى هو المستثنى منه بواسطة إلا ، لأنه ربما لا يكون فى الكلام فعل ، ولا معناه فيعمل فى المستثنى وذلك نحو : القوم إلا زيداً إخوتُك .

وهو مردود على – مذهب سيبويه – بأن فى إخوتك معنى الفعل ، أى : ينتسبون إليك بالأخوة .

وجاز أن يعمل العامل الضعيف (وهو معنى الفعل) فيما قبله ، لأنه تقوى بإلا [1] فعمل فى المستثنى المقدم عليه [2] .

حكم المستثنى من حيث الإعراب

إذا كان الاستثناء بإلا ، فإما أن يكون تاما موجبا أو منفيا وفى كل إما أن يكون متصلا أو منقطعا وإما أن يكون ناقصا منفيا ولايكون الناقص موجبا [3] .

فإذا كان الاستثناء تاما موجباً سواء أكان متصلا أم منقطعا وجب نصب المستثنى ، فمثال المتصل : قام القوم إلا زيداً ، وضربت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً . ومنه قوله تعالى " فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ [4] " .

ومثال المنقطع : قام القوم إلا حماراً ، ورأيت القوم إلا حماراً ، ومررت بالقوم إلا حمارا .

---

(1) شرح الكافية ٢٢٧/١ بتصرف يسير .

(2) قد يرد اعتراض على ذلك وهو : لم جاز أن يعمل العامل الضعيف هنا فيما تقدم ولم يجز فى المفعول معه ؟ ويجاب عنه بأن المفعول معه لايقدم على عامله وإن كان فعلاً صريحا ، لمراعاة اصل الواو الذى هو العطف ، كما تقدم فى مطلب تقديم المفعولات .

(3) الاستثناء التام ما ذكر فيه المستثنى منه ، والناقص مالم يذكر فيه المستثنى منه ، والمتصل هو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه ، والمنقطع ما لم يكن فيه المستثنى من جنس المستثنى منه والأمثلة كما هو مبين فى صلب البحث .

(4) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

وإذا كان الاستثناء تاماً منفيا فإن كان متصلا جاز النصب على الاستثناء وجاز إتباعه لما قبله على البدلية وهو المختار نحو : ما قام أحد إلا زيدا ، وإلا زيد ، ما رأيت أحدا إلا زيدا "فزيدا " منصوب إما على الاستثناء وإما على البدلية من " أحدا ".

ونحو : ما مررت بأحد إلا زيداً ، وإلا زيدٍ ، والإتباع هو المختار فى كل ذلك

وإن كان الاستثناء التام المنفى منقطعاً وجب النصب عند الجمهور فتقول : ما قام القوم إلا حماراً ، وبنو تميم يجيزون الإتباع فيقال : ما قام القوم إلا حمارٌ ، وما رأيت القوم إلا حماراً ، وما مررت بالقوم إلا حمارٍ .

قال ابن مالك ملخصا هذه الأحكام :

ما استثنت " إلا " مع تمامٍ يَنْتَصِبْ وبعْدَ نفيٍ أو كنفيٍ انْتُخِبْ

إتباعُ ما اتصل ، وانصبْ ما انقطعْ وعن تميمٍ فيهِ إبدالٌ وقَعْ [1]

وإذا كان الاستثناء ناقصاً منفيا وهو ما يعرف بالاستثناء المفرغ فلا تؤثر إلا شيئا بل يكون الكلام بعدها متمما لما قبلها فإن كان ما قبلها مبتدأ فما بعدها خبره نحو : "وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ " [2] وإن كان ما قبلها فعلاً محتاجاً لفاعل أو نائبه فما بعدها فاعل أو نائبه نحو : ما جاء إلا محمدٌ ونحو : " فَهَل يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ " [3] وإن كان ما قبلها فعلا محتاجاً لمفعول فما بعدها مفعول نحو : " وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ " [4].

وإذا كان الاستثناء بغير وسوى ، فإن المستثنى بهما يكون مجرورا بإضافتهما إليه ، وغير و سوى يأخذان حكم المستثنى بإلا من حيث الإعراب نحو : جاء القوم غير زيدٍ ، وسوى زيدٍ وما رأيت القوم غير زيدٍ ، وما مررت بأحدٍ غير زيدٍ ، أو غير زيد . وما جاء القوم غير حمار وهكذا ، قال ابن مالك :

---

(1) شرح ابن عقيل ٥٩٧/١ وأوضح المسالك ٢٥٣/٢-٢٥٤.

(2) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

(3) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف .

(4) من الآية ١٧١ من سورة النساء .

واستثن مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا بِمَا لِمستَثْنىً يِالاَّ نُسِبَا [1]

ولِسِوَى سُوَى سَوَاءٌ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ [2]

وإذا كان الاستثناء بعدا وخلا ، فإن اعتبرناهما حرفين كان المستثنى مجرورا بهما وإن اعتبرناهما فعلين نصب المستثنى بهما ، هذا إذا لم تدخل عليهما " مـــا " المصدريـــة الظرفية نحو : جاء القوم عدا زيدٍ وعدا زيداً ، ورأيت القوم خلا زيدٍ ، و خلا زيـــداً ، فإن دخلت عليهما " ما " تعين كونهما فعلين وتعين نصب المستثنى بهما نحو : جاء القـــوم ما عدا زيداً وما خلا عليا ، وإذا كان الاستثناء بحاشا وهى حرف جـــر عنـــد ســـيبويه وجماعة من البصريين فيكون المستثنى بعدها مجرورا بها نحو : رأيت القوم حاشـــا زيـــدٍ ، وقد تكون فعلا فينصب ما بعدها فيقال حاشا زيداً .

وإذا كان الاستثناء بليس ، أو لا يكون وجب نصب المستثنى بعدهما على أنـــه خبر ليس أو يكون نحو : فهم الطلاب ليس زيدا ، ولا يكون عمرا .

والتقدير ليس الفاهم زيدا ، ولا يكون الفاهم عَمْراً .

يقول ابن مالك [3] :

واستثنِ ناصباً بِلَيْسَ وخَـــلاَ وبعدا و بيكون بعـــــــــد " لا "

واجرر بسابقى يكون إن تُـرِدْ وبعد "مَا" انْصِبْ وانْجرَارٌ قَـــدْ يَرِدْ

وحيثُ جَرَّا فهما حرفـــان كما هما إنْ نُصِـــــــبَا فِعْـــلاَنِ

وكَخَلاَ حَاشَا ، ولا تُصْحَبُ مَا وقيل ، " حَاشَ " و"حَشَا" فاحفُظْهُمَا

---

(1) شرح الألفية لابن الحناظم ٣٠٣ .

(2) السابق ص ٣٠٤ .

(3) السابق ص ٣٠٧ .

حكم المستثنى من حيث التقديم والتأخير

المستثنى من حيث التقديم على ثلاث صور ، لأنه إما أن يتقدم على المستثنى منه وحده وإما أن يتقدم على العامل فى المستثنى منه وحده ، وإما أن يتقدم على المستثنى منه والعامل فيه معا وفى كل منهما كلام نبينه فيما يلى :

الصورة الأولى : تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده :

اتفق البصريون والكوفيون على أنه يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده ، وذلك بأن يتوسط المستثنى بين العامل وبين المستثنى منه ، نحو : ما جاءنى إلا زيداً أحدٌ وما رأيت إلا زيدا أحدا وما مررت إلا زيدا بأحد ، ومنه قول الشاعر :

وَمَالِى إلاَّ آلَ أحْمَدَ شِيَعَةٌ وَمَالِى إلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ [1] .

وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وحده فى هذه الحالة يجب نصب المستثنى مطلقا سواء أكان الاستثناء متصلا كما مثلنا أم منقطعا نحو : ما جاء إلا حماراً أحدٌ ، ويمتنع إتباع المستثنى المستثنى منه على البدلية : قال سيبويه [2] : " وزعم الخليل – رحمه الله – أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ، ولا يكون مبدلا منه ، لأن الاستثناء إنما حده أن تَدَارَكَهُ بعد ما تنفى فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى " .

وقال المبرد : (وإنما امتنع البدل لأنه ليس قبل " زيد " ما تبدل منه ، فصار الوجه الذى كان يصلح على المجاز لا يجوز – ههنا – غيره ، وذلك أنك كنت تقول :

---

(1) البيت من الطويل وهو للكميت بن زيد من قصيدة يمدح فيها أهل بيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهو من شواهد الإنصاف ٢٧٥/١ ، والتصريح ٣٥٥/١ ، والمقاصد النحوية ١١١/٣ .
والشاهد فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه فى العبارتين وأصل البيت :
ومالى شيعة إلا آل أحمد ومالى مذهب إلا مذهب الحق
ورواية البيت فى المقتضب ٣٩٨/٤ :
ومالى إلا آل أحمد شيعة ومالى إلا مشعب الحق مشعب
و لا اختلاف فى الشاهد على كلتا الروايتين .

(2) الكتاب ٣٣٥/٢ .

ما جاءنى أحد إلا زيد ، وتجيز : ما جاءنى أحدٌ إلا زيدا فلما قدمت المستثنى بطل وجه البدل فلم يبق إلا الوجه الثانى)[1] .

وتفسير كلام سيبويه والمبرد أن المستثنى فى هذه الحالة لا يصح فيه إلا النصب ، لأنه لو لم ينصب على الاستثناء ، لوجب أن يكون بدلا لأن المستثنى إذا كان الكلام تاما منفيا جاز نصبه على الاستثناء وجاز إتباعه للمستثنى منه على البدلية ، ولا ثالث لهما ولايصح كونه بدلا إذا تقدم على المستثنى منه ، لأن البدل تابع ، والتابع لايتقدم على المتبوع فيكون تقديم المستثنى مانعا من إعرابه بدلا ، فلم يبق إلا الوجه الآخر وهو النصب على الاستثناء[2] .

ومن ذلك قول الشاعر :

النَّاسُ أَلَبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا إلاَّ السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ[3]

وبعضهم يجيز غير النصب أى الإتباع على البدلية ، وقد روى رفعه ومن ذلك قول الشاعر :

فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ[4]

---

(1) المقتضب ٣٩٧/٤ .

(2) انظر شرح المفصل ٧٩/٢ ، وشرح الكافية ٢٢٧/١ ، والأشباة والنظائر ١٠٢/٢ .

(3) البيت من البسيط وهو لكعب بن مالك الأنصارى رضى الله عنه – يقوله للنبى – صلى الله عليه وسلم – وهو فى ديوان كعب بن مالك ص ٢٠٦ ومن شواهد الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، والمقتضب ٤ / ٣٩٧ ، والإنصاف ١/ ٢٧٦) وألب : مجتمعون متألبون قد تضافروا على خصومتنا ، والوزر : بفتح الواو ، والزاى : الملجأ والحصن وأصل معنى الوزر : الجبل .
والشاهد : ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا " حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه فوجب نصبه وامتنع البدل ، وأصل الكلام : ليس لنا وزر إلا السيوف وأطراف القنا .

(4) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت – رضى الله عنه – من قصيدة يقولها فى يوم بدر وهو فى ديوان حسان ص ٢٤١ ، وأوضح المسالك ٢٦٨/٢ ، والتصريح ٣٥٥/١ ، والمقاصد النحوية ١١٤/٣ ، وهمع الهوامع ٢٢٥/١ ، والدرر اللوامع ١٦٢/٣ .
والمراد بالشفاعة . شفاعة النبى – صلى الله عليه وسلم – والشاهد فى البيت : إذا لم يكن إلا النبيون شافع حيث رفع المستثنى المتقدم مع أن المختار أن ينصب ، وقد خرج بعض النحاة هذا البيت على غير ظاهره ، ليطابق المختار عندهم ، فذهبوا إلى أن قوله " النبيون " معمول لما قبل " إلا " أى أنه فاعل يكن ويكن تامة فيكون الكلام استثناء مفرغا أى لم يذكر فيه المستثنى منه وقوله " شافع " بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس الأصل ، فالذى كان بدلا صار مبدلا منه ، والذى كان مبدلا منه صار بدلا ، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض.

والمختار النصب ، هذا إذا كان الاستثناء منفيا ، فإن كان موجبا فلا يجـــوز إلا النصب عند الجميع نحو : قام إلا زيداً القومُ : ولم يرد غير النصب فى الموجب حـــتى إذا كان المستثنى فى ترتيبه الطبيعي مؤخراً لم يجب فيه إلا النصب فمن باب أولى إذا تقـــدم على المستثنى منه .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل وحده .

وضابط هذه الصورة أن يكون المستثنى منه فى أول الكلام ثم المستثنى ثم العامل نحو : القومَ إلا زيداً أكرمتُ ، وفى هذه الصورة خلاف بين النحاة على ثلاثة أقوال :

الأول : أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل فى المستثنى منه بشرط تقدم المســـتثنى منـــه مطلقاً سواء كان العامل متصرفا نحو : إخوتُك إلا عليا زاروني أمـــس ، أم كـــان العامل جامداً نحو : أصدقاؤك إلا خالدا عسى أن يفلحوا .

الثانى : لا يجوز مطلقا ، سواء أكان العامل متصرفاً أم جامداً .

الثالث : يجوز إذا كان العامل متصرفاً كالمثال الأول،ويمتنع إذا كان العامل جامداً .

وهذا هو القول الراجح الجدير بالقبول لوجهين :

أحدهما : أن العامل الجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يصح التصرف فى معمولـــه بتقديمه عليه .

والثانى : أن التقديم إنما ورد بتقديم المستثنى على العامل المتصرف ،نحو قول لبيـــد : ألا كل شئ ما خلا الله باطل .

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه والعامل جميعا .

وضابط هذه الصورة أن يأتى حرف الاستثناء فى أول الكلام ثم المستثنى ثم العامل ثم المستثنى منه نحو : إلا زيدا لم يحضر القوم .

وفى هذه الصورة خلاف بين البصريين والكوفيين :

فمذهب الكوفيين أنه يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه والعامل جميعـــا ، واحتجوا لذلك بوروده عن العرب وقول الشاعر :

خَلاَ أنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ [1]

وقول الآخر :

وبلدة ليس بها طورى ولا خلا الجن بها إنسى [2]

ومذهب البصريين – أنه لا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه والعامل جميعا بحيث يقع المستثنى أول الكلام ، واحتجوا بأن قالوا : إن " إلا " تشبه " لا " العاطفة وهى لا تقع فى أول الكلام ، وقالوا أيضا : لأنه يؤدى إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وذلك لا يجوز لأنها حرف نفى يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وكذلك " إلا "[3] .

وقد رد البصريون ما استشهد به الكوفيون فقالوا : لانسلم – ههنا – بأن المستثنى وقع فى أول الكلام فأما قول الشاعر : خلا أن العتاق ..... فمتصل بالبيت الذى قبله وهو :

إلى أن عرسوا وأغب منهم قريبا ما يحس له حسيس [4]

خلا أن العتاق ..... البيت .

وأما قول الآخر : وبلدة ليس بها طورى ..... البيت

فتقديره : وبلدة ليس بها طورى ، ولا إنسى خلا الجن .

---

(1) البيت من الوافر وهو لأبى زبيد الطائى فى ديوانه ص ٩٦ والعتاق : جمع العتيق وهو الأصيل والمطايا : جمع مطية وهى الدابة ، وحسين بفتح الحاء وكسر السين أو فتح السين ، وآخره نون النسوة ، وأصله حسس وأبدل من السين الثانية ياء وشوس جمع أشوس ، والشوس : النظر بمؤخر العين . والشاهد (خلا أن العتاق من المطايا) حيث قدم المستثنى فى أول الكلام (ينظر البيت فى سمط اللآلى ص ٤٣٨ ، وشرح المفصل ١٠/١٥٤) .

(2) هذان البيتان من الرجز المشطور ، وهما من كلام العجاج وهما من شواهد الإنصاف ١ / ٢٧٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٢٦ ، والدرر اللوامع ٣ / ١٦٥ ، وخزانة الأدب ٣ / ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٢٨ والعرب تقول : ما بالدار طورى ، وما بالدار دورى ، وما بالدار ديار ، والشاهد : (ولا خلا الجن بها إنسى) حيث تقدم المستثنى فى أول الكلام

(3) الإنصاف ١/٢٧٦ ، والأشباه والنظائر ٢/١٠٣ .

(4) شعر أبى زبيد الطائى ص ٩٦ .

فحذف إنسيا ، فأضمر المستثنى منه ، وجعل الظاهر تفسيرا للضمير وقيل تقديره : ولا بها إنسى خلا الجن ، فبها مقدرة بعد " لا " مباشرة وقدم المستثنى للضرورة . فلا حجة فى ذلك [1] .

حكم العطف على المستثنى المتقدم

إذا عطف على المستثنى المتقدم نحو : مالى إلا زيدا صديق وعمرو. جاز فى المعطوف النصب إتباعا للمستثنى ، وجاز الرفع على الابتداء ، والخبر محذوف فتقول: مالى إلا زيدا صديق وعمرا ، ومالى إلا زيدا صديق وعمرو . ومن لى إلا إياك صديق وزيدا ومن لى إلا إياك صديق وزيد .

قال سيبويه فى توجيه ذلك : " أما النصب فعلى الكلام الأول ، وأما الرفع فكأنه قال : وعمرو لى ، لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد فى النصب ، وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله [2] .

حكم تأخير صفة المستثنى منه عن المستثنى

وضابط هذه المسألة أن يتقدم المستثنى منه ، ويقع بعده المستثنى ثم يؤتى بصفة المستثنى منه والكلام منفى نحو : " ما فيها رجل إلا أخوك صالح ، ففى هذه الحالة يستوى نصب المستثنى ، وإتباعه للمستثنى منه بلا ترجيح ، وكنا قد عرفنا أنه إذا كان الكلام فى ترتيبه الطبيعى بتقديم المستثنى منه على المستثنى فإنه يجوز النصب ويجوز الإتباع مع ترجيح الإتباع ، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإنه يجب نصب المستثنى ويمتنع الإتباع ، فهل يراعى الترتيب الطبيعى بين المستثنى منه المتقدم والمستثنى المتأخر فيرجح الإتباع ، أو يراعى أن المستثنى تقدم على صفة المستثنى منه فكأنه تقدم على المستثنى منه فيجب النصب ويمتنع الإتباع ، أو يعطى المستثنى حكما جديدا يراعى فيه الحالان ، فهذه ثلاثة مذاهب أرجحها المذهب الثالث الذى يعطى للمستثنى حكما

---

(1) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢/٢٧٧ بتصرف .
(2) الكتاب ٢/٣٣٨ بتصرف .

جديداً لا ترجيح فيه ولا وجوب لأحدهما (النصب أو الإتباع) لأن هذا المذهب راعى الأمرين جميعاً ، فالمستثنى منه متقدم على المستثنى ، وصفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى ، فأعطى كل واحد من الأمرين اعتباره ، فوجدوا أن كلا منهما يقتضى حكما يخالف الحكم الذى يقتضيه الآخر ، فأعطوا المستثنى جكماً متوسطا لا ترجيح فيه ولا وجوب ، قال سيبويه : " فإن قلت : ما أتانى أحد إلا أبوك خيرٌ من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمروٌ خيرٍ من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمروٌ خيرٍ من زيد كان الرفع والجر جائزين ، وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار ، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك " [1] .

---

(1) الكتاب ٣٣٦/٢.

الخاتمة

وبعد ، فقد أنهيت البحث فى مسألة " التقديم والتأخير فى معمولات الفعـــل " وبعد جهد كبير وقفت على عدة نتائج مهمة توصل إليها البحث منها :

أن بعض معمولات الفعل لابد له من التأخير ولا يجوز تقديمه وبعضاً آخر لابـد له من التقديم ولايصح تأخيره ، وبعضاً ثالثاً يجوز تقديمه وتأخيره .

أما ما يجب تأخيره عن الفعل فإما أن يتأخر لذاته ، أو لضعف الفعل أو لسـبب لفظى ، أو لسبب معنوى .

فأما المتأخر لذاته فالفاعل ونائبه ، فإن كلا منهما كالجزء من فعلـــه لا يصـــح تقديمه عليه مع بقائه معمولا لذلك الفعل ، بل إن تقدم أحدهما على فعله خـــرج عـــن كونه معمولا له وأخذ حكما آخر – كما تبين فى الفصل الأول .

وأما المتأخر لضعف الفعل فمنه معمولات الأفعال غير المتصرفة كمفعول فعـــل التعجب نحو : ما أحسن محمدا ، والحال والتمييز إذا كان العامل فيهما فعلاً جامدا .

وأما المتأخر لسبب لفظى أو معنوى فمنه المفعول إذا كان إعرابـــه وإعـــراب الفاعل خافيا ، نحو : أكرم موسى عيسى ، فإن تقديم المفعول على الفعل يوهم أنه مبتـدأ وأن الفعل مسند إلى ضميره ، أو المفعول الذى هو " أى " الموصولة ، نحو : سأكرم أيهم جاءنى ، وإنما وجب تأخيرها لقصد الفـــرق بينـــهما وبـــين " أى " الشـــرطية و"أى " الاستفهامية ، أو المفعول معه لمراعاة أصل معنى الواو وهو العطف .

وأما ما يجب تقديمه على الفعل فالمعمولات التى لها حـــق الصـــدارة كأسمـــاء الاستفهام والشرط وكم الخبرية ، فإذا وقعت هذه الأشياء معمولاتٍ للفعـــل وجـــب تقديمها عليه لأن لها حق الصدارة ؛ وذلك لأنها مؤثرة فى مضمون الكلام ومعناه ، وحـق المؤثر أن يتقدم على المؤثَّر فيه ، ولذلك لا يعمل ما قبلها فيها حتى لا يخرجها عن حكـــم الصدارة .

فمن ذلك قول الله تعالى : " فَأَىَّ آيَاتِ اللهِ تَنْكرُونَ " فأى مفعول بـــه لـــــ تنكرون " وقوله تعالى : " وَسَيَعَلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلبٍ يَنْقَلِبُونَ " فأى مفعول مطلـق للفعل " ينقلبون ".

وأما ما يجوز تقديمه وتأخيره فكل شئ عمل فيه فعل متصرف ولم يكن واجـــب التأخير ولا واجب التقديم .

تلك كانت أهم نتائج البحث ،،،

والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل ،

الباحث

د / جمال مصطفى ناصف

قائمة المصادر والمراجع

١. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، للشيخ / أحمد بن محمد البنا ، تحقيق / د.شعبان محمد إسماعيل ، ط عالم الكتب بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

٢. إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / د. مصطفى النماس، دار مطبعة النسر العربي .

٣. الأصول فى النحو ، لابن السراج ، تحقيق / د.عبد الحسين الفتلى ، ط/ مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ,

٤. الأغانى لأبي الفرج الأصفهانى ، تحقيق / لجنة من الأدباء ، ط/ الدار التونسية للنشر ، ودار الثقافة ببيروت .

٥. الإنصاف فى مسائل الخلاف ، للأنبارى ، تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد ط/ دار الفكر .

٦. أوضح المسالك ، لابن هشام تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد ، ط / دار الجيل بيروت .

٧. الإيضاح فى علل النحو للزجاجى .

٨. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ط دار الفكر ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .

٩. البسيط فى شرح جمل الزجاجى ، لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة /د. عياد بن الثبيتى ط / دار الغرب الإسلامى الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

١٠. تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، ط/ مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

١١. التصريح على التوضيح ، للشيخ / خالد الأزهرى .ط/مكتبة الكليات الأزهرية .

١٢. جمهرة اللغة لابن دريد ، تحقيق / رمزى منير البعلبكى ، ط/ دار العلم للملايين ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .

١٣. الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى ، تحقيق/ فخر الدين قباوة ، و محمد نبيل فاضل ، ط/دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ٩٨٣ م .

١٤. حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، ط / عيسى الحلبى .
١٥. خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادى ، تحقيق / عبد السلام هـــارون ، ط./ الخـــانجى الطبعة الثالثة ١٩٨٩م .
١٦. الخصائص لابن جنى ، تحقيق / محمد على النجار ، ط / دار الهدى ، الطبعة الثانية .
١٧. الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى ، تحقيق / عبد العال سالم مكـــرم ، ط دار البحوث العلمية الكويت ــ الطبعة الأولى ١٩٨١ .
١٨. ديوان أبى الأسود الدؤلى ، تحقيق / محمد حسن آل ياسين ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
١٩. ديوان جرير بن عطية ، تحقيق / نعمان أمين طه ، ط / دار المعارف بمصر ــ الطبعة الثالثة .
٢٠. ديوان حسابن بن ثابت ، تحقيق / سيد حنفى حســـنين ، ط /دار المعـــارف بمصـــر ١٩٧٧م .
٢١. ديوان ذى الرمة ــ شرح أحمد بن حاتم الباهلى ، تحقيق / عبد القدوس أبى صـــالح ، ط / مؤسسة الإيمان ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
٢٢. ديوان رؤبة بن العجاج ، تحقيق / وليم بن الورد ، ط /دار الآفاق الجديدة ــ بـــير وت ــ الطبعة الثانية ١٩٨٠م .
٢٣. ديوان كثير عزة ، تحقيق / إحسان عباس ، ط/ دار الثقافة ــ بـــيروت الطبعـــة الأولى ١٩٧١م .
٢٤. ديوان كعب بن مالك ، دارسة وتحقيق / سامى مكى العانى ــ منشورات مكتبة النهضة ــ بغداد الطبعة الأولى ١٩٦٦م .
٢٥. ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق / عبد الستار أحمد فـــراج ، ط/ مكتبـــة مصـــر ــ القاهرة .
٢٦. ديوان المخبل السعدى ــ ضمن (شعراء مقلون) ، تحقيق ، حاتم صـــالح الضـــامن ، ط/ عالم الكتب ــ بيروت ، ومكتبة النهضة العربيـــة ــ بغـــداد ــ الطبعـــة الأولى ١٩٨٧م .
٢٧. ديوان النابغة الذبيانى ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيـــم ، ط/ دار المعـــارف بمصـــر ١٩٧٧م .

٢٨. ديوان يزيد بن مفرّغ الحميرى ، جمع وتنسيق / عبد القدوس أبى صالح ، ط / مؤسسة الرسالة بيروت ــ الطبعة الثانية ١٩٨٢م .
٢٩. سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى لأبى عبيد البكرى ، تحقيق / عبد العزيز الميمنى ط / دار الحديث ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ١٩٨٤م.
٣٠. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ط/ دار المأمون للتراث ــ دمشق وبيروت ١٩٧٩م .
٣١. شرح أشعار الهذليين ، لأبى سعيد الحسن السكرى ، تحقيق / عبد الستار أحمد فراج ط/ مكتبة دار العروبة ــ القاهرة .
٣٢. شرح الأشمونى = حاشية الصبان
٣٣. شرح الألفية لابن الناظم ، تحقيق /د.عبد الحميد السيد محمد ، ط/دار الجيل ــ بيروت .
٣٤. شرح الجمل لابن عصفور ، تحقيق /د.صاحب أبو جناح، ط / مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ــ جامعة الموصل ــ بغداد١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٣٥. شرح الجمل لابن هشام ، دارسة وتحقيق /د. على محسن عيسى مال الله ، ط/ عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٣٦. شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ، نشر / أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، ط/ دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م
٣٧. شرح شواهد المغنى للسيوطى ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .
٣٨. شرح ابن عقيل ، تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد .
٣٩. شرح كافية ابن الحاجب للرضى ط/ دار الكتب العلمية ــ بيروت .
٤٠. شرح قطر الندى وبل الصدى،لابن هشام ، تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد
٤١. شرح المفصل لابن يعيش ، ط / مكتبة المتنبى .
٤٢. شعر أبى زبيد الطائى ، تحقيق / نورى حمورى القيسى ، ط/ مطبعة المعارف ــ بغداد ١٩٦٧م .
٤٣. الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق وشرح / أحمد شاكر ، الطبعة الثالثة ١٩٧٧م .

٤٤. عدة السالك إلى أوضح المسالك للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ـــ أوضح المسالك .
٤٥. كتاب سيبويه ، تحقيق / عبد السلام هارون ط/ مكتبةالخانجى بالقاهرة ، و دار الرفاعى بالرياض .
٤٦. لسان العرب لابن منظور ، ط/ دار صادر ـــ بيروت .
٤٧. اللمع فى العربية لابن جنى ، تحقيق / حامد المؤمن .
٤٨. متن ألفية ابن مالك ، ط/ دار الكتب العلمية ـــ بيروت ـــ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٤٩. مجمع الأمثال للميدانى ، تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد ، ط/ دار الفكر بيروت الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.
٥٠. مغنى اللبيب لابن هشام، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ محمد على صبيح .
٥١. المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية لمحمد بن أحمد اليمنى مطبوع مع خزانه الأدب ط/ دار صادر .
٥٢. المقتضب للمبرد ، تحقيق أ.د/ محمد عبد الخالق عضيمة ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
٥٣. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد : شرح ابن عقيل .
٥٤. همع الهوامع للسيوطى ، نشر / مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ.